جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

مخالفة الترتيب وأثره في العلاقات النحوية

إعداد

د /عبده مروعي حسن هبه

أستاذ اللغويات المشارك بالكلية الجامعية بتربة فرع جامعة الطائف بتربة

(العدد السادس والثلاثون)

(الإصدار الثالث .. أغسطس)

(١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م)

علمية - محكمة - ربع سنوية

الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

مخالفة الترتيب وأثره في العلاقات النحوية

عبده مروعي حسن هبه

قسم اللغويات بالكلية الجامعية بتربة فرع جامعة الطائف بتربة

البريد الإلكتروني : AMHH1428@hotmail.com

الملخص:

يدرس هذا البحث مخالفة الترتيب وأثره في العلاقات النحوية، فمن المقرر أن اللغة لها نظامٌ تستمد منه وجودَها وبقاءَها، وهذا النظام يكون بداخله عدة أنظمة قاعدية وصرفية وصوتية، وكذلك يكون لكل نظام من هذه الأنظمة قوانينُ وإجراءاتٌ تحكمه.

ومن هذه الأنظمة التي تحكم اللغةَ نظامُ الترتيب؛ فلكلِّ أسلوبٍ أو تركيبٍ من أساليبِ اللغة وتراكيبِها ترتيبٌ رئيسٌ أو نمطٌ رئيسٌ ترتصُّ فيه الكلماتُ أوالمكوناتُ بشكل معين، يكون به ضبطُ الاستعمال اللغويِّ، ويُقِرُّه جميع أبناء اللغه ويتواضعون عليه، وأيُّ خروجٍ على هذا النظام يكون للجماعة اللغوية موقفٌ إزاءَه؛ إما بإجازته أو رفضه.

ولأن هذا النظام بقي فترةً طويلة دون الالتفات إليه، فقد قمت في هذا البحثِ بتحريرِ مصطلح الترتيب، وبيانِ المقصودِ منه، وعلاقته ببعض الأنظمة اللغوية الأخرى، كما تناولت مخالفة هذه الترتيب، وما ينشأ عن هذه المخالفة، وموقف النحاة من ذلك.

الكلمات المفتاحية: مخالفة– ترتيب– علاقات– نحوية – نظام– أسلوب– تركيب

Violation of order and its impact on grammatical relations

Abdo Maroui Hassan Heba
Department of Linguistics, Turbah University College, Taif University Branch, Turbah
Email: AMHH1428@hotmail.com

Abstract:
yadrus hadha albahth mukhalafat altartib wa'atharah fi alealaqat alnahwiati, famin almuqarar 'ana allughat laha nzam tastamidu minh wjwdaha wbqa'aha, wahadha alnizam yakun bidakhilih eidat 'anzimat qaeidiat wasarfiat wasawtiatin, wakadhalik yakun likuli nizam min hadhih al'anzimat qwanyn w'ijra'at tahkumuhu. wamin hadhih al'anzimat alati tahkum allght nzam altartiba; flkll aslwb 'aw trkyb min asalyb allughat wtrakybiha trtyb ryys 'aw nmt ryys trtss fih alklmat awalmkwnat bishakl mueaynin, yakun bih dbt alaistiemal allghwyi, wyuqirruh jamie 'abna' allughah wayatawadaeun ealayhi, way khrwj ealaa hadha alnizam yakun liljamaeat allughawiat mwqf 'iza'ah; 'iimaa bi'iijazatih 'aw rafdihi. wali'ana hadha alnizam baqi ftrtan tawilat dun alailtifat 'iilayhi, faqad qumt fi hadha albhth bthryr mustalah altartibu, wbyan almqswd minhu, waealaqatih bibaed al'anzimat allughawiat al'ukhraa, kama tanawalat mukhalifat hadhih altartibu, wama yansha ean hadhih almukhalafati, wamawqif alnahaat min dhalika. alkalimat almuftahiatu: mukhalifatun- tartiba- ealaqatin- nahwiat - nizami- 'usluba- tarkib

Keywords: Irregularity - Arrangement - Relationships - Grammatical - System - Style - Structure

المقدمة

عندما لاحت فكرة موضوع (الترتيب في النحو) في خاطري قمت بالبحث في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ لأعرف هل هذا البحث قد طُرق من قبلُ أو لا، فوجدت أن هذا الموضوعَ قد تناوله كثيرٌ من الباحثين في شكل أبحاثٍ ومقالاتٍ وغير ذلك، ولكن عند تفحصِ هذه الأبحاثِ والمقالاتِ وجدت أن كل باحث طَرق هذا الموضوعَ من زاوية معينة وتحت مسميات متعددة ومن زوايا معينة، ووجدت أن هناك مساحةً كبيرةً في هذا الموضوع لا زالت لم تُطرق ولم تُبحث، وكما يعلم الجميع أن القضايا الكبرى في العلوم تكون قد بُحثت مراتٍ عدةً وبطُرق وأشكال مختلفة حتى يظنَّ الباحثُ أن الأولَ لم يترك للمتأخر شيئًا، ثم تخرج – من خلال دراسة هذه الأبحاث لهذه القضايا – قضايا فرعيةٌ ومسائلُ جزئيةٌ تفوت الباحثين، أو لم تدرس بشكل كامل وشامل لجميع أجزائها وفروعها، وتظهر في شكل مساحات علمية كبيرة فيقول: كم ترك الأولُ للآخِر.

ومن هذه المسائل الجزئية والفرعية مسألةُ: «الترتيب ودوره في العلاقات النحوية»، ومن هذه المسائل أو المباحث اللغوية والنحوية موضوع الترتيب والرتبة، فقررت – متوكلا على الله – أن أطرق هذا الموضوع في هذه المساحات التي لم يتعرض لها أحدٌ من الباحثين، فمثلا تكلم «د/تمام حسان» عن الرتبة، وتكلم النحاة الأقدمون عن الترتيب والرتبة، وتكلم البلاغيون عن الترتيب تحت مباحثِ التقديم والتأخير، وتحدثوا عن أغراضه البلاغيةِ والدلالية، كما تكلم بعض الباحثين من القدماء والمحدَثين عن الترتيب في نقاطٍ وزوايا متباينةٍ عدةٍ، وتركوا جوانبَ ونقاطًا في هذا الموضوع، فقمت بجمعها وترتيبها في هذا البحث ودراستِها دارسةً وافيةً حتى يتضح هذا الموضوع ويتجلى غامضه.

من المقرر أن اللغة لها نظامٌ تستمد منه وجودَها وبقاءَها، وهذا النظام يكون بداخله عدة أنظمة قاعدية وصرفية وصوتية، وكذلك يكون لكل نظام من

هذه الأنظمة قوانينُ وإجراءاتٌ تحكمه، فلا يكون عشوائيًّا يتخبط فيه المتكلمُ كيفما يشاء، بل يكون محكومًا بقوانينَ صارمةٍ؛ لكي لا يضِلَّ المتكلمُ فيه ولا المخاطب.

ومن هذه الأنظمة التي تحكم اللغةَ نظامُ الترتيب؛ فلكلِّ أسلوبٍ أو تركيبٍ من أساليبِ اللغة وتراكيبِها ترتيبٌ رئيسٌ أو نمطٌ رئيسٌ ترتصُّ فيه الكلماتُ أوالمكوناتُ بشكل معين، يكون به ضبطُ الاستعمال اللغويِّ، ويُقِرُّه جميع أبناء اللغه ويتواضعون عليه، وأيُّ خروجٍ على هذا النظام يكون للجماعة اللغوية موقفٌ إزاءَه؛ إما بإجازته أو رفضه.

ولأن هذا النظام بقي فترةً طويلة دون الالتفات إليه، فقد قمت في هذا البحثِ بتحريرِ مصطلح الترتيب، وبيانِ المقصودِ منه، وعلاقته ببعض الأنظمة اللغوية الأخرى، كما تناولت مخالفة هذا الترتيب، وما ينشأ عن هذه المخالفة، وموقف النحاة من ذلك.

راجيًا من الله – تعالى – أن أكون قد وضعت شيئًا في سلة المعرفة اللغوية العربية.

والله الموفق...،

منهج البحث:

يمكننا إبراز منهج البحث من خلال النقاط الآتية:

- قمت بدراسة بعض الأبواب النحوية لتوضيح أثر الترتيب، وأثرِ مخالفةِ الترتيب على التركيب، وقدمت خلاصةً للنتائج التي استطعت استخلاصَها من هذا البحث.

فليس من منهجنا في هذا البحثِ مناقشةُ جوازِ هذه المخالفة أو عدمِ جوازها، وإنما منهجُنا هو بيان ما تُحدثه هذه المخالفةُ من أثرٍ إعرابيٍّ أو نحوي.

- ركزت على الأثر الناتج عن المخالفة، وعلى الأثر الذي ينتج عنه فكٌّ أو كسرٌ للعلاقة النحوية، وعلى الأثر الذي ينتج عنه تغيير في الأثر.
- وركزت على الأثر اللغوي الذي ينبني عليه الحكم بالجواز أو الرد أو التضعيف أو الشذوذ، وغير ذلك، أما إذا لم تُحدث المخالفةُ أثرًا فقد أشرت إليها إشارة عابرة.
- أشرت إلى بعض الدلالة الناتجة عن المخالفة في المبنى من ناحية بلاغية.

فليس من مهام هذا البحثِ البحثُ في دلالة الترتيب والتغيير ودلالة التغيير وتأثيرها دلاليًّا، لكن فكرة البحث تتطلب الإشارة إلى هذه الجزئية في البحث .

صحيح أن تغيير الترتيب يترتب عليه تغييرات دلالية، لكنها مرهونة بمدة بقاء التغيير في الترتيب الأساس للجملة أو التركيب؛ شريطة ألا يخرج التركيب عما أراده المتكلم من دلالة، فإذا حصلت عملية تبادل بين مكونات التركيب من حيث ما يجب أن يكون أولًا، وما يجب أن يكون ثانيًا ولم يخرج التركيب عن دلالته صحّ هذا التغيير، وإذا خرج التركيب عن دلالته امتنع التغيير.

- ذكرت علاقة هذا المصطلح بغيره من المصطلحات المشابهه، وحررت المصطلح.
- استخدمت المصطلحاتِ المترادفةَ، مثل: التركيب اللغوي، والتركيب النحوي، والأسلوب، والاستعمال اللغوي، ووحدات التركيب أو المكونات،

أو الاستعمال، ونقصد بها الأركان الأساسية للأسلوب أو التركيب، مثل: المبتدأ والخبر، أو أي أداة سواء كانت حرفًا أو اسمًا أو فعلًا.

- اكتفيت ببعض الأمثلة للأفكار الواضحة عند المتخصصين، وحاولت ألا أغلقَ الباب في استقصاء بعض الشروط أو الأمور بعبارة: «منها»؛ لصعوبة حصرها فيما ذكرته؛ لأن الغرضَ إيضاحُ الفكرة وليس الاستقصاء.
- جعلت الأمثلةَ والجانبَ التطبيقيَّ في فصلٍ مستقلٍّ، وركزت فيه على الأثر النحوي لمخالفة الترتيب.

أهمية البحث

يمكننا تحديدُ أهمية البحث في النقاط الآتية:

١- إلقاء الضوء على مفهوم الترتيب في النحو.

٢- تحرير مصطلح «الترتيب» و«الرتبة»، والتفريق بينهما؛ ذلك لأني وجدت أن بعض الباحثين قد خلط بين الترتيب والرتبة، فنجده يتكلم عن الرتبة ثم يذكر الترتيب أثناء حديثة عن الرتبة(١).

٣- الإضافة المعرفية في باب النحو.

٤- توضيح العلاقة بين مصطلح «الترتيب» وما له علاقة بالترتيب، مثل التقديم والتأخير.

٥- قد يبدو لأول وهلة أن موضوع الترتيب هو موضوع الرتبة، وأنهما مصطلحان لشيء واحد، وأن ما يمكن قوله وتنزيله على الرتبة يمكن فعله بالترتيب، والحقيقة أن هذا تصور خطأ؛ فإنني قد جليت الفرق بين الرتبة والترتيب تمامًا، وإن كان بعض الباحثين قد تكلموا في بعض مباحث الرتبة

(١) انظر: أثر أمن اللبس في الرتبة النحوية، د/ محمد خالد الرهاوي، ص٤١١ .

بنفس ما يمكن قوله على الترتيب، فهذا حادث من باب الخلط بين الموضوعين.

٦- هناك مِن الباحثين مَن فرق بين الترتيب والرتبة فعلًا، يقول د/تمام حسان: «أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به شيئين؛ أولهما : ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة)...، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان (التقديم والتأخير)...»[١].

ويقول أحد الباحثين: «وعلى الرغم مما تقدم، نجد بعض الباحثين يستخدم مصطلحاتٍ للدلالة على الرتبة لا تتفق مع ما قرره اللغويون السابقُ ذكرهم، ومن هؤلاء الدكتور أحمد عبد الباقي عباس في رسالته للماجستير[٢]، حيث يستخدم مصطلح (الترتيب) ويقصد به (الرتبة)، والترتيب هو الشكل الفعلي الذي تتوالى عليه وحدات التركيب وإن كان على خلاف الرتبة، والرتبة قد سبق تعريفها بما يجعلها تخالف الترتيب»[٣].

وقال: «ثم يستنتج الباحث أن السكاكي يقول بأن النحو هو الترتيب، ويعيب على السكاكي ذلك، ويقرر أن النحو كما فهمه الجرجاني يجب أن يحيا»[٤].

وهذه النصوص تدل على أن مفهوم «الترتيب» كان واضحًا عند بعض الباحثين، وأنه يختلف عن مفهوم «الرتبة».

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ص ٢٠٧.

(٢) انظر: قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي، أحمد عبد الباقي عباس، ١٩٧٧م.

(٣) الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥.

(٤) السابق، ص٦٩٥.

الفصل الأول

الترتيب

نبدأ أولا بالتعريف اللغوي والاصطلاحي للترتيب، فنجد معجم اللغة العربية المعاصرة يقول: «ترتيب» (اسم)، الجمع: ترتيبات، وتراتيب، مصدر رتَّبَ.

•عَدَدٌ ترتيبيٌّ: الوصف من العدد مثل الأول، الثاني إلخ دالًّا على الترتيب.

•مِنْ غير ترتيب: بدون نظام.

•تعاقُب، سجّلت الأسماء حسب الترتيب الأبجديّ.

•بالتَّرتيب: بنظام الأول فالأول.

•ترتيب التّلميذ في الفصل: منزلتُه ورتبتُه في النجاح بين الناجحين.

•ترتيب هجائيّ: ترتيب مُنسَّق للمداخل في الفهرس أو الكشّاف أو القائمة التي تحتوي على أيَّة بيانات.

•إجراء خاصّ يُتخذ في حالات معيَّنة تسبق زيارة الوزير للمؤسَّسة، ترتيبات أمنيّة خاصّة للحفاظ على سلامته.

•يُحَافِظُ عَلَى تَرْتِيبِ غُرْفَتِهِ: عَلَى تَنْظِيمِهَا وتَنْسِيقِهَا.

واصطلاحًا هو: «جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم: الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر»[١].

أو هو: «جمع الأشياء المختلفة بحيث يطلق عليها اسم: الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير في النسبة العقلية» [٢].

(١) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني. ص٧٨.

(٢) معجم الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، ص١١١.

ويظهر من خلال هذه التعريفات عدةُ أمور، منها:

- أن الترتيب نظام، أي: مجموعة من العناصر تعمل في وحدةٍ سويةً؛ لتشكل منظومةً واحدةً مترابطة.
- أن الترتيب لا يكون عنصرًا واحدًا فقط، بل مجموعة من العناصر أقلّها اثنان.
- هناك علاقة عددية بين عناصر النظام، بمعنى أن هناك عنصرًا يأتي في الأول، والعنصر الثاني يأتي بعده، والثالث، وهكذا.
- أن هذه العناصر تحتفظ بهذه العلاقة العددية، وتكون حقًّا مكتسبًا لها لا يتغير بتغيُّر الموقع، فمثلا إذا تقدم ما كان ثانيًا على ما كان أولًا فقد اختلّ هذا النظام.

المبحث الأول

مفهوم الترتيب في النحو

عرّف النحاة الجملة أو الكلام بقولهم: « الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنًى مفيدٌ مستقلٌّ»(١).

ويقول علي بن محمد الجرجاني: «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»(٢).

«والكلام بناء يتألف من مجموعة من اللبنات تنتظم في ترتيب معين»(٣).

وهذا يعني أن هذه الجملة تتكون من كلمتين أو أكثر، وهاتان الكلمتان أو الأكثر يجب أن يكون لهذه الجملة نظام يحكمها، من حيث موقعُ كلِّ كلمة،

(١) انظر: النحو الوافي ١/١٥.

(٢) التعريفات، على بن محمد الجرجاني، ص ٦٩.

(٣) في نحو اللغة العربية وتراكيبها، منهج وتطبيق، خليل أحمد عمايرة، ص ٧٥.

يترتب عليه فهم المستمع لمراد المتكلم، وهذا الترتيب ليس اعتباطيًّا ولا عشوائيًّا، وإنما هو مقصود ومقرر في قواعد اللغة ومترسخ في ذهن الجماعة اللغوية.

يقول إبراهيم مصطفى: «تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها، لا تكون العبارات مُفْهِمةً ولا مصوِّرةً لما يراد حتى تجريَ عليه ولا تزيغَ عنه، والقوانينُ التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشفت ودُوِّنتْ فهي علم النحو؛ ولو عُرضت عليك جملةٌ من لغة لا تعرفها وبُيِّنتْ لك مفرداتُها كلمة كلمة ما كان ذلك كافيًا في فهمِك معنى الجملة وإحاطتِك بمدلولاتها حتى تعرف نظامَ هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناءِ جُمَلِها»(١).

ومن هذه التوطئة نجد لنا مدخلًا لتوضيح مفهوم «الترتيب» المقصود في هذا البحث، فنقصد بالترتيب في هذا البحث: ما يجب على المتكلم عندما يتكلم أن يأتي به من وحدات التركيب أو الاستعمال اللغوي أولًا، وما يجب عليه أن يأتيَ به ثانيًا، وما يجب عليه أن يأتي به ثالثًا، وهكذا؛ لتكوين دلالةٍ معينةٍ متفقٍ عليها عند الجماعة اللغوية، والمتطابق مع قواعد لغته، فهو مفهوم بنيويٌّ لا دلاليّ.

وعليه يمكن تعريف الترتيب في النحو بأنه: نظام تتموضع فيه أجزاء – أو مكونات – التركيب النحوي على أساسٍ عدديٍّ، الأول والثاني والثالث، وهكذا.

ومن هذا التعريف يمكننا استخلاص بعض المحددات التي توضح لنا المقصود من هذا التعريف بشكل دقيق، ومنها:

- أن الترتيب متعلق بالجملة في صورتها الأساسية كأصغرِ وحدةٍ مكوِّنةٍ للتركيب.

(١) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ص٢.

- أن الترتيب لا يكون في الكلام الناتج عند التكلم، وإنما في تصميم التركيب في القاعدة.
- أن هناك ترتيبًا يجب على المتكلم أن يأتي به، وهو موافقٌ لقواعدِ اللغةِ عنده.
- أن هذا الترتيبَ منوطٌ به إحداثُ دلالةٍ معينةٍ متفَقٍ عليها بين أفراد الجماعة اللغوية، ويكون في مخالفته إحداثُ دلالة مختلفة.
- أن هذا الترتيب قائمٌ على ما يُؤتَى به أولًا ثم ثانيًا ثم ثالثًا، وهكذا.
- أن هذا الترتيبَ يحدَّدُ من الناحية الشكلية للجملة.

المبحث الثاني

أغراض الترتيب

إن هذا الترتيب للجملة بشكل معين يهدف إلى تحقيق عدة أغراض، منها:

١-وضع القاعدة الأساسية للاستعمال اللغوي، فاللغة مجموعة من القواعد المختزنة في الذهن[١]، ولها نظام، ومن أهم ما يميز النظام هو الترتيب، وهذا الترتيب متواضَعٌ عليه بين أفراد الجماعة اللغوية، وله قدسية لا يغتفر المساس بها إلا من خلال الاتفاق والتواضع عليه بين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، وأي تغيير غير متفق عليه في هذا النظام بين أبناء الجماعة اللغوية سوف يُفضي إلى عدة إشكالاتٍ لغويةٍ ودلاليةٍ، منها اللبسُ في الدلالة، وسوءُ الفهم عند المستمعِ.

٢-أمنُ اللبس في فهمِ الخطاب عند المستمعِ؛ فالرسالةُ اللغوية يجب أن تكون واضحةً غيرَ ملتبسةٍ، وإلا حصل سوءُ الفهم عند المخاطبِ.

(١) انظر: مناهج البحث في اللغة، د/ تمام حسان،ص٣٢.

ويقع غرضُ أمنِ اللبس في مقدمة الأغراض التي تجعل اللغةَ منتظمةً في نظامٍ وترتيبٍ معين؛ لأن هذا النظامَ مرتَّبٌ في ذهن المتكلمِ والسامعِ بطريقة متطابقة، والإخلال بهذا الترتيب يُفضي إلى خلل في هذا النظام؛ مما يؤدي إلى اللبس في المعنى المراد، أو تغيّر الدلالة والمقصود من الكلام، أو سوء الفهم.

يقول عبد القاهر الجرجاني: «بانَ بذلك أنَّ الأمرَ على ما قُلناه؛ من أنَّ اللفظَ تَبَعٌ للمعنى في النَّظم، وأنَّ الكلمَ تترتَّبُ في النُّطقِ بسبب ترتُّبِ معانيها في النَّفس، وأنّها لو خَلَتْ من معانيها حتى تتجرَّدَ أصواتًا وأصداءَ حروفٍ لما وقَع في ضميرٍ ولا هَجَس في خاطرٍ أن يجبَ فيها ترتيبٌ ونظمٌ، وأن يُجعلَ لها أمكنةٌ ومنازلُ، وأنْ يجبَ النُّطق بهذه قبل النطق بتلك»[١].

فالمتكلمُ إذا أراد إفهامَ المخاطب مقاصدَه فإنه يجعل ألفاظَه منظومةً على الترتيب المعين المشترك بينه وبين المخاطب، ويتَّبع ترتب المعاني في نفسه، ويدل عليها بها على نحوٍ لا يكون للَّبْسِ فيه مجال[٢].

لذلك قال ابن مالك[٣]:

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ.....

ويقول تمام حسان: «إن اللغة العربية – وكل لغة أخرى في الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غايةً لا يمكن التفريطُ فيها؛ لأن اللغة المُلْبِسة لا تصلح واسطةً للإفهام والفهم، وقد خُلقت اللغاتُ أساسًا للإفهامِ وإن أعطاها النشاطُ الإنسانيُّ استعمالاتٍ أخرى فنيةً ونفسيةً»[٤].

(١) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ٥٥ – ٥٦.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز، ص٥٥ – و٥٦.

(٣) ألفية ابن مالك، ص٢٦، وانظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١١٧/٢.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص٢٣٣.

ويقول السيوطي: «اللبسُ محذورٌ، ومن ثَمَّ وُضِع للَّبسِ ما يُزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أُمِنَ»(١).

٣- معرفة الاستعمال اللغوي الصحيح من غير الصحيح؛ إذ إن ما وافق الترتيبَ يكون صحيحًا، وما خالفه يكون مخالفًا للترتيب، سواء أكانت هذه المخالفةُ جائزةً أم غيرَ جائزةٍ.

٤-بقاء الدلالة الأصليةِ وفقًا للترتيب الأصلي.

٥-تقييم أي خروج عن الترتيب الأصلي وفقًا للترتيب الأصلي، «ولعله من الجيد أن نوضح أن النحاة واللغويين القدماءَ كانوا يقصدون بالأصل معيارية القاعدة»(٢).

٦-أن الترتيب يعد معيارًا لصحةِ الاستخدامِ اللغويِّ من عدم صحته.

أهمية الترتيب في اللغة:

تكمن أهميةُ الترتيب في أن الاتصال والتواصل والتفاهم بين الجماعةِ ذاتِ اللغة الواحدة يكون من خلال الرسالة اللغوية بين المرسِل والمستقبِل، وحتى يفهم المستقبلُ المرادَ من الرسالة يجب أن يكون مضمون الرسالةِ موحدًا بينهما وقائمةً على ما تواضعت عليه الجماعة اللغوية تركيبيًّا - وهو القائم على الترتيب الأساس لمكونات التراكيب اللغوية -، ودلاليًّا - وهو ما تفهمه الجماعة من هذا التركيب وبهذا الترتيب -، وإذا ما حدث اختلافٌ بينهما في فهم المقصود من هذه الرسالة فالسبب يعود إما إلى التركيب، وإما إلى الدلالة.

أما موضوع التركيب فإن على المرسل ترتيبَ مكوناتِ التركيبِ حسب القواعدِ المقررةِ في عُرف الجماعة اللغوية، سواء بترتيبها الأصليِّ أو الأساس،

(١) الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، ١/٥٨٠.

(٢) الرتبة بين النظرية والتطبيق ص٦٩٧.

أو ما أقرت صحتَه الجماعةُ من مخالفةٍ لهذا الترتيب؛ ولذا نجد في استخدامات النحاة: «لا يجوز، ولا يصح، ولا تقول..» وغيرها مما ذكرناه سابقًا، وإذا ما حدث سوءُ فهمٍ أو لبسٌ أو غيرُها لمراد المرسل فسرت هذه الرسالة حسب الترتيب الأساس للتركيب؛ ولذا فإن أهمية الترتيب عند المرسِل أو المتكلم أمن اللبس وعدم سوء الفهم لها، ويتأكد لزوم الترتيب الأصلي للجملة في موضعين:

الأول: خفاء الحركة الإعرابية على مكونات التركيب، مثل: «ضرب موسى عيسى».

الثاني: تساوي مكونات التركيب في التعريف، بحيث يصلح كل مكون أن يُؤتى به أولًا دون ترجيحٍ لواحدٍ منهما، مثل: «أخي صديقي».

أهمية الترتيب في بناء القاعدة النحوية:

- بناء القاعدة النحوية وفق ترتيب معين.
- ثبات النموذج المعياري.
- ترتيب العلاقات النحوية وفق هذا الترتيب.
- تحديد الموافقِ للقاعدة والمخالفِ لها.
- الحكم على الصور الناتجة عن التغيير في الترتيب.
- يترتب على الترتيب ما يسمى بـ «الإعراب المَحَلِّيّ» أو «التقديريّ»، وهو صورة من صور إعادة الترتيب بعد تغيّره بالنقص أو التقديم أو التأخير.
- يُبنَى التركيب أو الأسلوب وفق ترتيبٍ معين لمكوناته.

نظرية العامل ودورها في الترتيب:

نظرية العامل لها بعض الشروط في موضوع الترتيب، من هذه الشروط:

١- أن العامل يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله، أي: إن العامل يأتي أولا ثم معمولُه.

قال ابن عقيل: «ولا يتقدم المعمولُ إلا حيث يتقدمُ العاملُ»[١].

٢- يترتب على ذلك قيام العلاقة بين العامل والمعمول، وهو العمل والأثر.

فالعمل من نحو النصب والرفع والجر والجزم، والأثر من نحو العلامة الإعرابية الأصلية أو الفرعيه، كالضمة والفتحة والكسرة والسكون، بناءً على هذا الترتيب الذي سيتغير إذا تغير هذا الترتيب.

وينبني عليه على سبيل المثال:

١- بطلان عمل العامل.

٢- انفكاك العلاقة بين العامل والمعمول.

٣- زوال اختصاص العامل بهذا العمل وهذا المعمول.

٤- تغيير في الحركة الإعرابية.

٥- انتقاض عمل العامل، أي: لم يعد يعملُ العملَ الذي كان يعمله في حال الترتيب الأصلي أو الأساس، فمثلا تعمل (ما) عمل كان، وكذلك تعمل (لا) عمل كان، فإذا تغيّر الترتيب بأن تقدم خبر (ما) على اسمها فإن ذلك يؤدي إلى انتقاض عمل (ما)، قال ابن عقيل في معرض حديثه عن شروط إعمال (ما) عمل (ليس): «ألا يتقدم خبرُها على اسمِها وهو غير ظرف ولا جارٍّ ومجرور، فإن تقدم وجب رفعُه، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقول: (ما قائمًا زيدٌ)... »[٢].

وقد نص ابن مالك على ذلك في قوله[٣]:

.... **وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ**

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٨/١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٤/١.

(٣) ألفية ابن مالك ص٢٠. وانظر: شرح ابن عقيل ٣٠١/١.

وقال ابن عقيل في حديثه عن تلك الشروط أيضًا: «ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم بطل عملها، نحو: (ما طعامَك زيدٌ آكلٌ)، فلا يجوز نصب (آكل)...»[(١)].

فتغيير هذا الترتيب بتقدم الخبر نتج عنه رفض هذا الأسلوب أو الاستعمال.

٦- تسلط عامل آخر على المعمول الذي كان يعمل فيه.

وقد قسّم النحاةُ العواملَ إلى ثلاث مجموعات.

المجموعة الأولى: العوامل القوية، وهي الأفعال، فيجوز أن يتقدم المعمول على العامل، كتقديم المفعول به على الفعل، وينشأ عنه بقاءُ علاقة العامل بمعموله من حيث العمل فيه، وبقاء الأثر وهي العلامة الإعرابية.

المجموعة الثانية: العوامل المتوسطة، وهي الأسماء.

المجموعة الثالثة: العوامل الضعيفة، وهي الحروف، مثل: حروف النصب والجزم والجرّ، ومن مظاهر ضعفها: أنها لا تعمل في حال الغيبة ولا في حال الفصل، ولا في حال مخالفة الترتيب، سواء ترتيبها مع ما دخلت عليه، مثل:

- «لن يحضرَ الطالبُ».
- «لم يحضرِ الطالبُ».
- «في الدارِ».

فلا يجوز مخالفة هذا الترتيب البتة، فلا يقال:

- «يحضرَ لن».
- «يحضرْ لم».
- «الدارِ في».

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٥/١.

أو ترتيب التركيب النحوي الذي دخلت عليه، مثل دخول (ما) على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، فإذا تغير ترتيبُ هذه الجملة – كأن تقدم الخبر على المبتدأ – بطل عملها.

قال ابن عقيل: «ألا يتقدمَ خبرُها على اسمِها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ، فإن تقدم وجب رفعُه، نحو: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقول: (ما قائمًا زيدٌ)... »[1].

وكذلك حروف العطف، والحروف المشبهة بالفعل (إن وأخواتها)، فلا يجوز تغيير ترتيبها مع ما دخلت عليه.

المبحث الثالث

الترتيب وعلاقته بالنظرية التحويلية والتوليدية

بالرغم من قِدَمِ مفهومِ الترتيب في النحو العربي فإن هناك نظرياتٍ نحويةً لغويةً في العصرِ الحديث – مثل «نظرية التوليد والتحويل» عند تشومسكي – لامست موضوعَ الترتيب؛ فهناك عدة نقاط يمكن لنا ملاحظتها تتلامس فيها نظرية التوليد والتحويل.

أول هذه النقاط هو ارتكاز نظرية التوليد والتحويل علي التركيب الأساس أو الجملة الأساس أو الجملة النواة، أو ما سمي بـ «البنية العميقة للجملة»، وهي الأساس الذي ينطلق من التحويل إلى جمل أخرى.

يقول خليل عمايرة: «أما البنيه العميقة فهي الأساس الذهني المجرد لمعنًى معين يوجد في الذهن، ويرتبط بتركيب جمليّ وأصوليّ، يكون هذا التركيبُ رمزًا

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٠٤.

لذلك المعنى وتجسيدًا له، وهي النواه التي لا بد منها لفهم الجملة؛ لتحديد معناها الدلاليِّ، وإن لم تكن ظاهرةً فيها»[١].

«ولعلنا نستطيع الآن القول بأن النحاة واللغويين القدماءَ أدركوا جيدًا فكرةَ الأصل في التراكيب اللغوية، وأن فكرة الأصل عند النحاة أو التقدير يمكن أن تقابل ما يقصده التركيبيون بـ (البنية العميقة)، وأن التركيب الفعلي أو الحاصل يقابل ما يقصده التركيبيون بـ (البنية السطحية)»[٢].

ثانيًا: أن هذه التركيب الأساس موجودٌ في الذهن حسب الترتيب الأصليّ للجملة.

ثالثًا: أن الصور الناتجةَ عن التحويل – أو ما سمي بالبنية السطحية – هي نتيجة مخالفة الترتيب الأساس للتركيب «بصرف النظر عن الكيفية التي تأتي عليها البنية السطحية هذه – كما ذكرنا قبل قليل – وقد ينطق بها المتكلم مقدِّمًا جزءًا من الجمل النواة على الأخرى، فقد يقدم الجزءَ الثاني على الثالث، أو الثالثَ على الأول... إلخ، وهذا كله لا يقدم ولا يؤخر في المعنى الذي في ذهن المتكلم أو في الكشف عنه.

فالبنية السطحية – كما بينا – هي الكلامُ المنطوق المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقواعد التحويلية في اللغة، فبها يتم انتظام الكلماتِ في جملٍ يعبر بها المتكلمُ عن علاقةٍ ذهنيةٍ مجردةٍ (معنى) بكلماتٍ محسوسةٍ منطوقةٍ.

ويسوق تشومسكي المثال التالي ليوضح هذه النقطة:

«الله الذي لا يُرَى خلق العالمَ المرئيَّ».

(١) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص٥٨.

(٢) الرتبة بين النظرية والتطبيق ص٦٩٧.

فهذه جملة تحويلية، وهي البنية السطحية لمعانٍ ذهنيةٍ مجردةٍ يمكن تمثيلها بالجمل النواة التالية:

«اللهُ لا يُرَى».

«العالمُ مَرْئيٌّ».

«خلق اللهُ العالمَ».

فيتم ربطها ببعضها، أو يتم تحويلها لتظهر في الجملة التحويلية الكبرى: «الله الذي لا يُرى خلق العالمَ المرئيَّ».

ويتم هذا التحويل بواسطة عدد من العناصر التي تُستخدم لربط الجمل النواة ببعضها»[١].

رابعًا: تكلم تشومسكي عن الترتيب وإعادة الترتيب.

خامسًا: أن الترتيب قاعدة أساسية في جميع لغات العالم.

سادسًا: أن ما سماه تشومسكي بـ «التحويل» أو «التوليد» هو تغييرٌ في الجملة النواة ينتج عنها صور متعددة للتركيب.

سابعًا: أن التوليد يسوّغ بعضَ الجمل المولدة من الجملة الأصل عن طريق عنصر من عناصر التوليد، وهو الزيادة، مثل: «محمدٌ رسولٌ»، و«محمدٌ الرسولُ»، وبالتحويل إلى: «الرسولُ محمدٌ»[٢].

ثامنًا: عناصر التحويل (الزيادة والحذف) نعدها من عناصر تغيير الترتيب.

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، ص٥٩.

(٢) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٥.

المبحث الرابع

الترتيب في كتب النحو

يكاد يندُرُ ذكرُ لفظة «الترتيب» بمعناها الاصطلاحي الذي نقصده في هذا البحث في كتب النحو المتقدمة، وهذا لا يعني أن النحاةَ الأوئل لم يدركوا فكرتَه ومفهومَه ودورَه في اللغة وفي القاعدة النحوية، فلقد بُحث تحت مباحثَ متعددةٍ، ولكن كانت هذه المباحثُ تقصد جزئياتٍ في الترتيب، وليس الترتيبَ بمفهومه الواسع الذي يضم هذه الجزئيات.

فعولج الترتيب ضمن مبحث «التقديم والتأخير» معالجة بلاغية ودلالية من حيث الأغراضُ البلاغيةُ للتقديم والتأخير وجعله مظهرًا من مظاهر شجاعة العربية، ولكنهم لم يتحدثوا عن الأثر النحوي للتقديم والتأخير؛ من حيث الإخلال بسلامة التركيب اللغوي.

وتكلموا عن المعاني الدلالية لتقديم الجار والمجرور، وتقديم شبه الجملة، وما ينشأ عن ذلك من تسويغ الابتداء بالنكرة في مثل: «في الدار رجلٌ»، و«عندي رجلٌ».

ومن أهم الكتب التي تناولت موضوع الترتيب في القديم كتاب: «دلائل الإعجاز» لـ «عبد القاهر الجرجاني».

ومن الكتب المحدثة في العصر الحديث نجد كتاب: «العربية معناها ومبناها» لتمام حسان.

ومن الإبحاث والرسائل الجامعية والمقالات المنشورة:

بحث: «الترتيب في عناصر الجملة في باب الأفعال الناسخة وباب الحروف الناسخة»، لعبد الرزاق فرج عبد الرزاق.

ومن المقالات مقالة: «الرتبة بين القدماء والمحدثين»، للدكتور «أبو أوس إبراهيم الشمسان»، في جريدة الجزيرة السعودية.

المبحث الخامس

الترتيب عند بعض النحاة القدامي والمتأخرين

أولا: الترتيب عند الجرجانيّ.

أورد «عبد القاهر الجرجاني» (ت ٤٧١ هـ) في كتابه «دلائل الإعجاز» عند حديثه عن الفصاحة والبلاغة ثلاثَ كلمات هي: «التأليف، والترتيب، والنظم»[(١)]، وأتى بها على صورة لفظين مترادفين فقال: «النظم والترتيب»، و«الترتيب والنظم»، و«التأليف والنظم»[(٢)]، مما يدل على أنه يعني بها شيئًا واحدًا[(٣)].

وقد فهم «تمام حسان» من كلام الجرجاني أنه يعني بالترتيب الرتبةَ والدلالة عند تغيير الرتبة، وهذا هو مقصود الجرجاني من النظم، يقول: «أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به شيئين؛ أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة)...، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان (التقديم والتأخير)...»[(٤)].

وتبعه على هذا الفهم باحثون آخرون[(٥)].

ويقول: «وأما الترتيب فإنه وَضْع العلاماتِ المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رُتَبٍ خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللذيْنِ كانا

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز، ص٤٣.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز، ص٤٤، و٥٢، و١٠٥، و٢٤٩، و٢٥٧، و٣٥٩، و٤٨٧.

(٣) فرَّق تمام حسان بين النظم والترتيب عند الجرجاني، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٦، و١٨٨.

(٤) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.

(٥) ويتجلى مفهوم «الرتبة» أكثر فيما ذهب إليه الجرجاني إثر تعريفه للنظام باعتباره الترتيب ذاته. (مسألة الرتبة في الجملة العربية)، رسالة ماجستير، ربيعة حمادي، ص٣٠.

موضعَ عناية فائقة من لدن عبد القاهر، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظًا أو غيرَ محفوظ»[١].

ومن خلال دراسة كلام عبد القاهر الجرجاني يظهر لي أن عبد القاهر لم يَعْنِ بكلامه الرتبة – كما هي عند تمام حسان – ولا كما أقصده؛ إذ إن كلام عبد القاهر ينصب على وضع الكلمة ضمن نظامٍ تركيبيٍّ هو الجملة، وهو ما يقصده بـ «التأليف والنظم»، لا ما استقر عند النحاة بـ «الرتبة»، ولا ما هو عندي بـ «الترتيب»، والذي جعل «تمام حسان» ومَن تبعه يذهبون إلى هذا الرأي هو جَعْلُهم «الرتبة» بمعنى «الترتيب».

فالترتيب عند الجرجاني أقربُ إلى التعريف اللغويّ للترتيب، وهو التأليف، أو: «جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم: واحد، يكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقديم والتأخير»[٢].

فالرتبة والتقديم والتأخير مصطلحان لشيء واحد، وهنا يظهر الإتفاق بين النحاة والبلاغيين.

ثانيًا: الترتيب عند ابن مالك.

وردت لفظة الترتيب في ألفية ابن مالك في الأبيات التالية:

١– قال ابن مالك[٣]:

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُوْنَ (إِنْ) ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

قال ابن عقيل: «شَرَطَ في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد (ما) على الترتيب الذي زُكِنَ، وهذا هو المراد بقوله: (وترتيب زكن)، أي: عُلِمَ، ويعني به

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٨.

(٢) التعريفات للجرجاني، ص ٥٥.

(٣) ألفية ابن مالك ص٢٠.

أن يكون المبتدأُ مقدمًا والخبرُ مؤخرًا، ومقتضاه أنه متى تقدم الخبرُ لا تعمل (ما) شيئًا، سواء كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو غير ذلك»[١].

ويوافق ابنُ عقيل ابنَ مالك في المقصود من الترتيب، يُفهم ذلك من عدم اعتراضه على ابن مالك وعدمِ وجودِ أي تعقب له علي ابن مالك في هذا الفهم لمعنى الترتيب وشرحه لمعنى الترتيب عند ابن مالك.

٢- وقال ابن مالك[٢]:

وَرَاعِ ذَا الْتَّرْتِيْبَ إلاَّ فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

قال ابن عقيل: «أي: يلزم تقديمُ الاسم في هذا البابِ وتأخيرُ الخبر، إلا إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنه لا يلزم تأخيره... »[٣].

الترتيب عند ابن مالك ليس مصطلحًا نحويًّا:

ذكر ابن مالك لفظة «الترتيب» فقال: «وترتيبٍ زُكِنْ»، أي: عُلِمَ، ويعني به أن يكون المبتدأُ مقدمًا والخبرُ مؤخرًا، وهنا نرى أن ابن مالكٍ يقصد بـ «الترتيب» ما قصده غيرُه بـ «الرتبة»، وهو أنها لفظة، وليس معناها الموقع الإعرابي.

ثالثًا: الترتيب عند ابن عقيل.

من شرح ابن عقيل لأبيات ابن مالك التي سبق ذكرها يتبين لنا أنه يوافق ابنَ مالك في مفهومه من «الترتيب» الذي هو النظام والترتيب المعين، وقد ذكر ابنُ عقيل «الترتيبَ» في مواضعَ من شرحه على ألفية ابن مالك مما لم يذكره ابن مالك، ومن ذلك:

قال ابن عقيل: «ومذهب الكوفيين أنها للترتيب»[٤]، يقصد معنى حرف الواو التي للعطف.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٠٥/١.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢١.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٨/١.

(٤) شرح ابن عقيل ٢٢٦/٣.

رابعًا: الترتيب عند تمام حسان.

تكلم تمام حسان في كتابه: «اللغة العربية معناها ومبناها» عن «الرتبة» وأفاض في الحديث عنها، وهو يذهب فيها مذهبَ مَن يرى أنها تعني التقديم والتأخير، أما مصطلح «الترتيب» فقد تكلم عنه عند الحديث عن نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، وهو يشرح ما فهمه من كلام الجرجاني بالترتيب، فقال: «وأما الترتيبُ فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعماليِّ حسب رُتَبٍ خاصةٍ تظهر بها فوائد التقديم والتأخير اللَّذَيْنِ كانا موضعَ عنايةٍ فائقة من لدن عبد القاهر، وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظًا أو غير محفوظ»(١).

وقال: « أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به شيئين؛ أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة).....»(٢).

فالدكتور/ تمام حسان هنا يرى أن الجرجاني يفرق بين الرتبة والترتيب، قال: «وإذًا فلا يتناول التقديمُ والتأخيرُ البلاغيُّ ما يسمَّى في النحو باسم: (الرتبة المحفوظة)؛ لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختلَّ التركيبُ باختلالها...»(٣).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٨.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.

(٣) السابق ص ٢٠٧.

خامسًا: الترتيب عند خليل عمايرة.

تكاد تتطابق نظرةُ الدكتور «خليل عمايرة» عن الترتيب مع نظرة «عبد القاهر الجرجاني» عن الترتيب، والتي فهمها الدكتور «تمام حسان» عن الجرجاني، حيث يقول: «يُعَدُّ الترتيبُ من أبرز عناصرِ التحويل وأكثرِها وضوحًا؛ لأن المتكلم يَعْمِد إلى (مورفيم) حقه التاخير – فيما جاء عن العرب – فيقدمه، أو إلي ما حقه التقديم فيؤخره؛ طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النفس، فالكلماتُ – كما يقول الجرجانيُّ – تقتفِي في نظمها آثارَ المعاني وترتيبَها على حسب ترتيب المعاني في النفس، والترتيبُ فنٌّ من الفنون التي يأخذ بها الفصحاءُ أصحابُ البيان في الأساليب وأولئك الذين يجيدون التصرفَ في القول ووضْعَه الموضعَ الذي يقتضيه المعنى»(١).

فهو هنا يشير بـ «الترتيب» إلى موضع «الرتبة» وما حقه التقديم أو حقه التأخير.

ويقول: «وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير (الترتيب).....»(٢).

فهو يجعل الترتيب هو التقديم والتأخير.

غير أن الجديد عند الدكتور «خليل عمايرة» هو أنه عدَّ الترتيبَ عنصرًا من عناصر التحويل في الجملة، وذلك عند حديثه عن نظرية التوليد والتحويل لـ تشومسكي، فيرى أن التحويل عنصرٌ من عناصر تحويل الترتيب عن نظامه الأصلي، وليس العكس، فالترتيب من عناصر التحويل، وإن كنا لم نذكر للترتيب عناصرَ منه للتحويل؛ لأن التحويل نعده مرادفًا للتغيير، وهو تغيير الترتيب الأساس إلى صور أخرى.

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٨.

(٢) السابق: ص ٨٨. وسيبويه في أكثر من نص يتكلم عن التقديم فقط، وليس التقديم والتأخير.

يقول: «قلنا إن الترتيب الذي هو نقل (مورفيم) من موقع أصلٍ له إلى موقعٍ جديدٍ مغيّرًا بذلك نمط الجملة وناقلًا معناها إلى معنًى جديدٍ تربطه بالمعنى الأول رابطةٌ واضحة، هو عنصر من عناصر التحويل...»(١).

ويقول: «فمما هو واضحٌ من الأمثلة السابقة تطبيقًا لما جاء من أقوال العلماء عن الترتيب أمر يراد به سرٌّ من أسرار العربية ووسيلةٌ يقرَّب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة، وقد سلك فيها العلماء سبيلين: سبيل النحو وسبيل البلاغة، فقد وضع (ابن جني) فصلًا كاملًا في كتابه: (الخصائص) للحديث عن التقديم والتأخير، بحث فيه أضرُبَه وما يجوز فيه وما لا يجوز، وما يقبله القياسُ وما يُعْمَد إليه اضطرارًا، ونراه في هذا الفصلِ ينهج نهجَ البلاغي الذي يبحث عن المعنى، ولكنه لا يلبث أن يعود إلى المعايير النحوية التي كانت قد تأصلت وأُرسيَتْ دعائمُها، يقول: وكما لا يجوز تقديمُ الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديمُ ما أقيم مُقام الفاعل، كـ (ضُرِبَ زيدٌ). ويضيف مؤكدًا منهجَه النحويَّ الذي يطبق فيه قواعدَ شكليةً منبثقةً من الحركة الإعرابية والبحث عن تبريرها: وبعدُ، فليس في الدنيا مرفوعٌ يجوز تقديمُه على رافعه؛ فأما خبرُ المبتدإ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعَه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له المبتدأ والابتداءُ جميعًا، فلم يتقدم الخبرُ عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما، وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض.

وليس هذا بالأمر الغريب؛ فقد اختلف المنهجان البلاغيُّ والنحويُّ عند كثير من علماء هذه الحِقبة، فغلبت الصنعة الشكليةُ المعنى في أبحاثِ قسم منهم، واستطاع آخرون أن يوازنوا بين اللفظ وما فيه من قرائنَ والمعنى الذي يعتزم المتكلمُ أن يوصله إلى السامع، فمثلا، يرى هؤلاء أنه إذا انتفى الإعراب

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٣.

اللفظي في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما على الآخر، وجب تقديمُ الفاعل؛ لأنه إذا انتفت العلامةُ الموضوعةُ للتمييز بينهما والقرائنُ اللفظيهُ والمعنويةُ التي قد توجد في بعض التراكيبِ دالةً على الفاعل والمفعول فإن كلَّ واحدٍ يقع في مكانه الذي هو له؛ قياسًا على ما جاء عن العرب في إطار الجملة الفعلية والاسمية، مثل: (أكرم موسى عيسى)...»[١].

«فلعل القارئَ يتدبر النوعين، ويرى ما جاء في كتب التفسير؛ ليرى قيمةَ الترتيب»[٢].

سادسًا: الترتيب عند الدكتور إبراهيم الشمسان.

يقول أستاذنا الدكتور «إبراهيم الشمسان» في مقال له بعنوان: «الرتبة بين القدماء والمحدثين»: «للرتبة في التركيب النحويِّ دلالةٌ مطردةٌ في استعمال النحويين القدماء، ويُقصَد بها الموقعُ الأساسيُّ الذي يقعه اللفظُ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته التقدم على الفاعل، والفاعل رتبته التقدم على المفعول، والمفعول به رتبته التأخر، وهذه الرُّتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت، نحو: (عمرًا أَكرمَ زيدٌ)، أو: (أَكْرَمَ عمرًا زيدٌ)...»[٣].

وهو هنا يعني ما نعنيه تمامًا من مفهوم الرتبة.

ويقول: «والذي أريد التأكيدَ عليه أن الرتبة – حسب النحويين القدماء – هي موضع أصلي للألفاظ في التركيب، فإن وقعت فيه الألفاظ كانت الجملة مرتبةً، وإن وقعت في غير ذلك الموضعِ كانت الجملةُ غيرَ مرتبةٍ، ورتبة اللفظ صفة تلازمه أينما حلَّ في الجملة، فالذي يتقدم أو يتأخر اللفظُ لا رتبتُه»[٤].

---

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، ٩٣. وانظر: الخصائص لابن جني ٣٨٧/٢.

(٢) في نحو اللغة وتراكيبها، ص٩٥.

(٣) الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان،

(٤) السابق.

فهو في هذه العبارة أشار إلى شيئين: الأول: الرتبة، وأشار إلى شيء آخر بقوله: «مُرَتَّبة» و«غير مُرَتَّبة»، فهاتان الكلمتان تدلان على أنه يقصد بها نظامًا وليس موقعًا، يتضح ذلك من قوله: «الجملة مرتبة»، و«الجملة غير مرتبة»، وهو بذلك يطابق ما أطلقنا عليه «الترتيب»، وهو في هذا المقال يفرق بين «الرتبة» و«الترتيب»، فيقول: «وتَمَّامٌ وَسَّع مفهوم (الرتبة) ليشمل ما يطلق على (الترتيب) بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا»(١).

ومن خلال ذلك نظن أن:

الدكتور «أبو أوس إبراهيم الشمسان» ذكر أن هناك اختلافًا في مفهوم «الرتبة» بين الأقدمين والمحدثين، وأن الأقدمين يقصدون في مفهوم الرتبة الموقعَ الإعرابي، سواء تقدم أو تأخر، بينما يَقصد به المحدثون الترتيب في العدد، قال: وَرَدَ مفهومُ الرتبة عند الأقدمين بمعنى المتقدم والمتأخر، لا المفهوم العددي للرتبة، أي: الأول والثاني، فرأوا أن رتبة الفاعل التقدم، ورتبة المفعول التأخر. وكذلك قالوا: متقدم الرتبة، كما نقول: متميزٌ عملًا، أي: متميزٌ في العمل، ومتميز اللغة أي: في اللغة، ومتقدم الرتبة أي: متقدم في الرتبة، ومتأخر الرتبة أي: متأخر في الرتبة. وجاء ذلك عند الحديث عن عود الضمير، فإنه قال: ولا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً، أي متأخر في اللفظ أو في الرتبة، والترتيب التقدم لا على أنها متأخرة في الترتيب بمعنى أنه كان حقه أن يكون في الأول ولكنه جاء ثانيًا، ويقصدون بالتأخر لفظًا ما نقصده بالترتيب العددي، أي أنه كان حقه أن يكون الأول في الموقع أو المكان أو الترتيب فأصبح ترتيبُه الثاني.

(١) مقال: الرتبة بين القدماء والمحدثين.

نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني وعلاقتها بالترتيب

الاختلاف بين نظرة الجرجاني إلى الترتيب ونظرة النحاة أمثال ابن مالك وابن عقيل وغيرهم هو في وظيفة الترتيب والآثار الدلالية لمخالفة الترتيب؛ ففي الوقت الذي ينظر فيه النحاة إلى الترتيب من ناحية تركيبية ينظر الجرجاني إلى الترتيب ومخالفة الترتيب من ناحية دلالية وبلاغية يقول: «وهَلْ يقع في وَهْم وإنْ جُهِد أن تتفاضلَ الكلمتانِ المُفردتان مِنْ غيرِ أن يُنظَر إلى مكانٍ تقعانِ فيه منَ التأليفِ والنظمِ بأكثرَ من أن تكونَ هذهِ مألوفةً مستعملةً، وتلك غريبةً وحشية، أو أن تكونَ حروفُ هذهِ أَخَفَّ، وامتزاجُها أَحسنَ، ومما يَكُدُّ اللسانَ أَبْعَدَ؟»(١).

ويقول: «ولو فرَضْنا أنْ تَنْخلِعَ مِن هذهِ الألفاظ – التي هي لغاتٌ – دلالَتُها، لَمَا كان شيءٌ منها أحقَّ بالتقديم من شيء، ولا تُصُوِّر أنْ يجب فيها ترتيبٌ ونَظْمٌ»(٢).

ويقول: «فإن قيل: النظم موجود في الألفاظ على كل حال، ولا سبيلَ إلى أن يُعْقَل الترتيبُ الذي تزعُمُه في المعاني، ما لم تَنْظِم الألفاظَ ولم ترتِّبْها على الوجه الخاص»(٣).

وقال: «واعلم أن ما ترى أنه لا بدّ منه من ترتّب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص، ليس هو الذي طلبته بالفكر، ولكنه شيء يقع بسبب الأوّل ضرورة، من حيث إنّ الألفاظ؛ إذ كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولًا في النفس، وجب للّفظ الدالِّ عليه أن يكون مثله أولًا في النطق.

(١) دلائل الإعجاز ص٤٤.

(٢) دلائل الإعجاز ص٤٣.

(٣) السابق ص٤٣.

فأمّا أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودةَ قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكرُ في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرًا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظنّ، ووهم يتخيّل إلى من لا يوفي النظر حقّه. وكيف تكون مفكرًا في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافًا وأحوالًا إذا عرفتها عرفت أن حقّها أن تنظم على وجه كذا؟»(١).

ويقول: «لا يتصوّر أن تعرف للّفظ موضعًا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ – من حيث هي ألفاظ – ترتيبًا ونظمًا»(٢).

ويقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علمًا لا يعترضه الشك، أن لا نظمَ في الكلم ولا ترتيبَ، حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسببٍ من تلك، هذا ما لا يجهله عاقلٌ ولا يخفى على أحدٍ من الناس»(٣).

(١) دلائل الإعجاز ص٤٤.

(٢) السابق ص٤٥.

(٣) السابق ص٤٥.

المبحث السادس

الألفاظ التي عبّر بها النحاةُ عن مفهوم الترتيب

إن مفهوم «الترتيب» وفكرتَه لم تكن غائبةً عن النحاة وإن لم يستخدموا مصطلح «الترتيب» كما نؤسس له في هذا البحثٍ، لكن كان هناك نظام للتركيب أو الجملة يقوم على ترتيب أجزائه على نظام الأول والثاني والثالث وهكذا، وكان هذا النظامُ حاضرًا في أذهانهم؛ يدلل على ذلك استخدامهم لألفاظٍ وعباراتٍ – مباشرة أو غير مباشرة – يقصدون بها معنى الترتيب، ومن ذلك:

١- عند تعريفهم لبعض الأبواب النحوية يقولون: اسم يأتي بعد كذا.

فمثلا في تعريف الفاعل يقولون: «اسم يأتي بعد الفعل»، أو: «اسم مرفوع يأتي بعد الفعل». قال ابن مالك[١]:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فاعلٌ ....

٢- تحديد الموقع لمكوّن التركيب بكلمة «بعد» أو «قبل»، كقولهم: «اسم يأتي بعد كذا»، أو «يجب أن يأتي بعد كذا»، أو «يقع قبل كذا»، ونحو ذلك.

قال ابن مالك[٢]:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائزٌ كَمَا ... تَقولُ: «زَيْدٌ» بَعْدَ: «مَنْ عِنْدَكُمَا؟»

قال ابن عقيل: «اختصت (عسى) من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضميرٌ يعود على الاسم السابق»[٣].

فهنا إشارة إلى مخالفة الترتيب الأساس وهو أن تأتي (عسى) أولًا ثم اسمُها.

---

(١) ألفية ابن مالك ص٢٤.

(٢) السابق ص١٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٣٤٣/١.

قال ابن عقيل: «ونبه المصنف بقوله: (وقبل حال) على أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال»[١].

وقال: «السادس عشر أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ»[٢].

٣- ألفاظ النحاة في تقرير أو تحديد الترتيب بصفة عامة، أي: تلك العبارات والألفاظ التي تُقرُّ بوجود الترتيب، وما يجب أن يأتيَ أولًا وما يجب أن يأتي ثانيًا.

من ذلك لفظ -أو مصطلح-: «الابتداء»، أو «المبتدأ»، أو «الجملة الابتدائية»؛ فإنها ألفاظ ومصطلحات دالة على ما يأتي من وحدات التركيب أولا.

وكذلك لفظ: «يلي»، و«يليها» ونحو ذلك، قال ابن عقيل: «وهذا هو المراد بقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ) نحو: (إنَّ زيدًا لقد قام)...»[٣].

٤- «الصدارة» وألفاظها ومشتقاتها، وتأتي في صيغ مختلفة.

أمثلة على ذلك:

- «التصدير»: قال ابن مالك[٤]:

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَـ «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا؟»

- «صدرت»، قال ابن مالك[٥]:

وَنَصَبُوا بِـ «إِذَن» المُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

- «مصدرة»، قال ابن عقيل: «الثاني أن تكون مصدرة»[٦].

---

(١) السابق ١/٢٥٤.

(٢) السابق ١/٢٢١.

(٣) شرح ابن عقيل ١/٣٧٠. وينظر: ألفية ابن مالك ص٢٢.

(٤) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٥) ألفية ابن مالك ص٥٧.

(٦) شرح ابن عقيل ٤/٦.

- قولهم: «ما له الصدارة»، أو «لازم الصدر»، أو «ما يجب له الصدارة»، أو «له صدر الكلام»، أو «يجب أن يكون – أو تكون – متصدرًا»، ونحو ذلك.

قال ابن مالك[١]:

..... أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَـ «مَنْ لي مُنْجِدَا؟»

٥- قولهم: «في ابتداء الكلام».

قال الأزهري: «وحكم الاسم الواقع بعد "أما" في الأحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام...»[٢].

٦- «ما حقه التقدم»، أو«ما حقه التقديم»، أو «ما يلزم تقدمه» ونحو ذلك:

قال ابن مالك[٣]:

وَنَحْوُ «عِندِي دِرهمٌ» وَ«لِي وَطَرْ» ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ

وقال ابن عقيل: «أي: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنه لا يلزم تأخيرُه، وتحت هذا قسمان: أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: (ليت فيها غير البذي)...»[٤].

٧- الألفاظ الدالة على أحقية تقدم مكوّن على المكونات الأخرى للتركيب، بغض النظر عن أن يقع أولا أو ثانيًا، وإنما حقه بالترتيب أن يكون سابقًا على المكونات الأخرى ولا يتأخر عنها، ومن ذلك قولهم:

«ما حقه التقدم على».«يجب أن يتقدم على...».

---

(١) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، ١/٤٥٠.

(٣) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٣٤٨.

٨- الألفاظ الدالة على أحقية تأخر مكون من المكونات الأخرى، نحو قولهم: «واجب التأخير».

«ما حقه التأخير».

«أن يُسبق بـ....».

٩- الألفاظ الدالة على بقاء التركيب حسب آليةٍ معينة، مثل: «التلازم»، و«التضامّ»، أو «عدم الفصل بين»، نحو قولهم: «ولا يجوز أن يتقدم كذا على كذا»، «ولا يجوز الفصل بينهما»، «ولا يجوز أن يتأخر كذا عن كذا».

١٠- «تقول» و«لا تقول»، قال ابن عقيل: «واحترز بقوله: (لا يكون خبرًا) عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش رحمه الله من قولهم: (زيد قائمًا) فـ (زيد) مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ثبت قائمًا، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: (زيدٌ قائمٌ) فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف: (ضربي العبدَ مسيئًا)؛ فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: (ضربي العبدَ مسيءٌ)؛ لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء، والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر...»[(١)].

١١- استخدام لفظة: «الأصل كذا» فيما يتعلق بالترتيب، وهو ما أسميناه بـ «إعادة الترتيب»، فيستخدم لها لفظة: «والأصل كذا».

قال ابن عقيل: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر»[(٢)].

وقال: «الأصل: (وهل المعولُ إلا عليك)، فقدم الخبر»[(٣)].

١٢- لفظة: «تصلح» و«لا تصلح».

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٥٤/١. وينظر: ألفية ابن مالك ص١٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

(٣) السابق ٢٣٦/١.

قال ابن عقيل: «واحترز بقوله: (لا يكون خبرًا) عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش –رحمه الله– من قولهم: (زيد قائمًا) فـ (زيد) مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: ثبت قائمًا، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا، فتقول: (زيدٌ قائمٌ) فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف: (ضربي العبدَ مسيئًا)؛ فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها، ...»[1].

المبحث السابع

الترتيب القياسي أو الترتيب الأساس

إن نظام اللغة يقول: إنه يجب مراعاة ترتيب التركيب اللغوي، بمعنى أنه يجب على المتكلم أن يأتي بهذا المكون من مكونات التركيب أولًا، ثم يأتي بالمكون الآخَرِ ثانيًا، ويأتي بالمكون التالي ثالثًا، وهكذا، فيكون عند المتكلم تركيب معين يُفهم المخاطب، ويكون عنده دلالة صحيحة معينة متعارفٌ عليها بين طرفي العلاقة التخاطبية، وأن التغيير في هذا الترتيب مرهون بمدى بقاء هذه الدلالة صحيحة.

ويترتب على هذا المفهوم أنه يكون لدينا ترتيبٌ أساسٌ، أو ترتيب أصلي للتركيب اللغوي يكون له سمات معينة، وينبني عليه أحكام معينة أساسية لهذا التركيب كذلك ، وأي تغيير لهذا الترتيب سوف يترتب عليه تغيير لهذه السماتِ وهذه الأحكامِ جميعِها أو بعضِها.

ومن هذه السمات وهذه الأحكام التي يفرضها الترتيب الأساس ما يأتي:

١- الترتيب الأساس يعطي الأسلوب أو التركيب صورتَه الأساسية والنمطَ المتعارفَ عليه.

(١) السابق ١/٢٥٤.

٢- الترتيب الأساس تترتب عليه الأحكام الأساسية للتركيب النحوي.
٣- الترتيب القياسي للجملة أو التركيب أو الأسلوب أو الاستخدام اللغوي ينتج عنه قيام علاقات بين هذه الوحدات المكونة للجملة أو الأسلوب، ومن هذه العلاقات:
- علاقة عمل بين العامل والمعمول، وهي الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.
- علاقة الأثر، وهي الضمة أو الفتحة أو الكسرة أو السكون.
٤- الترتيب الأساس يرسُم العلاقةَ الأساسية بين وحدات التركيب النحوي.
٥- من نتائج الترتيب ربط الصور الناتجة عن التغيير بالصورة الأساسية للتركيب.
٦- الترتيب الأساس يحدد ما هو أساس من مكونات التركيب وما ليس بأساس، وهو ما يسمى بـ «الفضلة»، فربما يتغير الترتيب فيصبح ما كان فضلةً أساسا، وما كان أساسا يصبح فضلةً.
٧- يكون من خلاله الحكم على صحة الصور الناتجة عن مخالفة هذا الترتيب، أو الحكم بعدم تأثر العلاقات بين الوحدات.
٨- ينشأ عن هذا الترتيب علاقات تركيبية أو نحوية معينة، ينشأ عنها سمات معينة تميز هذا التركيب عن غيره من التراكيب اللغوية الأخرى.

وهذا المفهوم للترتيب ورد عند الدكتور: أحمد حسن رصن[١].

(١) التركيب النحوي أسسه المعنوية والوجودية، أ.د/ أحمد حسن رصن،

المبحث الثامن

اقسام الترتيب

من خلال دراستنا للترتيب يمكننا أن نقسمه ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: وهو الذي يسمح فيه بتغير الترتيب في صور مقبولة، مثل ترتيب الجملة الاسمية.

القسم الثاني: وهو الذي لا يسمح فيه بتغيير الترتيب، ومن أمثلة ذلك ما يسمى بالتلازم أو التضام، كالاسم الموصول وصلته والمركبات (إضافية، عددية، إسنادية، مزجية).

ويختلف القسم الأول عن القسم الثاني بإمكانية الحركة بين مكوناته في الصور الجائزة، أما القسم الثاني فلا يسمح بالحركة بين مكوناته.

والتلازم – ويسميه البعض[١]: التضام – يُعَرَّف بأنه: «كل لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب، أو لفظ ومحل إعراب، بينهما اقتضاء ضروري (افتقاري) أو غير ضروري (اعتباري)»[٢].

ويرى الدكتور تمام حسان[٣] أن مدلول «التضام» أعمُّ مِنْ لفظ «التلازم» الذي يتداول في كتب النحو[٤]، وقد عبر ابن جني أيضًا بكلمة «التضام» عن بعض المعاني التي تجتمع أدواتها في جملة واحدة، فالاستفهام والتعجب حينما

---

(١) انظر: البيان في روائع القرآن– دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، ص ١٤٧، وقرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق، رسالة: دكتوراه، ص ٤٦، ٢٩٥.

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان،ص ١٠١ وما بعدها، وانظر: ظاهرة التضام في القرآن الكريم: دراسة في ضميمة الصفة والموصوف،

(٣) اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص ٢١٦– ٢١٧.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، ٤٢٠/٢.

يتضامان يستحيل الكلام إلى خبر، مثل: «مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ»، فأنت الآن مخبِرٌ بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا»[١].

هناك متلازمات تأتي في ترتيب معين تشبه التلازم، ولكن النحاة لم يعدوه من باب التضام، وعلى هذا يمكن لنا أن نقول إن لدينا نوعين من التلازم:

١- ما يعرف عن النحاة بالتضام أو التلازم، ويكون بين اسمين.

٢- مجيء متلازمات بشكل معين ووفق ترتيب معين.

أولًا: متلازمات تكون بين اسمين.

التلازم يقتضي أشياء عدة، منها: الإعراب والرتبة والتقديم والتأخير وعدم الفصل، وغير ذلك من الأمور التي تترتب على التلازم.

وهذا يعني أن التلازم أو التضام له ترتيب معين، وأنه يجب ألا يكسر هذه الترتيب أو يتغير؛ لأن هناك ترتيباتٍ خاصةً بين أجزاء هذا التركيب ينشأ عنها أحكام خاصة، وكذلك ينشأ عن مخالفة هذا الترتيب صور مختلفة لها أحكام خاصة، فمثلا نجد أن المضاف والمضاف إليه يترتب على تلازمهما من الأمور السابقة ما يلي:

-الحركة الإعرابية: فنجد أن المضاف إليه يأخذ حركةَ الجر، وذلك بسبب ملازمته للمضاف، فإذا افترقا زال موجِب الجر، إلا أن يُبقيَه الشاعر ضرورةً، ولا يجوز في سعة الكلام.

-التقديم والتأخير: فلا يتقدم المضاف إليه على المضاف.

-عدم الفصل: فلا يصح عند كثير من النحاة الفصلُ بينهما إلا في ضرورة أو لمسوغ، كما أن فصل العامل عن معموله يُضعف عملَه، وبالجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالًا قويًّا قَبُحَ الفصلُ بينهما.

(١) الخصائص، ابن جني، ٢٧٢/٣.

ومن أمثلة التلازم أو التضام: التراكيب، وهي المكوّنة من كلمتين أو أكثر بينهما اقتضاءٌ ضروريٌّ أو افتقاريّ، ومن ذلك:

- التركيب الإضافي: مثل: «كتابُ الطالبِ، وبابُ الغرفةِ، ورجلُ الخيرِ»، فقد جاء هذا التركيب مرتبًا، على أن المضاف هو الكلمة الأولى والمضاف إليه هو الكلمة الثانية.

فلا يجوز أن تتقدم الكلمة الثانية على الأولى، فمثلاً في: «رجلُ الخيرِ»، لا يجوز أن تغير هذا الترتيب فتقول: «الخيرِ رجلُ».

قال ابن عقيل: «إذا أريد إضافةُ اسمٍ إلى آخرَ حُذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب، وهي نون التثنية أو نون الجمع، وكذا ما ألحق بهما، أو تنوين، وجُرَّ المضافُ إليه...»[1].

وقال: «كما لايجوز تقديم المضاف إليه على المضاف...»[2].

كذلك لا يفصل بينهما، وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن الفصل بين مكونات الترتيب.

وإنما قصرنا الحديث على التركيب الإضافي؛ لتوضيح علاقة التلازم بالترتيب، ويجري الكلام نفسه على باقي التركيب وباقي المتلازمات.

- والشبيه بالمضاف: مثل: «طالعٌ جبلًا».
- والتركيب العددي: مثل: «أَحَدَ عَشَرَ»، و«تسعةَ عَشَرَ».

فهذه التراكيب المكوّنة من كلمتين أو أكثر جاءت على ترتيب يقتضي أن تكون هناك كلمة تأتي أولًا والكلمة الأخرى تأتي ثانيًا، فلا يجوز مخالفةُ هذا الترتيب فيها بتقديم أو تأخير أو حذف.

---

(١) شرح ابن عقيل ٤٣/٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١٥٨/٢.

- المركب الإسنادي: وهو المكون من فعل وفاعل ومفعول، مثل: «جادَ الحقُّ»، و«تأبط شرًّا»، فقد أصبح علمًا، فلا يصح مخالفةُ هذا التركيب، فلا تقول: «شرًّا تأبطَ»، بالرغم من جوازه في غير هذا التركيب الذي أصبح كأنه لفظ مسبوك.

ويقصد بالتركيب في الألفاظ المتضامة أنها ألفاظ مرتبة على نحو: الكلمة الأولى والكلمة الثانية والكلمة الثالثة، الترتيب العددي، مثل: الأول والثاني والثالث، أو: الكلمة رقم واحد والكلمة رقم اثنين والكلمة رقم ثلاثة، وهكذا.

والكلمات المتضامة أو المتلازمة جاءت على الترتيب العددي في التركيب الإضافي. وكذلك بقية المركبات

ثانيًا: متلازمات بشكل معين وفق ترتيب معين.

وهي قسمان:

الأول: يكون التلازم فيه بين حرف وكلمة (اسمًا، أو فعلاً).

ومن أمثلته:

١- «قد» والفعل المضارع بعدها ، فهي تستلزمه.

٢- «كم» الخبرية ومميزها .

٣- المجرور بحرف جر .

٤- الظروف المبهمة.

٥- «سوف» والفعل المضارع .

ثالثًا: الجمل المسبوكه وعلاقتها بالترتيب .

ورد عن العرب بعضُ التراكيب والاستعمالات اللغوية تتضمن تركيبًا خاصًّا، وقد خرَّجه النحاة على بعض التخريجات التي تجعل له خصوصيةً تامةً خاصة، لا يجوز التغيير فيها، وينتج عن ذلك أحكام خاصة، وكذلك إذا تم التغيير فيها كان لها أحكام خاصة، كذلك غالب الحكم فيها: أنها ألفاظ مسبوكة

لا يجوز التغيير فيها ولا القياس عليها. بعضها حِكَمٌ، وبعضها أمثالٌ، وبعضها أقوال مأثورة، من نحو: «شَذَرَ مَذَرَ»، ونحو: «لله دَرُّهُ».

القسم الثالث: ما جاء مخالفًا للترتيب الأساس، ويُشَكّل قسمًا مختلفًا عن سابقَيْهِ، وله سمات مختلفة عنهما، فهناك استعمالات لغوية وردت بترتيب معين مخالف للترتيب الأصلي للتركيب؛ وذلك لأسباب سبق ذكرها، وهي على الأشكال التالية:

- يكون تغيير الترتيب بالتقدم، كتقدم الثاني على الأول، وهذه تشمل ألفاظ الصدارة التي تحتفظ بتقدمها على معمولها، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام الواقعة غير مبتدأ.

فلزومها صدرَ الجملة إنما هو لمنع اللبس ولدفع ما يمكن أن يشوش ذهن السامع أو يوهمه.

قال الرضي: «وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحوِ ذلك مما يُغيِّرُ معنى الكلام مرتبةُ التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبني الكلامَ الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يَدْرِ السامعُ إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لِمَا سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنُه»[1].

وكذلك فإن تقديمها إنما كان لإفادة معنى الاستفهام أو الشرط فيها، يقول ابن يعيش: «إن الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَلِ أنه حرف دخل على جمله تامه خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت (ما) النافية كذلك، حيث دخلت على جمله إيجابية فنقلتْ معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي كذلك

(١) شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، ٢٥٧/١.

لا يتقدم على الهمزة شيء من الجملةِ المستفهَمِ عنها، فلا تقول: (ضربتَ أزيدًا؟) هكذا مَثَّلَه صاحبُ الكتاب، والجيِّدُ أن تقول: (زيدًا أضربتَ؟)، فتُقدِّم المعمول على الهمزة؛ لأنّك إذا قدّمتَ شيئًا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام»[١].

وتقديم ألفاظ الاستفهام يظل ضمن دائرة الأصل في معنى التقديم، الذي هو الاهتمام والعناية، وقد جاءت العناية والاهتمام بتقديمه من جهة كونه طلبًا، والطلبُ مما يهمُّ السامع ويعنيه.

يقول السكاكي: «وإذ قد عرفت أن هذه الكلماتِ للاستفهام، وعرفت أن الاستفهامَ طلبٌ، وليس بخفيٍّ أن الطلب إنما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة، وقد سبق أن كونَ الشيء مُهِمًّا جهةٌ مستدعية لتقديمه في الكلام»[٢].

ومنها: أن مكونه الأول يكون مما له الصدارة، مثل: أسماء الاستفهام، وأسماء الشرط.

- تأخر الأول عن الثاني.
- الفصل بين الأول والثاني.

(١) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٥٥/٨.

(٢) مفتاح العلوم، أبو يعقوب الساكاكي، ص٣١٧.

المبحث التاسع

الترتيب وعلاقته ببعض المصطلحات

يعد مصطلح «الرتبة» ومصطلح «التقديم والتأخير» من أكثر المصطلحات المرتبطة بفكرة «الترتيب».

وجميع من تكلم عن «الرتبة» أورد مصطلح «الترتيب»، وقصد به أحد أمرين:

الأول: ما نقصده في بحثنا هذا من مفهوم الترتيب.

الثاني: يقصد به مفهوم الرتبة[١] عند النحاة القدماء؛ لأن بعض الباحثين يرى أن مفهوم الرتبة عند المتأخرين يختلف عنه عند القدماء[٢].

ولْنبدأ بمصطلح «الرتبة»، فهل الرتبة هي الترتيب؟ أو أنهما شيئان مختلفان؟ وما موقف المتأخرين منهما؟

لقد تكلم العلماء المتقدمون عن الرتبة، ولكنهم لم يفردوا لها مباحثَ خاصةً ومستقلة، كما ذكر أحد الباحثين[٣]، لكن كلامهم كان ضمن حديثهم عن التقديم والتأخير، وكانت فكرة «الرتبة» واضحة تمامًا لديهم، وكذلك «الترتيب»، فلم يخلطوا بين مفهوم الرتبة ومفهوم الترتيب.

أما المتأخرون فقد رأوا أن موضوع الرتبة لم يُبحث بشكل جيد من قِبَل القدماء، فبحثوه من جديد، وقدموا لنا مجهوداتٍ كبيرةً ومشكورةً في توضيح فكرة الرتبة، وعالجوا قضاياها من وجوه متعددة وزوايا مختلفةٍ خرجت لنا في كتبٍ وبحوثٍ ومقالاتٍ متعددةٍ وعناوينَ مختلفةٍ، وعلقوا على آراء العلماء القدماء وعلى مفهوم الرتبة، ومن ضمن مقتضيات البحث اتجهت التوطئة والتمهيد والتعريف

(١) أحمد عبد الباقي عباس.

(٢) انظر: الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان.

(٣) انظر: الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥، وكتاب سيبويه ٢٣/١ – ٢٤.

إلى الحديث عن الترتيب، وكان صنيعهم في ذلك أنهم يبدأون الحديث عن موضوع بحث معين، وهو الرتبة بمقدمة أو تمهيد عن نظام اللغة عمومًا، ونظام اللغة العربية التي لا تَشِذّ عن نظام أي لغة، وأن من سمات اللغة الترتيب، والذي يبدو من أول وهلة أن مفهوم الترتيب ظاهر وواضح تمامًا عندهم، من خلال كلامهم، يتضح ذلك في النقاط التالية:

• أن الترتيب نظام والرتبة موقع.

•يعبرون عن الترتيب بـ «الأسلوب» أو «النظام».

ثم ينقلون الحديث بعد ذلك عن الرتبة بشكل مفصل، فينصبّ كلامهم عن الرتبة ولا يعودون إلى الترتيب مرة ثانية، وبعض الباحثين يتكلم عن الرتبة ويأتي بلفظ الترتيب وكأنهما شيء واحد عنده، وبعضهم يتكلم عن الترتيب ويقصد به الرتبة، وبعضهم يعكس الأمر فيتكلم عن الرتبة ويقصد بها الترتيب.

وبعضهم ينقل كلامًا عن أحد الباحثين ليعضد رأيه عن الرتبة وهو يقصد به الترتيب، وعلى سبيل المثال :

نقل فلان عن السكاكي[١] أنه يقصد بالترتيب

ولا يعود الحديث بهم إلى الترتيب

- ينقل تمام حسان عن الجرجاني أنه يريد بالترتيب شيئين، أحدهما الرتبة.
- منهم من يذكر أن رأي المحدثين في الترتيب يتفق مع رأي القدماء، ومنهم من قال: إنه يختلف عن رأيهم.
- بعض من نقل من المحدثين عن القدماء رأيه في الرتبة أنها الترتيب إنما قال ما فهمه هو، وليس ما تقوله العبارة، ونقلوا أيضًا الفكرة نفسها عن بعض المحدثين .

(١) كما فعل أحمد عبد الباقي عباس.

- لم يقتصر النقل عن القدماء، بل طال المعاصرين؛ فنقلوا من كلامهم عن الترتيب وفسروه بما لا تقوله نصوصُهم، أي أنهم قَوَّلُوا القدماءَ ما لم يقولوه، ولم يقف الأمر عند القدماء بل طال المتأخرين .
- أحد الباحثين نقل كلامًا عن أحد المتقدمين أو المتاخرين ثم أوَّلَهُ بما لا يتسق مع كلام المنقول عنه، ومنهم من بين أن هذا هو فهمه من النص، ومنهم من قطع بأن هذا هو مراد النص أو المنقول عنه.
- تابعوا «تمام حسان» في معظم أفكاره حول الرتبة.

وهناك اتجاهان فيما يتعلق بالترتيب والرتبة:

الاتجاه الأول: يجعل أنصاره الترتيبَ والرتبةَ شيئًا واحدًا فلا يفرقون بينهما، ونجدهم عندما يتحدثون عنهما كأنهم يتحدثون عن شيء واحد، فيعبرون مرة بـ «الترتيب» ويقصدون «الرتبة»، ويعبرون مرة أخرى بـ «الرتبة» وهو يقصدون «الترتيب».

يقول أحد الباحثين: «وعلى الرغم مما تقدم نجد بعضَ الباحثين يستخدم مصطلحاتٍ للدلالة على الرتبة لا تتفق مع ما قرره اللغويون السابق ذكرهم، ومن هؤلاء الدكتور أحمد عبد الباقي عباس؛ حيث يستخدم مصطلح الترتيب ويقصد به الرتبة، والترتيب هو الشكل الفعلي الذي تتوالى عليه وحدات التركيب وإن كان على خلاف الرتبة، والرتبة قد سبق تعريفها بما يجعلها تخالف الترتيب، وأغرب من ذلك أن يستنطق هذا الباحثُ النصوصَ القديمة أو التراثية لكي توافق مفهومه عن الرتبة؛ فقد جعل السكاكي يقول – دون أن يكون هذا قولَ الرجل –: (إن النحو هو الترتيب)، فقد ساق الباحث دليلا من كلام السكاكي (توفي ٦٢٦ هـ) هو النص التالي:

(واعلم أن علم النحو هو أن تنحُوَ معرفةَ كيفية التركيب فيما بين الكلم؛ لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييسَ مستنبطةٍ من استقراء كلام العرب، وقوانين

مبنية عليها ليحترز بها عن الخطأ في التركيب وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض)... »[١].

ثم يستنتج الباحث أن السكاكي يقول بأن النحو هو الترتيب، ويعيب على السكاكي ذلك، ويقرر أن النحو كما فهمه الجرجاني يجب أن يحيا، ورغم أن الباحث قد شطر النص – إما عن عمد أو عن غير عمد – فإن النص الذي ذكره لم يتحدث عن الترتيب، وهل يمكن أن نفسر قول السكاكي: (كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى) إلا بمثل ما قاله المحدثون عن الرتبة بأنها: هي النسق الذي تتخذه أشكال البنية؟ ولم يقتصر السكاكي على الرتبة فقط كما يشير الباحث، ولكنه يفهمه على نحو ما فهمه الجرجاني، يتضح ذلك إذا أكملنا النص الذي شطره الباحث، فالسكاكي يَزِيد في تعريف النحو على ما أورده الباحث قوله: «ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها: المفردة، وما هي في حكمها»[٢].

وقد استخدم «كمال بشر» مصطلح «الموقعية» وقصد به الرتبة [٣].

وقد نعى على الدكتور «أحمد عباس » خلطه بين الرتبة والترتيب، إلا أنه عاد فوقع في مثل ما عابه على الدكتور «عباس» وهو الخلط بين المصطلحين، حيث قال: «فقد أدرك سيبويه حين حديثه عن الرتبة أن الأصل في الكلام الرتبة، فهو يشير إلى ذلك في غير موضع من الكتاب، منها على سبيل المثال قوله عن الرتبة بين المفاعيل: (وإن شئت قدمت وأخرت فقلت: كسا الثوبَ عبدُ الله،

(١) قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي، ص٥.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي، ص٤١. وانظر: الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥.

(٣) دراسات في علم اللغة، كمال محمد بشر، ١٤١/٢ – ١٤٤. وانظر: الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥.

وأعطى المالَ عبدُ الله)، فسيبويه يدرك الأصل في التركيبين السابقين، وهو على الترتيب: كسا عبدُ الله الثوبَ وأعطى عبدُ الله المالَ...»[١].

الفعل لابد أن يليه الفاعل والمبتدأ قبل الخبر، والنكرة قبل المعرفة[٢].

يقول تمام حسان: «أميل إلى الاعتقاد أن عبد القاهر الجرجاني حين صاغ اصطلاحه (الترتيب) قصد به شيئين؛ أولهما: ما يدرسه النحاة تحت عنوان (الرتبة)...»[٣].

ويقول د/ إبراهيم الشمسان: «و(تَمّام) وَسَّع مفهوم الرتبة ليشمل ما يطلق على الترتيب بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا»[٤].

ونجد باحثًا آخر، يقول: الرتبة تعنى: موقع الكلمة ذات المعنى النحوي بالنسبة إلى موقع كلمة أخرى، وفقَ البناء الأصلي للتركيب»[٥].

الاتجاه الثاني: ويمثله هؤلاء الذين يفرقون بين «الرتبة» و«الترتيب»، يقول عبد الرحمن أيوب: «إن للفظ موضعًا هو رتبته، وإنّ له موقعًا يقعه في الكلام، إذن الرتبة أو الموضع صفة تركيبية، أما الموقع فصفة لفظية كلامية آنية سياقية»[٦].

---

(١) الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥.

(٢) كتاب سيبويه ١/٢٣ – ٢٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.

(٤) مقال: الرتبة بين القدماء والمحدثين.

(٥)الوظيفة البلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، أحمد حني حن، ص٢٤. وانظر: رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر – بسكرة، بعنوان: الرتبة بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية، ص٧.

(٦) نُقِلَ عنه في: الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان.

وكذلك الدكتور إبراهيم الشمسان، يقول: «والذي أريد التأكيد عليه أن الرتبة – حسب النحويين القدماء – هي موضع أصلي للألفاظ في التركيب، فإن وقعت فيه الألفاظ كانت الجملةُ مُرَتبةً، وإن وقعت في غير ذلك الموضع كانت الجملة غيرَ مُرتبةٍ، ورتبة اللفظ صفة تلازمه أينما حل في الجملة، فالذي يتقدم أو يتأخر اللفظ، لا رتبتُه»(١).

فهذه عينة فقط لتوضيح الاختلاف قديمًا وحديثًا حول الترتيب والرتبة، وبحثُنا ليس من هدفه استغراقُ الحديث عن الرتبة، وإنما التفريقُ بينهما فقط، أما رأينا فهو أن الرتبة غير الترتيب، وسوف نوضح ذلك، وقد ذكرنا أن هناك من الباحثين من يفرق بينهما.

ولكي نوضح الفرق بينهما سوف نبدأ بالحديث عن «الرتبة»، فقول:

إن «الرتبة» تشترك مع «الترتيب» في الجذر اللغوي؛ فهما من (ر ت ب)، فالمقصود بالرتبة لغةً: «المكانة والمنزلة»(٢).

واصطلاحًا: الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفةُ النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية، فالرتبة وصف لمواقع الكلمات في التركيب(٣).

ويقصد بها الموقع الأساسي الذي يقعه اللفظ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته التقدم على الفاعل، والفاعل رتبته التقدم على المفعول، والمفعول به رتبته التأخر، وهذه الرتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت، نحو: «عمرًا أكرمَ زيدٌ)، أو: «أكرم عمرًا زيدٌ). بينما الترتيب كما – عرّفناه سابقًا – هو: النظام الذي ترتصّ فيه مكونات التركيب بشكل.

(١) الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان.

(٢) لسان العرب، مادة: (ر ت ب).

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة النجار، ص١٩٦٢.

وعند تمام حسان الترتيب هو: «وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رُتَبٍ خاصةٍ تظهر بها فوائدُ التقديم والتأخير»[1].

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا محددات للرتبة، منها أن:

- الرتبة موقع، واستعمال لفظة (موقع) وردت في أغلب تعريفات الرتبة، فهي موقع وليست نظاما، أما الترتيب فيتكون من المواقع، ففي الجملة الاسمية يكون الترتيب على النحو التالي:

– المبتدأ أولًا والخبر ثانيًا، أما الرتبة فالمبتدأ رتبته: مقدم، ورتبة الخبر: مؤخر، ويقال: حق المبتدأ التقديم، وحق الخبر التأخير.

أما الجملة الفعلية فترتيبها على النحو التالي:

– الفعل ثم الفاعل ثم الفضلة وهي المنصوبات من مفاعيل أو ظروف أو جار أو مجرور أو حال أو تمييز وغيرها، ورتبة الفاعل التقديم، ورتبة المفعول التأخير.

– والضمائر رتبتها التأخير، وما تعود عليه يكون متقدمًا، ويمنع أن يعود الضمير على متأخر في الرتبة بمعنى: أن يأتي الضمير أولًا وما يعود عليه يأتي بعده.

- الرتبة ليست ترتيبَ الكلمات داخل التركيب، وإما هي وصف لمواقعِ الكلمات في الترتيب.
- الرتبة تكافئ مصطلح «الموقع الإعرابي»، فنقول: رتبة الفاعل ورتبة المفعول؛ لتوضيح موقعه من التركيب.
- لا يُبنى التركيب أو الأسلوب اللغوي على الرتبة، بمعنى على ما حقُّه التقديم أو ما حقُّه التأخير، وإنما يبنى التركيب على نظام ترتيب مكوناته.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٨.

- الترتيب له مكونات والرتبة ليس لها مكونات، فهي مكون من مكونات الترتيب.
- ينتج عن التقديم والتأخير تغير الترتيب، ولا ينتج عن التقديم والتأخير تغير الرتبة.
- ينتج عن تغير الترتيب أحكامٌ نحوية، قد تكون مختلفة عما ينتج عن تغير الرتبة.
- الترتيب نَصِفُ به التركيب، فنقول: ترتيب الجملة الاسمية، ترتيب الجملة الفعلية، ترتيب أسلوب التعجب، ترتيب... إلخ.
- الترتيب ليس قرينة.
- الترتيب يُعْنَى بالتركيب، فنقول: ترتيب الجملة الاسمية، وترتيب الجملة الفعلية، ولا نقول: رتبة الجملة الاسمية، أو رتبة الجملة الفعلية.
- الرتبة قد تنعكس عند أمن اللبس وقد تشوَّه(١).
- أكثر ما تكلم النحاة عن الرتبة في باب الجملة الاسمية، وباب الجملة الفعلية، وعودة الضمير، بينما الترتيب يشمل غالب أبواب النحو.
- الألفاظ التي يعبَّر بها عن الترتيب أوسع من الألفاظ التي يعبَّر بها عن الرتبة، فيعبر عن الرتبة بـ: متقدم، ومتأخر، يقال: «أصل التركيب، الجملة المرتبة».
- غالبًا ما تكون الرتبة بين مكونين فقط من مكونات التركيب، وليس ثلاثة مكونات أو أكثر، وتوضَّح العلاقة بينهما من خلال المتقدم والمتأخر، يقول

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٩.

تمام حسان: «كما أن هناك قرينةً أخرى توجد فيهما جميعًا هي الرتبة؛ إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائمًا، أيا كان نوعهما»(١).

ويرى د/ ابراهيم الشمسان أن الاختلاف حول مراد النحاة بالرتبة حاصل بين المحدَثين فقط، وأما النحاة الأوئل فإن مقصودهم من الرتبة شيء واحد.

يقول: «للرتبة في التركيب النحوي دلالةٌ مطردة في استعمال النحويين القدماء، ويُقصَد بها الموقعُ الأساسي الذي يقعه اللفظ في الجملة المرتبة، فالفعل رتبته التقدم على الفاعل، والفاعل رتبته التقدم على المفعول، والمفعول به رتبته التأخر، وهذه الرتب لا تتغير وإن تقدمت الألفاظ أو تأخرت، نحو: (عمرًا أكرم زيدٌ)، أو: (أكرم عمرًا زيدٌ). أما المحدثون فقد خالف بعضهم هذا المفهوم، وأوضح ما نجد ذلك عند تمام حسان وبعض طلابه، وتمامٌ وَسّع مفهوم الرتبة ليشمل ما يطلق على الترتيب بعامة تركيبيًّا أو دلاليًّا»(٢).

والنحاة يحصرون الحديث عن الرتبة فيما حقه التقديم، وما حقه التأخير فقط، وترتيب بعض الأحكام النحوية والبلاغية على ذلك، بينما قصدنا بالترتيب: النظام الرئيس الذي يكون عليه الأسلوب أو التركيب أو الاستعمال أو المكونات الأساسية، وماذا ينشأ عن هذا الترتيب من العلاقات التركيبيه أو النحوية، وهل تختل عند اختلال هذا الترتيب؟ فهو أعم وأشمل من موضوع الرتبة والتقديم والتأخير فيها.

قال ابن جني: «ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به» (٣).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٤.

(٢) مقال: الرتبة بين القدماء والمحدثين.

(٣) انظر: الخصائص ١/٢٩٥،

وقال ابن عقيل: « الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو مقدم رتبة وإن تأخر لفظًا»[١].

وقال أيضا: «فلا يجوز تأخير الخبر نحو: صاحبها في الدار؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة »[٢].

وقال خالد الأزهري: «قول بعض العرب: ضربوني وضربت قومك بالنصب "حكاه سيبويه"، فقد أعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير الفاعل، وهو الواو العائدة على المتنازع فيه، وهو "قومك" المنصوب على المفعولية، والمفعول رتبته التأخير، فعاد الضمير على متأخر لفظًا، ورتبة » [٣].

كما تكلم النحاة عن «الرتبة» عند الحديث عن الضمائر في باب المبتدأ والخبر، و في الفعل والفاعل، ومقصودُ النحاة من الرتبة هو نفس المقصود من «الترتيب» في تحديد ما يأتي أولًا وثانيًا في الكلام، ولكن هذا التحديد ليس عامًّا في كل أبواب النحو، وإنما هو خاص بباب المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل والمفعول به.

وتكلم تمام حسان في كتابه: (اللغة العربية معناها ومبناها) عن الرتبة وجعلها من القرائن اللفظية، فقال: «الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق، يدل موقعُ كلٍّ منهما من الآخر على معناه»[٤]. فهي عند تمام حسان قرينة.

وممن فرق بين الرتبة والترتيب الدكتور/ إبراهيم الشمسان، حيث يقول: « والذي أريد التأكيد عليه أن الرتبة – حسب النحويين القدماء – هي موضع

(١) شرح ابن عقيل ١٠٥/٢.
(٢) السابق ٢٤٠/١.
(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٤/١.
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٩.

أصلي للألفاظ في التركيب، فإن وقعت فيه الألفاظ كانت الجملة مرتبة، وإن وقعت في غير ذلك الموضعِ كانت الجملة غير مرتبة، ورتبة اللفظ صفة تلازمه أينما حل في الجملة، فالذي يتقدم أو يتأخر اللفظ لا رتبته»[١].

وخلاصة القول أن «الترتيب» غير «الرتبة»، كما قال: «والترتيب هو الشكل الفعلي الذي تتوالى عليه وحدات التركيب وإن كان على خلاف الرتبة، والرتبة قد سبق تعريفها بما يجعلها تخالف الترتيب»[٢]، وأن هناك فروقًا بينهما، من أهمها:

- الترتيب نظام وليس موضعًا أو موقعًا، وعليه يصح التبادل بينهما فيحل الأول مكان الثاني والثاني مكان الأول.
- الترتيب يتكون من مكونات أو أجراء.
- قد يعدل عنها عند أمن اللبس؛ لتأدية معنًى لا يكون معها على الأصل[٣]، بينما الترتيب يبقى ثابتًا في التركيب الأصلي.
- الرتبة قد تتشوه[٤]، ولا يتضح معنى التركيب؛ وذلك لمخالفة الترتيب الأساس.
- الرتبة عنصر من عناصر الترتيب، فالتركيب مكون من وحدات تركيبة، وكل وحدة لها ترتيب يسمي الرتبة.
- أن التقديم والتأخير يكون للرتبة وليس للترتيب، فالترتيب لا يتقدم ولا يتأخر؛ لأنه نظام.
- أن التقديم والتأخير لا يغير في الرتبة، وإنما يغير في الترتيب .

---

(١) مقال: الرتبة بين القدماء والمحدثين.

(٢) الرتبة بين النظرية والتطبيق، ص٦٩٥.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٣٣.

(٤) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٠٤، ٢٠٩، وشرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١.

- الرتبة وصف لموقع الوحدة التركيبية في الترتيب .
- الترتيب أحد عناصر النظام اللغوي.
- الترتيب من خصائص التركيب اللغوي.
- الترتيب يكوّن العلاقات بين وحدات التركيب.
- الترتيب من مظاهر التركيب اللغوي.
- في الترتيب يكون الحديث عن جميع مكونات التركيب.
- الترتيب يدخل فيه المكونات غير الأساسية أو ما يسمى بالفضلة.
- يحدث عند اختلال الترتيب أشياء كثيرة سوف نذكرها عند اختلال الترتيب، بينما الذي يحدث من اختلال الرتبة أو تغيرها أو تشويشها أقل مما يحدث عند اختلاف الترتيب.
- المفترض في الرتبة المحفوظة عدم تغير الأحكام النحوية الخاصة بها عند تغير موقعها.
- الرتبة قرينه نحوية من قرائن المعنى، ويمكن تعريفها بأنها: جزء من النظام النحوي يحدد موقع الكلمة من بناء الجملة لغرض العكس إذا كانت الرتبة محفوظة.

الرتبة قرينة لفظية عند تمام حسان.

الرتبة يطالها التشويه.

الرتبة من صفاتها: التقديم، والتأخير، ومقدم، ومؤخر، بينما الترتيب لا يقال فيه: تقدم، أو تأخر، وإنما هو النظام الذي تنتظم فيه الرتبه، فالرتبة من خصائص مكونات التركيب.

مثال: الترتيب في الجملة الاسمية هو أن المبتدأ يأتي في الترتيب أولًا، والخبر يأتي ثانيًا، وهذا ترتيب، ولا يصح أن يقال إن الترتيب هو أن يأتي المبتدأ أولا وتسكت، بينما تقول في الرتبة: إن رتبة المبتدأ التقديم وتسكت، أو تقول: رتبة الخبر التأخير.

الألفاظ التي يوصف بها الترتيب أن يقال: هذا أولًا وهذا ثانيًا، أما الرتبة فيقال: التقديم والتأخير، ولا يقال: ترتيبه التقديم أو التأخير، وإنما يقال: ترتيبه الأول أو الثاني، ولا يقال: رتبته الأول أو الثاني.

ما له الصدارة يحدد رتبته ضمن الترتيب، له الصدارة رتبةً وليس ترتيباً.

المرتبة عند النحاة تعني مصطلح «الترتيب»، وقد جاء حديثهم عن الرتبة عند الحديث عن عود الضمير في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والفاعل فقط، فالرتبة عندهم في باب المبتدأ والخبر أن المبتدأ يأتي أولًا وهو مقدم، ورتبته التقديم، والخبر يأتي ثانيًا ورتبته التأخير. وكذلك الفاعل فهو يأتي أولا مرتبته التقديم، والمفعول يأتي ثانيًا مرتبته التأخير، وعبارتهم في ذلك قولهم: إن الفاعل متقدم الرتبة، أي: رتبته أن يكون مقدمًا، والمفعول متأخر رتبةً أي: رتبته أن يكون متأخرًا، وكذلك المبتدأ متقدم الرتبة والخبر متأخر الرتبة، فإذا جاء ضمير فالأصل أن يعود على متقدم الرتبة في الترتيب، سواء المبتدأ والفاعل، ولا يعود على متأخر، وهو الخبر أو المفعول به.

فهم يقصدون بالرتبة ما يقصدون به بالترتيب، وهو أن يكون لوحدات التركيب نظام معين، من حيث ما يجب أن يأتي أولا، وما يأتي ثانيًا، وما يأتي ثالثًا، وهكذا.

وجاء تمام حسان وجعل منها قرينة لفظية، ولكن مفهومه للرتبة أنها معنًى، وليس ذلك بحسنٍ.

فمثلا تكلم تمام حسان عن الرتبة، وتكلم النحاة الأقدمون عن الترتيب والرتبة، وتكلم البلاغيون عن الترتيب تحت مباحث التقديم والتأخير وتحدثوا عن أغراضها البلاغية، وتكلم بعض الباحثين من القدماء والمحدثين عن الترتيب في نقاطٍ وزوايا متباعدةٍ.

ليس المقصود بالترتيب ما يمكن أن نسميه «النسق»، وهو انتظام جميع وحدات أو مكونات الترتيب في ترتيب معين، فمثلا التركيب المكون من ثلاث

وحدات أو أربع وحدات ليس المقصود بالترتيب فيه هو انتظام جميع هذه الوحدات، ولكن المقصود بالترتيب هو ما يَحُل أولا وما يحل ثانيًا في هذا التركيب.

التأكيد على العلاقة الترتيبية بين وحدات التركيب الأساسية وغير الأساسية فقط يكون الترتيب خاصًّا بالوحدة الأولى والثانية فقط، وليس له علاقة في الثانية والثالثة وهكذا.

جاء في كتاب: «البيان في روائع القرآن» للدكتور/ تمام حسان: «الرتبة قرينة من قرائن المعنى»[١] وهو هنا يعرف الرتبة تعريفًا دلاليًّا وليس تعريفًا، وهذا كله الرتبة منه بَراءٌ.

أما مصطلح «التقديم والتأخير» فهو أقدم ظهورًا من مصطلح الترتيب، وليس هو الترتيب أو الرتبة، فالتقديم والتأخير هو تغيير في مواقعِ مكونات الترتيب.

فمثلًا: الجملة الاسمية مكونة من مبتدأ وخبر، ونسميه تركيبًا، أو نظامًا، والترتيب الأصلي لمكونات هذا التركيب أو هذا النظام أن المبتدأ يأتي أولًا والخبر يأتي ثانيًا، فإذا قدمت الخبر فسوف يتأخر المبتدأ حتمًا، ونقول عندئذ إنك غيّرت ترتيب مكونات التركيب أو النظام.

وكذلك في الجملة الفعلية، فإذا قدمت الفاعل على الفعل، أو المفعول على الفاعل أو على الفعل فأنت غيرت في ترتيب مكونات الترتيب أو النظام.

لهذا فإن التقديم والتأخير شكل من أشكال مخالفة الترتيب الأساس للتركيب النحوي، وليس هو الترتيب، فالترتيب هو الشكل الأساس الذي تكون عليه الجملة، فالسامع إذا التبس عليه الفهم – حيث تَحُل المفرداتُ في غير رُتَبِها على

(١) البيان في روائع القرآن ص ٩١.

نحوٍ يفسد نظم الكلام وتأليفه، فتتداخل المعاني وتلتبس فإنه يضطر – لكي يفهمها – إلى أن يعيد بناءها، ويرتب أوضاعَها من خلال تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وترتيب الألفاظ في الذكر تبعًا لترتيب المعاني المقصودة في الفكر(١)، وهو ما يسمى بإعادة الترتيب.

ولكني أختلف مع الجرجاني في قوله: «تبعًا لترتيب المعاني المقصودة في الفكر»؛ لأن المستمع أو المخاطب إنما يعيد تريب الألفاظ حسب النمط الجملي الأساس، وليس حسب المعاني المقصودة في الفكر؛ لأن المتكلم إنما يتكلم حسب المعاني المقصودة في فكره، فيقدم ويؤخر على حسب المعاني التي يقصدها، كما قال، فإذا حدث لبس أعاد ترتيب الجملة وفق ترتيبها الأساس، ويكون تفسير الجملة وفهمها تبعًا لهذا الترتيب.

انظر كيف وَجَّه «ابن جني» البيت:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

تبعًا للترتيب الأساس للتركيب، فقال: «أراد: فأصبحت بعد بهجتها قفرًا كأنَّ قلمًا خَطَّ رسومَها، ففصل بين المضاف الذي هو (بعد)، والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خط)، وفصل أيضًا بـ (خَطَّ) بين (أصبحت) وخبرها الذي هو (قفرًا)، وفصل بين (كأنّ) واسمها الذي هو (قلَما) بأجنبيين، أحدهما: (قفرًا)، والآخر: (رسومها)...، وأغلظ من ذا أنه قدَّم خبر (كأنَّ) عليها، وهو قوله: (خطَّ)، فهذا ونحوه مما لا يجوز لأحد قياس عليه»(٢).

وإعراب البيت: بهجتها: مضاف إليه، قفرًا: خبر أصبحت، قلمًا: اسم كأنَّ، رسومها: مفعول به للفعل الماضي خطَّ، وجملة خطَّ في محل رفع خبر كأنَّ،

(١) انظر: أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٠.

(٢) الخصائص ١/٣٣٠، و٢/٣٩٣. وانظر: الإنصاف ٢/٤٣١.

وترتيب البيت –كما ذكر ابن جني– هو: فأصبحت قفرًا بعد بهجتِها كأن قلمًا خطَّ رسومَها».

فابن جني يقصد بكلامه هذا النمطَ الجملي الأساس للتركيب، ولم يذكر الرتبة، وبذلك زال ماكان ملبسًا في البيت.

وكذلك المفسرون والنحاة عندما يستشكل المعنى جراء مخالفة التركيب الأساس فإنهم يعيدونه إلى التركيب الأساس؛ ليتضح المعنى، ومن تعابيرهم في ذلك قولهم[١]: «الأصل كذا»، و«المعنى كذا»، و«التقدير كذا».

وكمثال على ذلك، قال ابن عقيل: «أن يكون الخبر محصورًا بـ (إنما)، نحو: (إنما زيدٌ قائمٌ)، أو بـ (إلا)، نحو: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، وهو المراد بقوله: (أو قصد استعماله منحصرًا)، فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين، وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذًا، كقول الشاعر:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

الأصل: (وهل المعول إلا عليك) فقدّم الخبر»[٢].

وقال: «ومنه قوله:

مَا اللَّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[٣]

تقديره: (الذي اللهُ مُوليكَهُ فضلٌ) فحذفت الهاء»[٤].

****

(١) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج،٣٣٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٣٥/١.

(٣) البيت من البسيط، بلا نسبة في: التصريح بمضمون التوضيح ١٧٤/١.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٥٣/١.

الفصل الثاني

مخالفة الترتيب الأساسي أو القياسي

إن فكرة الترتيب – كما قلنا سابقًا – قائمةٌ على تساؤل مؤداه: ما الذي يجب على المتكلم أن يأتي به أولًا، وما يجب عليه أن يأتي به ثانيًا، وما الذي يجب عليه أن يأتي به ثالثًا؟ وهكذا، حتى تصل الفكرة صحيحةً سليمة للمستمع أو المخاطب أو المتلقي، وقبول التغيير في هذا الترتيب مرهون ببقاء مدلول الفكرة أو الفائدة صحيحة سليمة لدى المجتمع أو المتلقي أو المخاطب.

وقد أطلق بعض الباحثين مصطلحاتٍ أخرى يُفهم منها أنهم يقصدون مخالفة الترتيب، مثل اصطلاح: «التغيير»، أو «المخالفة»، أو «العدول»[١] أو «تشويش الرتبة» عند تمام حسان[٢]، ويقصد به العدول عن الصورة الأساسية للترتيب الأصلي إلى صورة أو صور أخرى .

ونشير هنا إلى أن نظرية التوليد والتحويل لتشومسكي تَستخدم مصطلحات يُعْنَى بها التغيير في موقع مكونات التركيب، مثل التحويل، ويستخدمون للترتيب النمط الجملي الأصلي أو البنية العميقة.

(١) انظر :ضوابط ترتيب الجملة العربية في الأصل والعدول، عزام محمد ذيب الشريدة.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، والعدول عن الرتبة النحوية ونقضها عند أمن اللبس»، ص٢٠٩.

المبحث الأول

ماذا نعني بمخالفة الترتيب؟

كلُّ تغير في ترتيب التركيب، سواء بتقديم مكون من مكوناته أو تأخيره، أو زيادة مكون آخر، أو نقص مكون منه، سواء ترتب على ذلك اختلافٌ في المعنى أو الصورة أو الشكل يعد مخالفةً للترتيب الأساس.

المبحث الثاني

أغراض تغيير الترتيب

هناك أهداف متعددة لمخالفة الترتيب منها:

١) دلالي: مثل الاهتمام، وقد قال به سيبويه، قال: «كأنَّهم يقدمون الذي بيانُه أهمُّ لهم، وهم بشأنهِ أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهمَّانِهم ويَعْنيانِهم»(١).

ويقول عبد القاهر: «واعلمْ أنَّا لم نجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئًا يَجري مَجرى الأصل غيرَ العنايةِ والاهتمام»(٢).

وقال السهيلي: «وما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجَنان، والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء: إما بالزمان، وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال»(٣).

٢) بلاغي: ويكون ضمن هامش الجائز عند المتكلم أو الضرورة عند الشاعر.

٣) نحوي أو تركيبي: مثل تسويغ الابتداء بما لا يجوز الابتداء به.

٤) تأدية معنًى لا يكون معها على الأصل، وذلك عند أمن اللبس وظهور المعنى ووضوحه لظهور القرائن، فتكون الرتبة النحوية مرنة بضوابط، ويُخرج عليها بضوابط؛ لأن المرونة والحرية لا تعني الفوضى .

---

(١) الكتاب ٣٤/١.

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٠٧.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي ص٢٠٩.

يقول الرضي : « وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنًى لا يُفهم بتأخيره وجب التقديم ، نحو قولك : (تميميٌّ أنا) ، إذا كان المراد التفاخرَ بتميم ، أو غير ذلك مما يُقدَّم له الخبر »[١].

وهذا العدول يكون وفق ضابط مهم، هو الضابط النفسي الذي نص عليه الإمام عبد القاهر الجرجاني، وهو أن يكون « ترتيب الألفاظ في الذكر تبعًا لترتيبها في النفس »[٢].

٥) لازم الصدارة: ويشمل ألفاظ الصدارة التي تحتفظ بتقدمها على معمولها، كأسماء الشرط والاستفهام الواقعة غير مبتدأ، فلزومها صدرَ الجملة إنما هو لمنع اللبس ولدفع ما يمكن أن يشوش ذهن السامع أو يوهمه، قال الرضي: «وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك ممَّا يُغيِّرُ معنى الكلام مرتبةُ التصدُّر؛ لأنَّ السامع يبني الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لِمَا سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه»[٣].

وكذلك فإن تقديمها إنما كان لإفادة معنى الاستفهام أو الشرط فيها، يقول ابن يعيش: «إن الاستفهام له صدرُ الكلام من قِبَلِ أنه حرف دخل على جمله تامه خبرية، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها كما كانت (ما) النافية كذلك، حيث دخلت على جملة إيجابية فنقلتْ معناها إلى السلب، فكما لا يتقدم على (ما) ما كان من جملة المنفي كذلك لا يتقدم على الهمزة شيء من الجملةِ المستفهَمِ عنها، فلا تقول: (ضربتَ أزيدًا؟)

(١) شرح الرضي على الكافية ٢٦٣/١.
(٢) دلائل الإعجاز ٥٦/١.
(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٥٧/١.

هكذا مَثَّلَه صاحبُ الكتاب، والجيِّدُ أن تقول: (زيدًا أضربتَ؟)، فتُقدِّم المعمول على الهمزة؛ لأنّك إذا قدّمتَ شيئًا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام، والجيِّدُ أن تقول: (ضربت أزيدًا؟ فتقدِّم المعمول على الهمزة؛ لأنك إذا قدمت شيئًا من الجملة خرج عن حكم الاستفهام»[١].

وتقديم ألفاظ الاستفهام يظل ضمن دائرة الأصل في معنى التقديم الذي هو الاهتمام والعناية وقد جاءت العناية والاهتمام بتقديمه من جهة كونه طلبًا، والطلب مما يهمُّ السامع ويعنيه، يقول السكاكي: «وإذ قد عرفت أن هذه الكلماتِ للاستفهام، وعرفت أن الاستفهامَ طلبٌ، وليس بخفيٍّ أن الطلب إنما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه لا لما وجوده وعدمه عندك بمنزلة، وقد سبق أن كونَ الشيء مُهِمًّا جهةٌ مستدعية لتقديمه في الكلام»[٢].

٦) النقل أو التحويل: مثل: تقديم الحال على صاحبها النكرة، كما في: (لِمَيَّةَ مُوحشًا طللٌ)؛ فإن تقدم صاحب الحال النكرة (طلل) فإن كلمة (موحشًا) التى كانت حالا تصير صفة، إذا قلنا: (لِمَيَّةَ طللٌ موحشٌ).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٥٥.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص٣١٧.

المبحث الثالث

أشكال مخالفة الترتيب الأساس

الترتيب مثله مثل أي نظام يقوم على قوانينَ وأسسٍ تشكل هيكله وبنيته التي بها يعرف ويتحدد ويحدث له من التغيير الذي يطال مكوناته ما يجعل لهذا النظام أشكالًا أو صورًا متعددة، تكون على النحو التالي:

١) التقديم: وهو تقديم أحد مكونات الترتيب على غيرها من المكونات الأخرى فيه، أي: جعل موقعِه متقدمًا على المكونات الأخرى.

٢) التأخير: وهو تأخير أحد المكونات عن المكونات الأخرى للترتيب.

٣) النقص من مكونات التركيب: وهو الحذف، ويعني إزالة أحد المكونات من الترتيب.

٤) الزيادة بين مكونات الترتيب: ومنه الفصل بين مكونات التركيب بأي مكون خارجي عن مكونات التركيب، فإذا كان الفصل بمكون من مكونات التركيب يكون التغيير من باب التقديم أو التأخير.

فأي تغيير يحدث للترتيب من تقديم أو تأخير أوحذف أو فصل فإن ذلك سوف يُحدث تغيرًا ما للترتيب بشكل أو بآخر، يترتب عليه أحكام نحوية.

الحذف في الترتيب

هل الحذف يؤثر في الترتيب؟

ذكرنا سابقًا أن القاعدة هي: أن أي تغيير يحدث للترتيب – من حذف لأحد مكوناته، أو فصل بين مكوناته، أو تقديم لأحد مكوناته على غيرها من المكونات الأخرى، أو تأخير لأحد المكونات – سوف يُحدث تغيرًا ما بشكل أو بآخر.

والحذف معناه إزالة مكون من مكونات التركيب لفظًا مع بقاء ما يدل عليه، مثل حذف فعل النداء.

قال ابن مالك[١]:

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

أو حذف دون بقاء ما يدل عليه، مثل أفعال التحذير وغيرها.

الزيادة في الترتيب

إذا زدت مكونًا بين مكونات الترتيب فإن هذه الزيادة ينبني عليها عدةُ أشياء، منها:

١) تغير في الترتيب، بحيث يصبح ماكان ثانيًا ثالثًا، وما كان ثالثًا رابعًا، وهكذا.

٢) تكوين صورة جديدة للتركيب تخضع للمحاكمة النحوية من حيث إصدارُ الحكم بالجواز أو المنع.

٣) الفصل بين مكونات التركيب فصلًا قد يكون جائزًا أو ممنوعًا.

الزيادة بين مكونات التركيب تنقسم إلى قسمين:

١) زيادة بين مكونات التركيب.

ومما يزاد في التركيب ويغيره:

«كان، ما، من، الباء».

«أَنْ» في خبر «كاد».

وبالجملة لا تتقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما)، وخبر (ليس)، وفاعل (كفى) ومفعوله، وفاعل (أَفْعِل) بمعنى ما (أَفْعَلَه)، نحو قولك: «ما زيدٌ بقائمٍ»، و«ليس عمرٌو بذاهبٍ» و﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيْدًا﴾[٢]، أي: كفى اللهُ

(١) ألفية ابن مالك ص٣٩.

(٢) سورة الرعد: ٤٣، والإسراء: ٩٦.

شهيدًا، و﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾[1]، و«أَحْسِنْ بزيدٍ»، تريد: «مَا أَحْسَنَهُ»، ويلزم زيادتها في فاعل (أَفْعِلْ) بمعنى «ما أفعله»، وماعدا هذه المواضع لا تزاد فيه الباء إلا في ضرورةٍ أو شاذٍّ من الكلام يُحفظ ولا يقاس عليه»[2].

٢) زيادة من خارج مكونات التركيب.

الفصل بين مكونات الترتيب:

هل الفصل بين مكونات الترتيب يغير الترتيب؟

الأصل في قاعدة الترتيب أن أي تغير في ترتيب مكونات التركيب سوف يحدث تغيرًا نحويًّا أو دلاليًّا أو حتي شكليًّا، يقول تمام حسان: «وأكثر ما يبرز ذلك في الفصل بين المعمولات بالمفرد، حيث تَحُل المفرداتُ في غير رتبها على نحوٍ يُفسد نظمَ الكلام وتأليفَه، فتتداخل المعاني وتلتبس، فيضطر السامعُ لكي يفهمها إلى أن يُعيد بناءَها ويرتب أوضاعَها من خلال تقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وترتيب الألفاظ في الذكر تبعًا لترتب المعاني المقصودة في الفكر»[3].

والذي يعنينا هو التغير النحوي وما يترتب عليه من الأحكام التالية:

تغير مواقع مكونات الترتيب، فما كان ثانيًا سوف يصبح ثالثًا، وما كان ثالثًا سيصبح رابعًا وهكذا، وربما حكم عليه بالمنع في بعض التراكيب، أو الضرورة أو الجواز، مثال ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

فالمضاف والمضاف إليه قد صارا بالتّركيب الإضافيّ بمثابةِ الكلمةِ الواحدة؛ والمضاف إليه يتنزّلُ مِن المضافِ منزلةَ التّنوينِ؛ فهو مِن تَمامِه؛

(١) سورة الأنبياء: ٤٧.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي،٦٢، ٦٤.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها.

فالقياسُ يَقتضي أن لا يجوز الفصلُ بينهما إلاّ على سبيلِ الضّرورة؛ لذا عدَّ العلماءُ الفصلَ بينهما مِن اللَّحْنِ القَبيحِ؛ إلاّ أنْ يضطرَّ إليه شاعرٌ (١).

قالَ ابنُ جِنِّيّ: «وعلى الجملةِ فكلّما ازداد الجزءان اتصالا؛ قَوِيَ قُبْحُ الفصلِ بينهما»(٢).

وقال: «والفصلُ بين الجارِّ ومَجرُورِهِ لا يجوزُ، وهو أقبحُ مِنه بين المُضافِ والمُضافِ إليه. وربّما فرد الحَرْفُ مِنه فجاءَ مَنْفُورًا عنه»(٣).

كذلك الفصل بين جزأي التركيب الإسنادي والتركيب العددي، وهكذا.

والفصل بين أجزاء هذين النوعين هو إخلال لهذا التضام، ومن ثَمَّ فهو إخلال بالترتيب.

ويقصد به تغيير الترتيب في ذلك، بحيث تصبح الكلمة الثانيةُ ثالثةً أو رابعةً والكلمةُ الثالثةُ الرابعةَ أو الخامسةَ.

فمثلا : رجل الخير، تركيب إضافي

عند الفصل بين المتضامين في التركيب الإضافي فإنه ينتج عنه ما يلي:

- تغيير ترتيب الكلمات، فتصبح الكلمةُ الثانيةُ – وهي المضاف إليه – رقم ثلاثة. وتَحُل الكلمة التي تفصل بينها وبين المضاف رقم اثنين.
- ربما يحدث لبس دلالي، ولكن لا تتغير الدلالة.

لماذا جعل الفصل من تغيير الترتيب؟

لأن القصد بالترتيب هو الترتيب العددي، بمعنى الكلمة الأولى والكلمة الثانية والثالثة وهكذا، فإذا فصل بينهما تغير ترتيب العدد لهذا التركيب.

(١) انظر: ارتشاف الضَّرَب ١٨٤٢/٤.

(٢) الخصائص ٢١٦/١.

(٣) الخصائص ٢١٧/١.

لا شك أن الفصل بين مكونات التركيب تغير لترتيب هذه المكونات:

قال ابن عقيل: «فلم يفصل بين كان واسمها معمول الخبر؛ لأن اسمها مضمر قبل المعمول»[1].

لم يجعل أحد من النحاة الفصلَ بين مكونات التركيب من قضايا الترتيب.

الفصل بالأجنبي.

الفصل بما ليس أجنبيًّا، مثل «كان» و«ما» الزائدة.

عبر عن غير الأجنبي بما يكون من لوازم الكلمة، مثل المضاف إليه بالنسبة للمضاف، والمضاف إليه من اللوازم المضاعفة فإذا سَلَّه تغيّر ترتيب الكلمات.

الترتيب اللفظي في نحو: «محمد نشيط»، فـ «محمد» أولا و«نشيط» ثانيًا.

ترتيب لفظي: «محمد رجل الخير»، فـ «محمد» أولا، و«رجل» ثانيًا، و«الخير» ثالثًا.

ترتيب تركيبي: «محمد رجل الخير»، «محمد» أولا، و«رجلُ الخيرِ» ثانيًا.

وإن تكلموا عن مسألة الفصل في موضوع التضام أو التلازم، ولكنه لم يعد له تغيير في التركيب.

مخالفة الترتيب ينتج عنه:

إلقاء العلاقة النحوية: وهو فك العلاقة النحوية أو كسرها، وينتج عن هذا الفك أو الكسر تغيير في الأثر، بحيث يصبح المرفوعُ منصوبًا أو المنصوبُ مرفوعًا.

إذا صارت هذه المركبات أعلامًا لا يصح التغيير فيها لا بتقديم ولا بتأخير ولا بالحذف أو الفصل.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٨٨/١.

قال العَتَّابيّ (ت ٢٢٠): «الألفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدّمت منها مؤخّرًا، أو أخَّرت منها مقدّما أفسدتَ الصورة وغيّرتَ المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد، أو يدٌ إلى موضع رِجْلٍ، لتحوّلت الخِلقة، وتغيّرت الحلية»(١).

ومن ذلك قول الشاعر:

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَ لِي عَناءٌ ... بِوَشكِ فِراقِهِم صُرَدٌ يَصِيحُ

أراد: فَقَد بَيَّنَ لِي صُرَدٌ يَصِيحُ بِوشْكِ فِراقِهِم، والشَّكُّ عَناءٌ.

فاعترض بين «قد» والفعل «بَيَّنَ» بالمبتدأ «الشك»، كما فصل بين المبتدأ والخبر «عناء» بالفعل «بيَّن»، كما فصل بين الفعل «بيَّن» وفاعله «صرد»(٢).

يقول ابن الأثير: «فإن في هذا البيت من رديء الاعتراض ما أذكره لك... فجاء معنى البيت كما تراه كأنَّه صورة مشوهة قد نقلت أعضاؤها إلى مكان بعض»(٣).

ومثله قول الآخر:

نَظَرْتُ وَشَخْصِي مَطْلِعَ الشَّمْسِ ظِلُّه ... إِلَى الْغَرْبِ حَتَّى ظِلُّهُ الشَّمْسَ قَدْ عَقَلْ

أراد: نظرتُ مطلعَ الشمس وشخصي ظِلُّه إلى الغرب حتى عقل الشمسَ ظِلُّه، أي حاذاها.

ففصلَ بين الفعل ومفعوله «نظرت مطلعَ» بالمبتدأ «شخصي»(٤).

فصلَ بين المبتدأ والخبر "شخصي ظلُّه إلى الغرب" بـ"مطلع الشمس».

---

(١) كتاب الصناعتين، لأبي هلال العسكري، ص١٦١.

(٢) انظر: الخصائص ٣٣١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٠١.

(٣) المثل السائر لابن الأثير، ٤٨/٣.

(٤) انظر: الخصائص ٤٠٠/٢، والمثل السائر ٤٨/٣.

وهذا الفصل بين المتلازمات بالأجنبي مما يفسد المعاني ويورثها اختلالا واضطرابًا.

وغيرُ بعيد قولُ الفرزدق.

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ ... أَبُوهُ وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

أراد: إِلَى مَلِكٍ أَبُوهُ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ، أي ما أمُّ أبيه من محارب(١).

المبحث الرابع

الأحكام المترتبة على مخالفة الترتيب القياسي للتركيب

الأول: الممتنع.

أي: الذي يجب فيه التزام الترتيب وعدم مخالفته، وفي حال المخالفة ينتج عنه إشكالات يمنع النحاة منها والخروج عن النمط الأصلي، وذلك للأسباب التالية:

- لم ترد هذه الصورة عن العرب.
- دلاليًّا، مثل وجود اللبس أو التعقيد اللفظي أو المعنوي، وهو ما عبر عنه ابن مالك بالضرر فقال(٢):

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

قال ابن عقيل: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه»(٣).

الثاني: جائز مخالفة الترتيب.

وذلك لأنه لا يترتب على هذه المخالفة لبس في المعنى أو وجود الضرر.

---

(١) انظر: الخصائص ٣٤٩/٢.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٢٧/١.

قال ابن مالك[١]:

..... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

ويقصد بالضرر اللبس في الدلالة عند إخفاء العلامة، لأحد الأسباب الآتية:

- هذه الصورة ليست تركيبًا لغويًّا سليمًا.
- خروجه عن تأليف كلام العرب.
- معياري، وهو خروجه عن مقتضى القاعدة النحوية.

والنحاة يوجدون لذلك تفسيرات منها ما هو لغوي ومنها ما هو فلسفي.

الثالث: وجوب المخالفة.

وذلك لوجود أسباب تحتم مخالفة الترتيب الأصلي أو القياسي.

ونضرب لذلك بمثال على الترتيب في الجملة الاسمية، فإن فيها الحالات الثلاث لتغير الترتيب، وهي:

الحالة الأولى: وجوب لزوم الترتيب الأصلي ويمنع المخالفة، أي يجب فيه تأخر الخبر، قال ابنُ مالك[٢]:

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ بَيانِ

أي: امنع تقديم الخبر وأبقِهِ على أصله، وهو التأخر.

الحالة الثانية: جواز تقديم الخبر، قال ابنُ مالك[٣]:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

الحالة الثالثة: وجوب المخالفة، وذلك بتقديم الخبر.

(١) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٣) ألفية ابن مالك ص١٨.

مثال آخر للترتيب: الجملة الاسمية قائمة على أن المبتدأ يكون أولًا؛ لحاجة المخاطب أو المجتمع لتأسيس مفهوم قائم على فكرة أن هناك شيئًا تريد أن تقول عنه شيئًا آخر، وهي الفائدة، وهذا يقتضي أن تبدأ بهذا الشيء الذي تريد أن تقول عنه حتى تتأسس عند المخاطب هذه الفكرة، وهذا لا بد أن يكون أولًا، فإذا جئت بالفائدة قبل أن تؤسس لها في ذهن المخاطب حدث عنده إرباك في حصول فائدة عن شيء غير معروف عنده، فامتنع مثل هذا.

الأحكام الناتجة عن مخالفة الترتيب، والألفاظ المستخدمة في أحكام مخالفة الترتيب.

اللغة نظامٌ، ومن مقتضيات النظام أن تأتي الجمل في ترتيب معين، وهو ما يسمى بالصيغة القياسية، فإذا اختل هذا النظامُ أو اختلف نشأ عنه عدة إشكالات، منها ما هو ممنوع، ومنها ما هو رديء، ومنها ما هو شاذ، حسب تصنيفات النحاة.

١- المخالفات الممنوعة:

وقد عبر النحاة الأقدمون عن منع التغيير في الترتيب بعدة ألفاظ ومصطلحات منها:

أ) «مَنْع».

قال ابن مالك[١]:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ «لليسَ» اصْطُفِي ... وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

قال ابن عقيل: «فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع»[٢].

ب) «منعه».

قال ابن عقيل: «ومنعه بعضهم»[٣].

---

(١) ألفية ابن مالك ص ١٩.

(٢) شرح ابن عقيل ٢٧٧/١.

(٣) السابق ٢٧٧/١.

ومن الأمور التركيبية عدم صحة التركيب وتأثر العلاقات النحوية ببناء الوحدات المكونة لهذا الترتيب.

قال ابن مالك[١]:

فامْنَعْهُ حينَ يَسْتَوِي الْجُزآنِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ بَيانِ

مواضع المنع من مخالفة الترتيب عند النحاة:

متي يُمنع مخالفة الترتيب؟

إن استخدام النحاة كلمة «يمنع»، أو «امنعه»، أو «ممنوع» دليل على إقرارهم بالترتيب وعدم إقرارهم بمخالفته، يقول ابن عقيل: «ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما)، نحو: (ما قائمًا زال زيدٌ)، و(ما قائمًا كان زيدٌ)، ومنعه بعضهم»[٢].

وقال ابن مالك[٣]:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ «لِيسَ» اصْطُفِي ... وذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

قال ابن عقيل: «اختلف النحويون في جواز تقديم خبر (ليس) عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن بَرهان إلى الجواز، فتقول: (قائمًا ليس زيدٌ)، واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع، ولم يرد في لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو

(١) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٢) السابق ١/٢٧٧.

(٣) ألفية ابن مالك ص١٩.

(٤) من الآية ٨ من سورة هود.

(مصـروفًا) وقـد تقـدم علـى (لـيس)، قـال: ولا يتقـدم المعمـول إلا حيـث يتقـدم العامل»[١].

ج) «**يمتنع**».

قال ابن مالك[٢]:

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ ... وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

د) «**لا يجوز**».

قال ابن عقيل: «ولا يجوز الجزم في قولك: (لا تَدْنُ من الأسد يأكلْكَ)؛ إذ لا يصح: (إنْ لا تدن من الأسد يأكلْك)...»[٣].

هـ) «**لا تقول**».

قال ابن عقيل: «فلا تقول: (ما تأتينا تحدثْنا)...»[٤].

و) «**لا يصح**»، و«**لم يصح**»، و«**لا تد خل**»:

قال ابن عقيل: «فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصحَّ دخولُها على المعمول»[٥].

٣- المخالفات الشاذة:

عبروا عنه بعدة ألفاظ، منها:

الشذوذ، ومشتقاته. مثل: شاذ، ويشذ...إلخ.

قال ابن يعيش: «وقالوا: "طائِيٌّ" وهو شاذ أيضًا، والقياس "طَيِّئيّ"، فحذفوا إحدى الياءَيْن على حدّ حذفها في "أُسَيِّدَ"، و"أُسَيْديّ"، ثمّ أبدلوا من الياء ألفًا»[٦].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٧٧/١.

(٢) ألفية ابن مالك ص٧٢. وانظر: شرح ابن عقيل ١٧٥/٤.

(٣) شرح ابن عقيل ١٨/٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١٨/٤.

(٥) شرح ابن عقيل ٣٧٠/١.

(٦) شرح المفصل ٤٧٦/٣.

قال ابن عصفور: «وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعدًا مقطوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة؛ لأنَّ الياء لا تكون أصلًا في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة، إلَّا أن يشِذَّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه»(١).

٤- المخالفات الرديئة:

عبروا عنه بعدة ألفاظ، منها:

الرديء، ومشتقاته. مثل: رديء، رداءة...إلخ.

قال ابن يعيش: «وقد أجاز قوم من العرب: "مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وخيرِ منه عَمُّهُ". وذلك أنّه مأخوذ من الفعل، وإن بعُد شَبَهُه بأسماء الفاعلين. قال سيبويه: وهو قليل رديء»(٢).

٤- المخالفات المسموح بها:

وعبروا عنها بعدة ألفاظ، منها:

أ) «**الجواز**» **ومشتقاته**. مثل: «جَوَّز، يجوز... إلخ».

قال ابن عقيل: «ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ (ما)، نحو: (ما قائمًا زال زيدٌ)، و(ما قائمًا كان زيدٌ)، ومنعه بعضهم»(٣).

قال ابن عقيل: «وذهب أبو علي الفارسي وابن بَرهان إلى الجواز، فتقول: (قائمًا ليس زيدٌ)، واختلف النقل عن سيبويه فنسب قوم إليه الجواز.....»(٤).

(١) الممتع في التصريف ص ١٩٢.

(٢) شرح المفصل ١٤٢/٤.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٧٧/١.

(٤) السابق ٢٧٧/١.

قال ابن مالك[١]:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

ب) «**القول» ومشتقاته**. مثل: «قل، قالوا... إلخ».

كما عبر المحدثون عن تغيير الترتيب بألفاظ، منها: «العدول»، و«العدول عن الأصل»[٢].

ج) «**لا يشترط**».

قال ابن عقيل: «ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل»[٣].

وما يتحكم في قبول التغيير في الترتيب عدة أمور، منها ما هو دلالي، ومنها ما هو تركيبي دلالي.

(١) ألفية ابن مالك ص١٨.

(٢) انظر مقالة: (من الظواهر اللغوية التقديم والتأخير)، للطاهر عبد الفتاح الطويل، شبكة الألوكة.

(٣) شرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

المبحث الخامس

الصور النحوية الناتجة عن مخالفة الترتيب الأساس

إذا تغير الترتيب فإن هذه الأحكام وهذه السمات سوف تتغير جميعها أو بعضها، وينتج من ذلك:

١) تغيير الترتيب الأساس، وربما يلغي علاقات الوحدات المكونة للترتيب، ويخلق لها وضعًا جديدًا، ويفرض علاقات جديدة.

٢) تغيير الترتيب الأساس قد يجعلها مخالفة لاتفاق الجماعة اللغوية على جوازها أو صحتها، فقد يكون هذا التغيير صوابًا وجائزًا، وقد يكون مرفوضًا وغير جائز.

٣) يترتب على التغيير مدى قبول الجماعة اللغوية لهذا التغيير وترتيب الأحكام عليه، بين المقبول والمرفوض والواجب والجائز والشاذ والرديء وغيرها.

٤) يترتب على هذا التغيير تكوين عدة صور جديدة لهذا التركيب، منها ما يبقى داخل دائرة التركيب، ومنها ما يخرج منه، وتتراوح الأحكام عليها ما بين صور مقبولة وجائزة وصور مرفوضة وصور شاذة.

ومن أمثلة ذلك :

- جاء تقديم الخبر المحصور بـ «إلا» شذوذا، كقول الشاعر:

فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

الأصل: (وهل المعول إلا عليك) فقدم الخبر»[(١)].

- تقديم الخبر على لام الابتداء.

قال ابن عقيل: «الرابع: أن يكون خبرًا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء، نحو: (لَزيدٌ قائمٌ) وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسندًا لذي لام ابتدا)،

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٣٥.

فلا يجوز تقديم الخبر على اللام، فلا تقول: (قائمٌ لَزيدٌ)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذًا كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمِ الْأَخْوَالَا»[1].

٥) تغيير الترتيب يترتب عليه تغيير في سمات وخصائص ومكونات التركيب، كما في الجملة الشرطية.

٦) ينشأ عن التغيير في هذا الترتيب علاقات تركيبية أو نحوية معينة، وينشأ عنها سمات معينة تميز هذا التركيب عن غيره من التراكيب اللغوية الأخرى.

٧) تغيير هذا الترتيب ينتج عنه صور متعددة لهذا التركيب، منها ما هو مقبول ومنها ما هو غير مقبول .

٨) ينشأ عنه تغيير كلي للتركيب ، بحيث يجعله تركيبًا لغويًّا آخرَ له سمات وأحكام جديدة.

٩) ينشأ عنه انتقاض لهذا التركيب، بحيث يُخرجه عن التركيب اللغوي، أي لا يعد كلامًا أو يكون مرفوضًا.

١٠)ربما ينشأ عن بعض الصور لبس في الدلالة المنشودة في هذا التركيب من هذا الترتيب.

متى يسمح بتغير الترتيب؟

تغير التركيب يجب أن يكون محكومًا بضابط أمن اللبس وبغيره مما يدور في فلكه، والخروجُ عنهما أيضًا له ضوابط تحكمه، ولا تعني هذه الضوابط أنها قيود صارمة على الكلمات بمقدار ما تعني نظامًا تسير عليه ليعصمها من

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/١.

الفوضى والاعتباطية، فحرية الكلمات في التنقل والتقديم والتأخير تعطي التراكيب مرونة وحيوية من دون أن تخرج على هذه الضوابط(١).

١١)ربما ينشأ عنه تعارض دلالي بين وحدات هذا التركيب، بحيث يُرفض هذا التغيير من قِبَل الجماعة اللغوية.

١٢)ينشأ عن بعض الصور عدم قبولها؛ لما يقبله الترتيب الأساس من دخول النواسخ أو أدوات النفي أو الاستفهام أو غير ذلك.

١٣)ينشأ عن بعض صوره تغيير كامل في الدلالة وانتقالها إلى دلالة أخرى.

١٤)ينشأ من بعض صور التغيير رفضه لبعض القرائن أو احتياجه إلى بعض القرائن، مثل إضافة القرينة الزمانية والمكانية، نحو: «الآن، وأمس، وغدًا».

وكذلك اختلال شرط الفصاحة فيها، واتجاه الكلام فيها إلى المعاضلة والتعقيد.

وأكثر ما يكون من خلال الفصل بالمفرد، وهو رديء غالبًا، ومن التعقيد اللفظي بمكان .

وحقيقته عدم ترتيب الألفاظ في الذكر وفق ترتيب المعاني في الفكر، وإنما بتكلفٍ مقصودٍ على نحوٍ يفسد نظمَ الكلام ويجعله ملبسًا؛ لِمَا فيه من التداخل والتقديم والتأخير.

تغيير الترتيب أو العدول إلى المخالفة.

صور مخالفة الترتيب:

- صور تلغي ما استقر لأركان الأسلوب من أحكام نحوية، سواء نتجت هذه الصور من تقديم أو تأخير أو حذف أو فصل.

(١) انظر: أثر أمن اللبس في الرتبة النحوية، ص٤١١.

- صور لا يلغى فيها ما استقر لمكونات الأسلوب من أحكام نحوية، سواء نتجت هذه الصور من تقديم أو تأخير أو حذف أو فصل.

ينشأ من مخالفة الترتيب صورة واحدة أو أكثر، لكل صورة أحكام إعرابية أو دلالية قد تتطابق مع أحكام الصور الأخرى الناشئة من مخالفة هذا التركيب، وقد تختلف عنها.

هناك أبواب لا يجوز تغيير الترتيب فيها، من ذلك:

ما له الصدارة في الكلام، مثل حروف الاستفهام وأسماء الشرط وغير ذلك.

يشترط لتجويز تغير ترتيب الأسلوب ما يأتي:

١) ألا تتغير مسميات مكونات التركيب التي وضعت له في الترتيب الأساس.

٢) ألا تتغير الأحكام الإعرابية لمكونات التركيب، فثملًا لا تتغير من النصب إلى الرفع أو العكس، ونحو ذلك.

٣) ألا يترتب على التغير تغيرٌ ينقل التركيب أو الأسلوب من تركيبه إلى تركيب مختلف في الاسم والصفات والسمات والأحكام النحوية، فإذا تولد من تغيير الترتيب صورٌ تُخرج التركيبَ من أصله وصور ليس فيها ذلك فإن هذا لا يُخرج التركيب من أصله الذي تركب عليه وسُمي باسمه، وتفرز الصور التى تخرج من التركيب.

المبحث السادس

الضرورة الشعرية وعلاقتها بمخالفة الترتيب

الشعر له وضع خاص؛ حيث إن القالب الشعري يتحكم فيه، وهذا يجعل الشاعر مقيدًا في ذلك القالب؛ مما يضطره – في بعض الأحيان – إلى الخروج عن الترتيب الأصلي ومخالفة الترتيب القياسي للجملة أو التركيب النحوي، وهذا ما عرف عند النحاة بـ «الضرورة الشعرية».

ونحن هنا لن نتحدث عن جميع أبواب الضرورة الشعرية، وإنما سيقتصر حديثنا على ما له علاقة بمخالفة الترتيب؛ إذا إن الضرورة الشعرية تشمل أمورًا كثيرة، منها ما له علاقة بالترتيب ومنها ما ليس له علاقة بالترتيب، فمما ليس له علاقة بالترتيب ما يتعلق ببنية الكلمة وليس ببناء الجملة، مثل: مد المقصور، وقصر الممدود، وصرف الممنوع، ومنع المصروف، وجمع الكلمة على نحوٍ مغاير، ونحو ذلك.

أما ما له علاقة بالجملة وترتيبها فله صور متعددة، منها الجائز والممنوع.

فالجائر ما يعبرون عنه بقولهم: «فهذه جائزة للشاعر» ونحو ذلك، وهذا لا يدخل في باب الضرورة.

والممنوع وهو ضربان، الأول : ما يمنع في ضرورة وغيرها، ويعبرون عنه بـ «لا يجوز للشاعر»، وهذا ليس من باب الضرورة.

والضرب الثاني ما يمنع ولكنه يجوز للشاعر إذا اضطر له، وهذا هو الذي يهمنا في هذا البحث.

فمما حمل من مخالفة الترتيب على الضرورة ما يلي:

١) الفصل بين المتضايفين بأجنبي.

وقد سبق أن ذكرنا أن الفصل نوع من أنواع تغير الترتيب، وذكرنا أن النحاة يمنعون من الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة، قال ابن مالك(١):

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ... مَفعولًا أوْ ظَرْفًا أَجِزْ ولمْ يُعَبْ

فَصْلُ يمينٍ واضطرارًا وُجِدَا ... بأَجْنَبِيٍّ أوْ بنَعْتٍ أوْ نِدَا

قال ابن عقيل: «وأشار بقوله: (واضطرارا وجدا) إلى أنه قد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الضرورة بأجنبي من المضاف، وبنعت المضاف، وبالنداء، فمثال الأجنبي، قوله:

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بـ (يومًا) بين (كَف) و(يهوديٍّ) وهو أجنبي من (كف)؛ لأنه معمول لـ (خُطَّ)...»(٢).

٢) الفصل بين التمييز والمميز.

قال القزاز: «ومما يجوز له: التفرقة بين المُفَسِّر والعدد، في قولك: (عندي ثلاثون رجلًا وأربعون فرسًا)، فيجوز له: (عندي ثلاثون في الدار رجلاً)...(٣).

وقال ابن عصفور: «ومنه الفصل بين الأعداد والتمييز المنتصب بها نحو قوله:

في خَمْسَ عَشرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً ... لا أَسْتَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادَا

يريد: (في خمسَ عشرةَ ليلةً من جمادى)، فقدم المجرور، وفصل به بين (خمس عشرة) وتمييزه المنتصب به...، وإنما قبح الفصل بين هذه الأعداد

(١) ألفية ابن مالك ص٣٨.

(٢) شرح ابن عقيل ٨٣/٣.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني. ص٢٣٥.

وتمييزاتها؛ لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة، والصفةُ المشبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسمُ الفاعل محمول في عمله على الفعل[١].

٣) الجمع في النداء بين (يا) و(اللهم).

قال ابن مالك[٢]:

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتعويضِ ... وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ في قَرِيضِ

وقال ابن عقيل: «لا يجوز الجمع بين حرف النداء و(أل) في غير اسم الله تعالى وما سمى به من الجمل، إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرًّا»[٣].

٤) في التوابع.

تشترك التوابع في عدة أمور تجمعها، ومن هذه الأمور: الترتيب، فلا يجوز تقدم التابع على متبوعه، قال الأشموني: «لا يلي العاملَ شيءٌ من ألفاظ التوكيد، وهو على حاله في التوكيد، إلا (جميعًا) و(عامةً) مطلقًا، فتقول: (قام القوم جميعُهم وعامتُهم)، و(رأيت جميعَهم» وعامتَهم)، و(مررت بجميعهم وعامتِهم)، وإلا (كلا، وكلتا) مع الابتداء بكثرة، ومع غيره بقلة[٤].

قال الصبان معلقًا على قول الأشموني: «قوله: وهو على حاله في التوكيد، أي: من إفادة التقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك عن نحو: «طابت

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٠٤.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٥٠.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٢٦٤.

(٤) شرح الأشموني ٢/٤١٢.

نفس زيد»، و«فقأت عين عمرو»، فإن المراد بالنفس الروح، وبالعين الباصرة، فليسا على حالهما في التوكيد »[١].

وفي أمالي ابن الشجري: «ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل...، وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المُؤكِّد عبارة عن المُؤكَّد، والبدل إما أن يكون المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به»[٢].

وقال محمد الخضر حسين في كتاب «القياس في اللغة العربية»: «إذا كانت إحدى الكلمتين تابعةً للأخرى من جهة المعنى، فالتناسب الطبيعي أن تُذكر الكلمةُ التابعةُ عقب الكلمة المتبوعة، ومن ثَمَّ قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف والمؤكد يتقدم على التوكيد والمنصوب يتقدم على النصب، والمبين يتقدم على البيان»[٣].

تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

تقديم المعطوف على المعطوف عليه وبخاصة إذا كان حرف العطف الواو عدته كتب الضرائر من ضرورات الشعر.

قال القزاز: «ومما يجوز له: تقديم واو العطف على المعطوف عليه، كما قال الشاعر:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيْمَةً ... خِصَالًا ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوي

وإنما يجوز هذا عند أكثرهم في المنصوب، ولا يجوز في المجرور عند جميعهم، لا يجوز أن تقول: (مررت وعمرٍو بزيدٍ)؛ وذاك لأن الفعل لا يدل عليه،

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٨٤.

(٢) الأمالي الشجرية ١/٢٧٥، ٢٧٦.

(٣) القياس في اللغة العربية ص٨٥.

ويقبح عندهم في المرفوع إذا قلت: (قَامَ وزيدٌ عمرٌو). فإذا قالوا: (فيك وعَيْبٌ شرٌ)، و(عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ)، يريدون: (فيك شرٌّ وعيبٌ)، و(عليك السلامُ ورحمةُ اللهِ)، لم يجزه البصريون في شعر ولا غيره، وأجازه الكوفيون في الشعر، وعلته عند البصريين أن هذه الأسماءَ ترتفع بالابتداء، فكما لا يجوز: (عمرٌو زيدٌ منطلقان)، كذا لا يجوز هذا، وأنشد الكوفيون في جوازه قول الشاعر[١]:

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

يريد: «عليكِ السَّلامُ وَرَحْمَةُ اللهِ»، وهذا لا يجوز عند البصريين على ما ذكرنا»[٢].

وقال ابن جني: «كما قبح (وزيدٌ قامَ عمرٌو) لكنه يجوز: «جاء والطيالسةَ البردُ»، كما نقول: (ضربتُ وزيدًا عمرًا).

قال:

جَمَعْتَ وَفُحْشًا غِيبَةً وَنَمِيْمَةً ... خِصَالًا ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي»[٣].

وقال أيضًا: «ولا يجوز تقديم الصلة ولاشيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نَسَق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها[٤]، وعلى قلته أيضًا، نحو: (قام وعمرٌو زيدٌ)، وأسهل منه: (ضربتُ وعَمْرًا زيدًا)؛ لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله، وفي قولك: (قام وعمرٌو زيدٌ»، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام، فأما قوله:

---

(١) البيت من الوافر للأحوص في: ديوان الأحوص،ص٢٣٩.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص٢٦٥، و٢٦٦.

(٣) الخصائص ٣٨٥/٢.

(٤) نقل السيوطي أن الكوفيين يجيزون هذه الظاهرة في الاختيار، ويستوي في ذلك أن يكون العاطف الواو أو الفاء أو(ثُمَّ)، أو (أو)، أو (لا). انظر: همع الهوامع ١٤٠/٢، ١٤١.

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: (عليكِ السَّلامُ ورَحمَةُ اللهِ)، وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجهًا لا تقديم فيه ولا تأخير، من قِبَل العطف، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفًا على الضمير في (عليك)، وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدم عليه وهو (عليك)، ففيه إِذَنْ ضميرٌ منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم؛ لكنْ فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه»[(١)].

ويَزيد ابن عصفور[(٢)] شروطًا لهذا التقديم وهي: ألا يكون المعطوف مخفوض، وألا يؤدي التقديم إلى وقوع حرف العطف صدرًا، أو إلى أن يلي عاملًا غير متصرف؛ وبابه – مع كل هذه الشروط – الشعر، نحو قول حسان بن ثابت[(٣)]:

لَعَنَ الإِلَهُ وَزَوْجَهَا مَعَهَا ... هِنْدَ الهُنُودِ طَوِيلَةَ البَظْرِ

ومما ورد في شعر البحتري من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه قوله[(٤)]:

كَشَفَتْ لَنَا سِيَرُ الأَميرِ مُحَمَّدٍ ... عَنْ أَمرِ ناهٍ بالسَّدَادِ وآمِرِ

قال د/ محمد رشاد في كتابه «نقد كتاب الموازنة بين الطائيَّيْنِ» ما نصه: «فقوله: (عَنْ أَمْرِ نَاهٍ بالسَّدادِ وآمِرِ)، كلام محال، قلب عن وجهه، ولعله احتذى حذو الأحوص في قوله:

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢١٠.

(٣) ديوان حسان بن ثابت، ص١٣٨.

(٤) ديوان البحتري٠ ٢ / ١٠١٧.

أَلا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

أي: (سلامُ اللهِ عليكِ ورحمَتُه)، ويعنى البحتري نفس ما عناه الأحوص، وهو عطف المؤخر على المقدم لضرورة الشعر، فتأويل كلامه إذن: هو آمِرٌ بالسداد وناهٍ، لكن قول الأحوص خَالٍ من اللبس، في حين أن تعبير البحتري مليء باللبس في الغرض لأمور هي:

- أن كلمة (ناه) أُتْبِعَتْ مباشرة بكلمة (بالسداد)، وحيث إن الباء تأتي بمعنى (عَنْ)، وهو معروف، ورد في القرآن والشعر بكثرة، ومنه قوله تعالى ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[١] أي: عنه، ﴿فَسْأَلْ بِهِ خَبِيْرًا﴾[٢]، أي: عنه، فإنه يمكن جعل (بالسداد) من متعلقات (ناه)، بل أحد مفاعيله وهو المفعول بالواسطة، على حد قول الشاعر[٣]:

.....وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فيكون معنى الجملة أن الممدوح ينهى عن السداد والرشاد وهو ما لم يرده البحتري أصلا.

- أن النهى في البيت خَالٍ من القيد إذ لم يفرغ في شيء، مما يمكن حمله على أنه نَهْيٌ عن الشر والمآثم، وعلى أنه نهي عن المحمدة والخير، فقد استعمل في الخير والشر، قال تعالى: ﴿وَنُهُوا عَنْ المُنْكَر﴾[٤]، ﴿إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عَنْ الفَحْشَاءِ﴾[٥]، وقال أيضًا: ﴿وَيَنْهَونَ عَنْ المَعْرُوف﴾[٦]، ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي

(١) سورة المزمل: ١٨.

(٢) سورة الفرقان: ٥٩.

(٣) عجز بيت بلا نسبة، وتمامه: ولقد جَنَيتُك أكمُؤًا وعَساقِلَا. انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٢٤.

(٤) سورة الحج: ٤١.

(٥) سورة العنكبوت ٣٥.

(٦) سورة التوبة ٦٧.

يَنْهَى عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾[1]. ومن ثم فإنَّ جملة (عن أمر ناهٍ بالسدادِ وآمرِ) حتى وإن حملت علي أنها من باب العطف المُؤَخَر على المُقَدَّم مثل قول الأحوص: (عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ) يبقى ذا وجهين قابلاً ليحمل على الذم وعلى المدح سواء بسواء، وهذا هو النقص في البيت»[2].

ونستطيع أن نُخَرِّجَ بيت البحتري على وجه آخر وهو أن الباء هنا ليست بمعنى (عَنْ) كما ذكر الدكتور محمد رشاد، وإنما هي لمعنى الاستعانة، وهو من المعاني الرئيسة للباء، كما تقول: نهيتك بالمعروف، أي جعلت المعروف وسيلةً لنهيك وكيفيةً له، فيكون – على هذا – معنى بيت البحتري: أنه يتخذ السداد وسيلة للنهى وأمرًا به، وبذلك يخلص من الضرورة.

٥) **تغير الترتيب في «قَلَّ» و«رُبَّ».**

«قَلَّ» و«رُبَّ» لا تدخلان على الأفعال، وإنما تختصان بالأسماء فتقول: «قَلَّ رجل يفعل»، و« رُبَّ رجلٍ لقيت»، ولكن عندما أرادوا أن يدخلوها على الأفعال ألحقوا بها (ما)، فألغت اختصاصها بالأسماء وأصبحت مختصةً بالأفعال، فلا تليها الأسماء، وقد يضطر الشاعر فيولي «قلّما» و«ربما» الأسماء.

قال سيبويه: « ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقض، فمن ذلك قوله[3]:

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإنما الكلام: (قلَّما يَدومُ وصالٌ)... »[4].

---

(١) سورة العلق: ٩.

(٢) نقد كتاب الموازنة بين الطائيين ٤٦٥، ٤٦٦.

(٣) البيت للمرار الفقعسي في: مغني اللبيب ٤٠٣.

(٤) الكتاب ٣١/١.

وقال في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله: «ومن تلك الحروف: (رُبّمَا، وقلّما) وأشباهُهما، وجعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها لِيُذْكَر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقول) ولا إلى (قَلَّ يقولُ)، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل...، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صَدَدْتِ فأطولتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[١].

قال الأعلم في شرح هذا الشاهد: «أراد: (وقلَّما يدومُ وصال)، فقدم وأَخَّرَ مضطرًا لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير: فاعِلٌ مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام، إلا أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه»[٢].

٦) الزيادة، ومنها زيادة حرف الجر (الباء):

(الباء) تُزاد في سعة الكلام في مواضع كثيرة منها: فاعل (كفى) ومفعوله، وفاعل فعل التعجب، وخبر (لا)، أو (ليس) [٣].

وقد تُزاد الواو في ضرورة الشعر؛ يقول ابن عصفور: «ومنها: زيادة حرف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في سعة الكلام؛ نحو قول قيس بن زهير:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لبُونُ بَنِي زِيادِ

فزاد الباء في فاعل (يأتي)، ألا ترى أن المعنى: ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد»[٤].

****

(١) المرجع السابق ١١٥/٣.

(٢) تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، ٦٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٧٧/٤.

(٤) ضرائر الشعر ٦٢، ٦٣.

الفصل الثالث

الترتيب في الأبواب النحوية

لتوضيح فكرة الترتيب سوف نقوم بتطبيق قواعد الترتيب وشروطها على بعض الأبواب النحوية:

المبحث الأول

الترتيب في الجملة الاسمية

الصيغة القياسية أو الترتيب الواجب والأساس في الجملة الاسمية على النحو التالي:

المبتدأ ثم الخبر، فهذا هو الترتيب الأساس، ويكون المبتدأ والخبر على الأنماط التالية:

اسم معرفة + اسم نكرة.

اسم معرفة + جملة فعلية.

اسم استفهام + اسم معرفة.

واشترط النحاة للمبتدأ أن يكون معرفةً أو مما يكون له الصدارة، مثل أسماء الاستفهام، فإذا كان المبتدأ نكرة لم يُجوِّزوا الابتداء به إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تماثل النكرة المعرفة من حيث الإفادة، ووضعوا للإفادة شروطًا سموها: «المسوغات» وأوصلوها إلى نيف وثلاثين موضعًا(١)، قال ابن مالك(٢):

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَةْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كـ «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ»

الثاني: مخالفة الترتيب، وذلك بأن تأتي بالخبر أولًا، ثم تأتي بالمبتدأ ثانيًا، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) + اسم نكرة.

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/١٨٧.

(٢) ألفية ابن مالك ص١٧.

فالترتيب الأساس هو أن يأتي المبتدأ أولا ثم الخبر ثانيًا، ويحدث التغيير في أحد صوره من خلال تقديم الخبر أو تأخير المبتدأ، وينتج من جراء ذلك التغيير صور مسموح بها، وصور ممنوعة غير مسموح بها، ويترتب على ذلك أن العامل في المبتدأ وهو الابتداء والعامل في الخبر هو المبتدأ أو المبتدأ والابتداء، وتغيير الترتيب غير هذه القاعدة وهذا العمل عند من يقول بأن المبتدأ والخبر يترافعان.

قال ابن عقيل: «ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قد قدّمته فقلت: (أخوك زيد) و(أفضلُ من عمرٍو أفضلُ من زيد) لكان المقدمُ مبتدأً وأنت تريد أن يكون خبرًا من غير دليل يدل عليه»(١).

فمن الصور غيرِ المسموح بها أن يكون المبتدأُ اسمًا معرفةً والخبرُ جملةً فعليةً، كما في نحو: (زيدٌ قام) وكذلك في الجملة الفعلية نحو: (قام زيدٌ)، فعند نحاة البصرة لا يجوز التغيير في مثل هذا مع بقاء الترتيب على أحكامه الأصلية، فلا يجوز التقديم؛ لأنك لو قدّمته لتغيّرت الجملة من الاسمية إلى الفعلية أو العكس، وينتج عن ذلك :

- تغيير نوع الجملة من اسمية إلى الفعلية أو العكس .
- يكون عامل الرفع في (زيد) هو الفعل (قام)، بينما في الجملة الأولى يكون العامل فيها الابتداء.
- ويتبعه منع دخول النواسخ عليها، فإذا قلت: (إنَّ زيدًا قائمٌ)، ثم قدّمت لم يجز: (إنَّ قامَ زيدٌ).
- تغيير وصف الكلمة من مبتدأ إلى فاعل، أو من فاعل إلى مبتدأ، قال ابن عقيل: «والثاني: أن يكون الخبر فعلا رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا نحو: (زيدٌ

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٢/١.

قام)، فـ (قام) وفاعله المقدر خبر عن (زيدٌ)، ولا يجوز التقديم، فلا يقال: (قام زيدٌ) على أن يكون (زيدٌ) مبتدأً مؤخرًا والفعل خبرًا مقدمًا، بل يكون (زيدٌ) فاعلا لـ (قام)، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل»[(١)].

- إذا غيرت ترتيب الجملة في نحو: (الزيدان قاما)، وكان في الفعل ضمير، فلا تقول: (قاما الزيدان)، فتبقي الضمير في الفعل مع وجود الاسم الظاهر، وإنما تقول: (قام الزيدان).

ولا في مثل: (لَزيدٌ قائمٌ)، فلا تقول: (قائمٌ لَزيدٌ)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام، وقد جاء التقديم شذوذًا، كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمِ الْأَخْوَالَا[(٢)]

فـ (لأنت) مبتدأ مؤخر، و(خالي) خبر مقدم[(٣)].

ثالثًا: الحصر أو القصر.

ترتيب الضمائر:

أ) ترتيب بين الضمائر بعضها البعض.

الضمائر لاحقة تلحق الأسماء والأفعال في آخرها، وهي بهذا تأتي بعد الأسماء والأفعال ولا تأتي قبلها، وإذا حصل أن تقدمت عليها فإنه يترتيب على ذلك:

١- تغير صيغة الضمير، فبعد أن كان متصلًا يكون منفصلا.

٢- تغير شكل رسم الضمير، فتتحول الكاف في مثل: (نعبدك) إلى: (إياك)، فنقول: (إياك نعبد).

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٣٤/١.

(٢) البيت بلا نسبة في: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٧/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٢٣٧/١.

ب) الترتيب بين الأسماء والضمائر.

الضمير: كناية عن متقدم، ولذا فإن الترتيب يقتضي أن يؤتى بالاسم أولا ثم بالضمير العائد عليه ثانيًا، واختلف في مخالفة هذا الترتيب بأن يؤتَى بالضمير أولا ثم الاسم الذي يكنى عنه، أي: أن الضمير يعود على متأخر عنه، ويعبرون عن ذلك بقولهم: عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً معًا، وهنا يظهر عندنا المتأخر لفظًا والمتأخر رتبة، فأما المتأخر رتبة فقد سبق الحديث عنه، وأما التأخر اللفظي فقد تكلم النحاة عنه عند حديثهم عن عود الضمير على متأخر، فقالوا: عَوْد الضمير على متأخر لفظًا متقدم مرتبة، وذلك في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول المبتدأ والخبر، والفاعلُ والمفعولُ وغيرها هي قوالب أو مواقع إعرابية في ذهن المتكلم يصح فيها التبادل بين الكلمات، فنقول: «محمدٌ نشيطٌ».

فـ (محمدٌ) مبتدأ و(نشيطٌ) خبر، ويصح أن تقول: (زيدٌ عالمٌ)، فـ (زيد) مبتدأ، و(عالم) خبر، وكذلك: (ضرب زيدٌ عمرًا، فـ (زيدٌ) فاعل، و(عمرًا) مفعول به، ويصح أن تقول: (أكل محمدٌ التفاحةَ)، فـ (محمدٌ) فاعل و(التفاحةَ) مفعول، فيصح التبادل بين الكلمات في هذه المواقع.

فالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول مفهوم ذهني موجود من ذهن المتكلم و"محمد وزيد ونشيط وعالم" وغيرها من الكلمات التي تقع في الموقع هي ألفاظ تصلح أن تكون في موقع المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، وتصح فيها العلاقة التبادلية بين هذه الكلمات، فإذا قلنا: (محمدٌ نشيطٌ)، فـ (محمدٌ) مقدمٌ لفظًا، و(نشيطٌ) مؤخر لفظًا، فإذا قلنا: (نشيطٌ محمدٌ) فإن (نشيطٌ) مقدم لفظًا و(محمدٌ) مؤخر لفظًا، وكذلك (أكل محمدٌ التفاحةَ) فـ (محمد) فاعل مقدم لفظًا، و(التفاحةَ) مفعول به مؤخر لفظًا، و(أكل التفاحةَ محمدٌ) فـ (التفاحةَ) هي المفعول المقدم، و(محمدٌ) الفاعل المؤخر لفظًا، فهذا هو المقصود من التأخير لفظًا، ويكون مع الرتبة بمفهومه عند النحاة المتقدمين على أربعة أنواع:

الأول: متقدم في اللفظ والرتبة، مثل: (ضرب زيدٌ أخاه)، فمكان الضمير عائد على ما يفسره وهو (زيدٌ) وهو مقدم في اللفظ وفي الرتبة؛ لأن رتبة الفاعل التقدم، ورتبة المفعول التأخر.

الثاني: مقدم في اللفظ دون الرتبة، مثل: (ضرب زيدًا أخوه)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[1]، فإن الضمير في (أخوه)، و(رَبُّه) يعود على (زيدًا) و(إبراهيمَ)، وهما متقدمان في اللفظ متأخران في الرتبة.

الثالث: مقدم في الرتبة متأخر في اللفظ، مثل: «ضرب أخاه زيدٌ»، فإن الضمير (الهاء) في (أخاه) عائد على (زيد) وهو متأخر في اللفظ، لكنه مقدم في الرتبة.

الرابع: وتقتضيه القسمة العقلية، وهو التأخر في الرتبة والتأخر في اللفظ، فمثلا في الجملة الفعلية فإن الفاعل يأتي أولا ثم المفعول يأتي ثانيًا في الجملة، أي: أن رتبة الفاعل هي أن يأتي أولا ورتبة المفعول هي أن يأتي ثانيًا، فإن تقدم الفاعل على المفعول، وكان في الفاعل ضمير يعود على المفعول فإن هذا الضمير يعود على متأخر لفظًا ورتبةً، نحو: (زان نورُه الشجرَ)، فالهاء فـ (نورُه) تعود على (الشجرَ) وهو المفعول به، وهو متأخر في اللفظ والرتبة، وهذا النوع هو الذي يخالف الترتيب المعتمد في التركيب، وهو شاذ.

وقد ورد في كلام النحويين ما يفيد منع هذا التغيير في الترتيب، قال ابن مالك[2]:

وَشَاعَ نَحْوُ «خافَ رَبَّهُ عُمَرْ» ... وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نُورُهُ الشجَرْ»

(١) سورة البقرة: ١٢٤.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢٥.

قال ابن عقيل: «أي: شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو: (خاف ربَّه عمرُ)...وإنما جاز ذلك – وإن كان فيه عودُ الضمير على متأخر لفظًا – لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول..... وقوله: (وشذَّ) إلى آخره، أي: شذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو: (زان نورُه الشجرَ) فالهاء المتصلة بـ (نور) الذي هو الفاعل عائدة على (الشجرَ) وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عودَ الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً؛ لأن (الشجرَ) مفعول وهو متأخر لفظًا والأصلُ فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين.....»[١].

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٠٥.

المبحث الثاني
الترتيب في الجملة الفعلية

الصيغة القياسية أو الترتيب الواجب والأساس في الجملة الفعلية على النحو التالي:

الفعل، ثم الفاعل، ثم الفضلة، وهي المنصوبات (المفاعيل، الحال، والتمييز، والظرف).

المخالفة في أركان الجملة الفعلية تأتي على الأوجه التالية:

- **تقدم الفاعل على الفعل.**

وقد ارتضاه الكوفيون ومنعه البصريون، قال ابن عقيل: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: (قام الزيدان) و(زيد قائمٌ غلاماه) و(قام زيد)، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: (الزيدان قام)، ولا: (زيد غلاماه قائمٌ)، ولا: (زيدٌ قام) على أن يكون (زيدٌ) فاعلا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأً والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير: (زيد قام هو)، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله»[(١)].

و يترتب على هذه المخالفة للترتيب –حسب البصريين – مايلي:

١– انفكاك العلاقة النحوية بين الفعل وهذا الفاعل؛ إذ إنه لا بد لكل فعل من فاعل، وهما في التلازم كالكلمة الواحدة، قال ابن عقيل: «فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة»[(٢)].

٢– يترتب عليه وجوب إنابة ضمير في الفعل يدل على الفاعل الذي قدم.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٧٧.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٩٦.

قال ابن عقيل: «وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة – وهي صورة الإفراد – نحو: (زيد قام)، فتقول على مذهب الكوفيين: (الزيدان قام، والزيدون قام)، وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: (الزيدان قاما، والزيدون قاموا) فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله: (وبعد فعلٍ فاعلٌ)، وأشار بقوله: (فإن ظهر) إلخ إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع، فإن ظهر فلا إضمار، نحو: (قام زيد)، وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو: (زيد قام)، أي: هو»[١].

٣- تغير اسم الاسم المتقدم من الفاعل إلى مبتدأ.

٤- تغير التركيب من جملة فعلية إلى جملة اسمية.

٥- يصبح الفعل وما بعده خبرًا للاسم الذي تقدم.

٦- انفكاك علاقة العامل بالمعمول، ولم يعد للعامل – وهو الفعل – تسلط عليه أو عمل فيه.

٧- تبقى الكلمة التي تقدمت في الرفع.

٨- يتسلط عليه عامل الابتداء.

٩- تنشأ عند الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث تأنيثًا مجازيًا صورةٌ لها أحكام جديدة، وهي جواز إلحاق تاء التأنيث في الفعل وعدمه، مثل: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[٢]، و﴿وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ﴾[٣].

(١) شرح ابن عقيل ٢/٩٦.

(٢) سورة آل عمران: ١١٨.

(٣) سورة الممتحنة: ٤.

المبحث الثالث

الترتيب بين المفاعيل

الحالة القياسية هي أن يأتي الفعل، ثم الفاعل، ثم المفعول الأول، ثم المفعول الثاني، ثم المفعول الثالث، وهكذا، هذا بشكل عام، وتفصيلها على النحو التالي:

أولا: الأفعال التي تنصب مفعولًا واحدًا، فتكون الصور الناشئة من مخالفة الترتيب على النحو التالي:

- تقدم المفعول على الفعل والفاعل، نحو: (زيدًا ضرب عمرٌو).
- تقدم المفعول على الفاعل، نحو: (ضرب زيدًا عمرٌو).

فهاتان الصورتان جائزتان إذا أُمن اللبس، أي: التباس الفاعل بالمفعول.

«والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره، فتقول: (ضرب زيدًا عمرٌو) وهذا معنى قوله:

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ .....

وأشار بقوله:

..... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفَاعِلِ

إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمه، وذلك كما إذا كان المفعول اسمَ شرط، نحو: (أيًّا تضربْ أضربْ)، أو اسمَ استفهامٍ، نحو: (أيُّ رجلٍ ضربتَ؟).....

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا)، فتقول: (عمرًا ضرب زيدٌ)...

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباسُ أحدهما بالآخر، كما إذا خُفِي الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تُبَيِّن الفاعل من المفعول، وذلك نحو: (ضرب موسى عيسى)، فيجب كون (موسى) فاعلا و(عيسى) مفعولا..... فإذا

وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: (أكل موسى الكمثرى، وأكل الكمثرى موسى)»[١].

يقول د/ تمام حسان: "بل إن الرتبة غير المحفوظة – مثل: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول– قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها، وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، ونحو: أخي صديقي؛ إذ يتعيِّن في موسى أن يكون فاعلًا، وفي أخي أن يكون مبتدأ، محافظة على الرتبة؛ لأنها تزيل اللبس، وهي هنا تعد القرينة الرئيسة على الباب النحوي..... ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحمًا موصولة؛ لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع... »[٢].

ثانيًا: الأفعال التي تنصب مفعولين، وهي على ضربين:

الأول: ما كان من (ظن) وأخواتها، وبخاصة الأفعال المتصرفة منها، فيتغير ترتيب المفاعيل على عدة صور، منها:

- تقديم المفعول الثاني على المفعول الأول في الأفعال التي تنصب مفعولين (ظن وأخواتها)، نحو: (ظننت قائمًا زيدًا).
- تقديم المفعول الأول على (ظن وفاعلها)، نحو: (قائمًا ظننت زيدًا).
- تقديم المفعول الثاني على (ظن وفاعلها)، نحو: (زيدًا ظننت قائمًا).
- تقديم المفعولين على (ظن وفاعلها)، نحو: (زيدًا قائمًا ظننت).

إن مخالفة الترتيب في الصورتين الأخيرتين أوجد لها حكمًا جديدًا، وهو الإلغاء، ومعناه: إلغاء عمل (ظن)، أي: إنها لم تَعُد تعمل في هذين المفعولين، فيؤول إعرابها إلى الرفع؛ لبطلان عامل النصب وارتفاع عمله عنها، قال ابن

(١) شرح ابن عقيل ٩٦/٢ وما بعدها.

(٢) اللغة مبناها ومعناها ص ٢٠٨.

عقيل: « يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا، نحو: (زيدٌ ظننت قائمٌ)، أو آخِرًا، نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننت)، وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سِيان....»[1].

الثاني: باب (كسى وأخواتها)، مثل: (كسى الغنيُّ الفقيرَ ثوبًا).

«وفيها ثلاثة أحوال:الحالة الأولى: يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى، والحالة الثانية: يجب فيها تقديم المفعول في المعنى، والحالة الثالثة: يجوز فيها تقديم أيهما شئت. وسنبين مواضعَ كل حالة منها تفصيلا.

أما الحالة الاولى فلها ثلاثة مواضع، أولها: أن يُخاف اللبس، وذلك إذا صَلَح كل من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، وذلك نحو: (أعطيت زيدًا عمرًا). وثانيهما: أن يكون المفعول في المعنى محصورًا فيه، نحو قولك: (ما كسوت زيدًا إلا جُبة)، و(ما أعطيت خالدًا إلا درهمًا)، وثالثها: أن يكون الفاعل في المعنى ضميرًا والمفعول في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو: (أعطيتك درهمًا).

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضًا، أولها: أن يكون الفاعل في المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو: (أعطيت الدرهمَ صاحبه)؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وثانيها: أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورًا فيه، نحو قولك: (ما أعطيت الدرهمَ إلا زيدا)، وثالثها: أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرًا والفاعل في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو قولك: (الدرهمَ أعطيته بكرًا). وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين، ومنها قولك: (أعطيت زيدًا ماله)، يجوز أن تقول فيه:

(١) شرح ابن عقيل ٣٦٣/١، ٣٦٤.

(أعطيت مالـه زيدًا)، فالضمير إن عاد على متأخر لفظًا فقد عاد على متقدم رتبة»[١].

فبقاء العلاقة هنا قائم على المحافظة على رتبة وموقع كل من المفاعيل، وجواز تقديم أي من المفاعيل قائم على أساس أمن اللبس.

الترتيب عند بناء الفعل لغير الفاعل:

عند بناء الفعل لغير الفاعل فإن الترتيب يتحكم في ضرورة إنابة المفعول الأول؛ حفاظًا على قانون الترتيب، وقالوا: يجوز إنابة المفعول الثاني.

قال ابن مالك[٢]:

يَنوبُ مفعولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ كَـ «نِيلَ خَيْرُ نائِلِ»

وقال ابن عقيل: «يحذف الفاعل ويُقام المفعول به مُقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه، وذلك نحو: (نيل خيرُ نائل)، فـ (خير نائل) مفعولٌ قائم مَقام الفاعل، والأصل: (نال زيدٌ خيرَ نائل)، فحذف الفاعل وهو (زيد) وأقيم المفعول به مُقامه وهو (خير نائل)، ولا يجوز تقديمه، فلا تقول: (خيرُ نائلٍ نِيلَ) على أن يكون مفعولا مقدمًا، بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي: (نيل)، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير: (نيل هو).... » [٣].

فمخالفة الترتيب هنا بجعل نائب الفاعل مقدما على عامله من الصور الممنوعة؛ لأنه أوجد حكمًا جديدًا، ونتج عن ذلك:

- تغيير نوع الجملة من فعلية إلى اسمية.

(١) شرح ابن عقيل ١/٤٥١،٤٥٠.

(٢) ألفية ابن مالك ص٢٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/١١ – ١١٣.

- يكون عامل الرفع في (خير نائل) هو الابتداء، بينما في الجملة الأولى يكون العامل فيها الفعل (نيل).
- ويتبعه جواز دخول النواسخ عليها؛ لأنها أصبحت جملة اسمية.
- تغيير وصف الكلمة من نائب فاعل إلى مبتدأ.

مقارنة بين الجملة الاسمية والفعلية في الترتيب:

عند تغيير الترتيب تدخل وحدات جديدة إلى التركيب، مثل: النفي والنسخ والتأكيد.

إن تغيير الترتيب بين مكونات الجملة الاسمية يختلف عنه في الجملة الفعلية، فتقديم المبتدأ على الخبر لا يُغيّر في مسمى التركيب النحوي وتبقي الجملة تحت مسمى: (الجملة الاسمية)؛ لأن جميع مكونات التركيب من جنس واحد وهي الأسماء- إذا كان الخبر مفردا-، بينما تغيّر ترتيب مكونات الجملة الفعلية ينقلها من مسمى إلى مسمى آخر أو من شكل إلى شكل آخر مختلف، وهو نقلها من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، ويرتب أحكامًا جديدة؛ وذلك لأن مكونات الجملة الفعلية مختلفة، فهي مكونة من فعل واسم، ومسمى هذا التركيب قائم على ترتيب أساس هو: (فعل، ثم اسم)، فإذا تغيّر هذا الشكل وأصبح: (اسم، ثم فعل) انتقل إلى شكل آخر وتركيب آخر، وهو الجملة الاسمية.

ولذا فإن بقاء ترتيب الجملة الفعلية تحت هذا المسمى مرهون ببقاء ترتيبها الأساس، هذا طبعًا حسب المدرسه البصرية.

المبحث الرابع

الترتيب في التوابع

الصورة القياسية هي أن يأتي المتبوع أولا ثم التابع، وذلك في التوابع الخمسة: (النعت والبدل وعطف النسق وعطف البيان والتوكيد)، ويترتب على هذا الترتيبِ عدةُ أحكام، منها:

- متابعة التابع لمتبوعه في الإعراب.
- لا يتقدم التابع على متبوعه.

فلا يجوز تغيير هذا الترتيب، فعلاقة التابع والمتبوع تتمثل في أن العامل في التابع هو المتبوع، فعند تقدم التابع يقتضي أن يتقدم المعمول على العامل، وهذا الأمر ممنوع عند النحاة؛ حيث يقول ابن الشجري: «ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة، إلا في العطف، دون الصفة والتوكيد والبدل...، وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه، والصفة هي الموصوف، وكذلك المُؤكِّد عبارة عن المُؤكَّد، والبدل إما أن يكون المبدل أو بعضه أو شيئًا ملتبسًا به»[(١)].

وعند مخالفة هذا الترتيب – بحيث يتقدم التابع على المتبوع – تظهر صور ممنوعة وصور غير ممنوعة، ولكن تتغير بعض الأحكام التي كانت للترتيب الأساس، ومنها:

١- انفكاك علاقة العمل، فلا يعود المتبوع يعمل في التابع.

صور مسموح بها، وينشأ عنها بقاء علاقة العمل.

(١) أمالي ابن الشجري ١/٢٧٥ – ٢٧٦.

ما يتغير فيه العلامة الإعرابية الناشئة عن العلاقة النحوية بين العامل والمعمول.

النعت الحقيقي والنعت السببي.

الترتيب في النعت هو أن يأتي المنعوت أولًا ثم يأتي النعت تاليًا له، مثل: "هذه شجرةٌ فروعُها باسقةٌ"

وأسموه النعت الحقيقي تمييزًا له عن صورة سوف تنتج عن مخالفة الترتيب، وهي النعت السببي، والأصل ألا يتقدم النعت على منعوته، فإذا خالفت هذا الترتيب بأن قدمت النعت على المنعوت فقلت: (هذه شجرةٌ باسقةٌ فروعُها)، فـ (باسقة) نعت للفروع وليس للشجرة.

ينتج عنه صورة جديدة وضعوا لها اسمًا مميزًا لها، وهو النعت السببي.

٢- وجوب إنابة ضمير مكان المقدم، وهذه الصور ألجأت المتكلم إلى الإتيان بمكون إضافي في التركيب.

المبحث الخامس

الترتيب في الحال

أ): الحال وعاملها:

الترتيب القياسي بين الحال وعامله أو ناصبه أن يأتي العامل أولا ثم الحال ثانيًا، فهل يجوز تغيير هذا الترتيب بحيث يتقدم المعمول على العامل؟ وماذا يترتب على تغيير هذا الترتيب؟

منع النحاة تغيير هذا الترتيب حالة كون الناصب لها فعلا غير متصرف، فلا يجوز تقديمها عليه، فتقول: (ما أحسن زيدًا ضاحكًا) ولا تقول: (ضاحكا ما أحسن زيدًا)؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفةً لا تشبه الفعل المتصرف كـ أفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه؛ وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: (زيد ضاحكًا أحسنُ من عمرٍو)، بل يجب تأخير الحال، فتقول: (زيدٌ أحسنُ من عمرٍو ضاحكًا)، وكذا إذا كان العامل معنويا؛ نحو: (تلك هندٌ مجردةً)، و(ليت زيدًا أميرًا أخوك)، و(كأن زيدًا راكبًا أسدٌ)، و(زيد في الدار أو عندك قائمًا)، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها، فلا تقول: (مجردةً تلك هندٌ)، ولا: (أميرًا ليت زيدًا أخوك)، ولا: (راكبًا كأنَّ زيدًا أسدٌ)، وقد ندر تقديمها على عاملها الظرفِ، نحو: (زيدٌ قائما عندك)....[1].

فتغيير الترتيب بين الحال وعاملها في هذه التراكيب أحدثا صورا جديدة منعها النحاة؛ نظرا لطبيعة العوامل التي تأبي هذا التغيير.

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٧٠ – ٢٧٣. وانظر: ألفية ابن مالك ص٣٣.

ب): الحال وصاحبها:

الترتيب القياسي هو أن يتقدم صاحب الحال على الحال، وخاصة إذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف جر، قال ابن عقيل: «مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، فلا تقول في (مررت بهند جالسة): (مررت جالسةً بهند)، وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف؛ لورود السماع بذلك، ومنه قوله:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمانَ صَادِيًا ... إليَّ حَبِيبًا إنَّهَا لَحَبِيبُ(١)

فـ (هيمان وصاديًا) حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء، وقوله:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ ... فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ(٢)

فـ (فرغًا) حال من (قتل).

وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز، نحو: (جاء ضاحكًا زيدٌ)، و(ضربتُ مجردةً هندًا)»(٣).

فإذا تغير هذا الترتيب فإنه ينشأ عنه:

- بقاء العلاقة بينها وبينهما، أي: أنه يبقى هو صاحب الحال.
- الحكم بالمنع للصورة المتكونة مع الوضع الجديد لمكونات التركيب، وذلك إذا كان صاحب الحال مجرورا بحرف الجر.
- تغيير العلامة الإعرابية من النصب إلى الرفع، في مثل:

(لِمَيَّةَ مُوْحِشًا طَلَلٌ)

(١) البيت من الطويل، لكثير عزة في: ديوانه في الأبيات المنسوبة له،ص ٥٢٢، وانظر: المقاصد النحوية، للعيني، ١١٢٥/٣.

(٢) البيت من الطويل، لطيلحة بن خويلد في: المقاصد النحوية ١٢٢٣/٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٢٦٤/٢ – ٢٦٦.

(لمية طللٌ موحشٌ) [١].

تغيير الباب النحوي، فلم يَعُد هو الحال، وإنما يصبح صفة له.

وَنَحْوُ: (زيدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ ... عَمْرٍو مُعَانًا) مُستجازٌ لنْ يَهِنْ

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: (زيد قائمًا أحسنُ منه قاعدًا)، و(زيدٌ مفردًا أنفعُ من عمرٍو مُعانًا)، فـ (قائمًا، ومفردًا) منصوبان بـ (أحسن، وأنفع)، وهما حالان، وكذا (قاعدًا ومُعَانًا) وهذا مذهب الجمهور، وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بـ (كان) المحذوفة، والتقدير: (زيد إذا كان قائمًا أحسنُ منه إذا كان قاعدًا) و(زيد إذا كان مفردًا أنفعُ من عمرٍو إذا كان معانًا). ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه، فلا تقول: (زيد قائمًا قاعدًا أحسن منه)، ولا تقول: (زيد أحسن منه قائمًا قاعدًا)...»[٢].

فهذا التغيير في ترتيب تركيب الحال مع صاحبها في هذه الصورة المعينة أجازه بعض النحاة مع بقاء الصورة صورة الحال، أجازه غيرها –أيضا– ولكن مع تغيير الصورة من باب الحال إلى باب (كان).

(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص١٤٣.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/٢٧٠ – ٢٧٤.

المبحث السادس

الترتيب في بعض الأساليب النحوية

مما جاء من غير الترتيب في بعض الأساليب النحوية:

أولا: الترتيب في أسلوب النداء.

تقرر في القاعدة النحوية أن المنادى هو الذي يلي أداةَ النداء مباشرة، أي: إن قاعدة الترتيب تقضي بأن يأتي حرفُ النداء أولًا، ثم المنادَى بعده مباشرة، أي: ثانيًا، ولا يفصل بينهما، ولذا اطردت هذه القاعدة في أكثر صور أسلوب النداء، إلا أنه جاءت صورة مختلفة، وهي المنادى المعرّف بـ (أل)، فإنه إذا كان المنادى معرّفًا بـ (أل) وجب أن يؤتى بوُصْلَةٍ قبل المنادى وبعد الأداة، هذه الوُصْلَة تكون هي المنادى، وينبني على هذا الأمر أحكام إعرابية، منها:

- أن هذا المنادى لم يَعُد هو المنادى من الناحية التركيبية، وإن كان من الناحية الدلالية هو المنادى.
- أنه ثبت له أحكام إعرابية غير أحكام المنادى، وهي أنه يعرب صفة أو بدلًا.
- يظهر عليه أثر إعرابي ثابت وهو الرفع عند الجمهور.
- يجوز أن يجري عليه أحكام ما كانت تجري لو أنه بقي على صفته في أنه منادى.
- تغيير ترتيبه، فبعد أن كان ثانيًا تحول إلى الموقع ثالثًا.

وذلك كله بسبب ربط هذه الصورة بالصور الأساسية للتركيب من حيث الترتيب.

ثانيًا: الترتيب في أسلوب الاستثناء.

الصيغة القياسية له: المستثنى منه، ثم أداة الاستثناء، ثم المستثنى.

ويكون من صور التغيير في هذا الأسلوب:

١-حذف المستثنى منه، وتسمى هذه الصورة بـ (الاستثناء المفرغ)، وقد يخرجها بعض النحاة من أسلوب الاستثاء؛ لأنها فقدت مكونًا أساسًا من أساسات الأسلوب، وهو المستثنى منه، ويسمى: أسلوب حصر أو قصر.

قال ابن مالك: وَإِنْ يُفَرَّغْ سابقٌ إِلَّا لِمَا ... بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوِ الَّا عَدِمَا(١)

قال ابن عقيل: "إذا تفرغ سابقُ (إلا) لما بعدها – أي: لم يشتغل بما يطلبه – كان الاسمُ الواقعُ بعد (إلا) معربًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها، وذلك نحو: (ما قام إلا زيدٌ) و(ما ضربتُ إلا زيدًا) و(ما مررتُ إلا بزيدٍ)، فـ (زيد) فاعل مرفوع بـ (قام)، و(زيدًا) منصوب بـ (ضربتُ)، و(بزيدٍ) متعلق بـ (مررتُ)، كما لو لم تذكر (إلا).وهذا هو الاستثناء المفرغ، ولا يقع في كلام موجب، فلا تقول: (ضربت إلا زيدًا)" (٢).

٢- تقديم المستثى على المستثنى منه والأداة.

قال ابن عقيل: «إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غيرَ موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى، نحو: (قام إلا زيدًا القومُ)، وإن كان غيرَ موجب فالمختار نصبُه، فتقول: (ما قام إلا زيدًا القومُ)، .....وقد روي رفعه، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ القومُ)، .....

فمعنى البيت أنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب، وهو الرفع، وذلك إذا كان الكلامُ غيرَ موجب، نحو: (ما قام إلا زيدٌ القومُ)، ولكن المختار نصبه، وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب، نحو: (قام إلا زيدا القوم)" (٣).

---

(١) ألفية ابن مالك ص٣١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢١٨/٢.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٠/٢ وما بعدها.

فصور مخالفة الترتيب هنا لم يترتب عليها تغيير في أحكام المستثنى سواء من ناحية المعنى أو الإعراب.

أما مجيء المستثنى منه بعد الأداة وقبل المستثنى: مثل: (جاء إلا الرجال زيدًا)، أو: (ما جاء إلا الرجال زيدٌ أو زيدًا)، فإن هذه الصورة تخرج من الأسلوب تمامًا.

٣- تكرار "إلا".

قال ابن مالك: **وأَلْغِ إلَّا ذاتَ توكيدٍ كَلَا ... تَمْرُرْ بهم إلَّا الْفَتَى إلَّا العَلَا**(١)

قال ابن عقيل: "إذا كررت (إلا) لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئًا ولم تفد غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو: (ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك)، فـ (أخيك) بدل من (زيد)، ولم تؤثر فيه إلا شيئًا؛ أي: لم تفد فيه استثناءً مستقلا، وكأنك قلت: (ما مررت بأحد إلا زيدٍ أخيك)....ومثال العطف: (قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا)، والأصل: (إلا زيدًا وعمرًا) ثم كررت (إلا) توكيدًا"(٢).

فصورة مخالفة الترتيب هنا ترتب عليها خروج الأسلوب من باب الاستثناء.

قال ابن مالك:

وَإِنْ تُكَرَّرْ (لا) لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ ... تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ

فِي وَاحِدٍ ممَّا بِإِلَّا اسْتُثْنِي ... وَلَيْسَ عنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي(٣)

قال ابن عقيل: "إذا كررت (إلا) لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء، ولو أسقطت لما فُهم ذلك فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغًا أو غير مفرغ، فإن كان مفرغًا شغلت العامل بواحد ونصبت

(١) ألفية ابن مالك ص ٣١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٢٢.

(٣) ألفية ابن مالك ص ٣١.

الباقي، فتقول: (ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا)، ولا يتعين واحد منها لشغل العامل، بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي.....وإن كان الاستثناء غير مفرغ فلا يخلو إما أن تتقدم المستثنيات على المستثنى منه أو تتأخر، فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجبًا أو غير موجب، نحو: (قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القوم)، و(ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا القومُ)..... وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب الجميع، فتقول: (قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا)، وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله، وهو المختار، أو ينصب، وأما باقيها فيجب نصبه، وذلك نحو: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا)، فـ (زيد) بدل من (أحدٌ) وإن شئت أبدلت غيره من الباقين.....ومعنى قوله: «وحكمها في القصد حكم الأول» أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول، فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج، ففي قولك: (قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع مخرجون، وفي قولك: (ما قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع داخلون، وكذا في قولك: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا) الجميع داخلون"[١].

فصورة مخالفة الترتيب هنا لم تؤثر في أسلوب الاستثناء سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الإعراب.

٤–استعمال أدوات أخرى غير "إلا" في الاستثناء.

قال ابن مالك: واسْتَثْنِ مَجرورًا بغيرٍ مُعْرَبَا ... بما لِمُستثنًى بإلَّا نُسِبَا[٢]

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٢٤.

(٢) ألفية ابن مالك ص ٣٢.

قال ابن عقيل:"استعمل بمعنى (إلا) في الدلالة على الاستثناء ألفاظٌ، منها ما هو اسم، وهو: (غير وسِوى وسُوى وسَواء)، ومنها ما هو فعل، وهو: (ليس ولا يكون)، ومنها ما يكون فعلا وحرفًا، وهو: (عدا وخلا وحاشا) وقد ذكرها المصنف كلها، فأما (غير وسِوى وسُوى وسَواء) فحكم المستثنى بها الجر؛ لإضافتها إليه، وتعرب (غير) بما كان يعرب به المستثنى مع (إلا)، فتقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) كما تقول: (قام القوم إلا زيدًا) بنصب (زيد)، وتقول: (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ، وغيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول: (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيدًا)، وتقول: (ما قام غيرُ زيدٍ) فترفع (غير) وجوبًا، كما تقول: (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوبًا»[1].

فصورة مخالفة الترتيب هنا ترتب عليها تغير في الأثر الإعراب للمستثنى؛ حيث جاء مجرورا بالإضافة، وإن لم يترتب عليها تأثير من ناحية المعنى؛ حيث أفادة هذه الأدوات ما أفادته "إلا: في الاستثناء.

ثالثًا: الترتيب في أسلوب المدح والذم.

الصيغة القياسية: فعل المدح والذم، ثم الفاعل، ثم المخصوص بالمدح والذم، والمخصوص إما أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، أو مبتدأ مؤخر وخبره ما قبله، مثل: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ بكرٌ.

يقول ابن مالك[2]:

وَيُذْكَرُ المخصوصُ بعدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

قال ابن عقيل: «يذكر بعد (نعم وبئس) وفاعلهما اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم،..... نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ) و(بئس الرجلُ عمرٌو)

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٢٥.

(٢) ألفية ابن مالك ص٣٩.

.....، وفي إعرابه وجهان مشهوران، أحدهما: أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: هو زيدٌ وهو عمرٌو، أي: الممدوحُ زيدٌ والمذمومُ عمرٌو، ومنع بعضهم الوجهَ الثاني وأوجب الأولَ، وقيل: هو مبتدأٌ خبره محذوف والتقدير: زيد الممدوح»[(١)].

ويظهر من خلال تغير هذا الترتيب الصور التالية:

١–تقدم المخصوص بالمدح على فعل المدح: (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، وهذه الصورة صورة مقبولة ولا تلغي ما استُقِر لها من أحكام نحوية، وبخاصة لمَن يُعرب المخصوص بالمدح مبتدأ خبره ما قبله، فكأن هذا التغيير يعيد ترتيب التركيب إلى ترتيب الجملة الاسمية.

وعده ابن مالك من باب حذف المخصوص بالمدح، وليس من باب تقديم المخصوص، وأن المقدم ليس له علاقة تركيبية بالأسلوب، وإنما هو دال عليه، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[(٢)]، فالهاء في (وجدناه) ليست من باب تقديم المخصوص، وإنما من باب جواز حذف المخصوص؛ لتقدم ما يدل عليه.

٢–تقدم المخصوص بالمدح على فاعل فعل المدح: (نعم زيدٌ الرجلُ).

هذه الصورة لم يجزها أحد من النحاة[(٣)]؛ لأن جملة المدح أو الذم لا يُتصرف فيها بتقديم ولا تأخير؛ لأن الأصل في المدح والذم التخصيص فلا بد أن يتقدم العام قبل الخاص.

---

(١) شرح ابن عقيل ١٤٣/٢.

(٢) سورة ص: ٤٤.

(٣) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج ١١٧/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ص١٧٨.

٣- تقديم فاعل فعل المدح على فعل المدح، مثل: (الطالب نعم زيدًا)، وقد مر بنا صورة من صور التغيير في الجملة الفعلية وهي تقديم الفاعل على الفعل، والخلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه الصورة من صور مخالفة الترتيب مشهور.

٤-حذف المخصوص بالمدح، مثل: (نعمَ الرجلُ)، ويُشترط لهذا الحذف العلم بالمحذوف، وهذه الصورة مقبولة، وتبقى الأحكام الإعرابية المترتبة للأسلوب كما هي، قال ابن مالك(١):

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بهِ كَفَى ... كالْعِلْمُ نِعمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَى

قال ابن عقيل: «إذا تقدم ما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم أغنى عن ذكره آخرًا كقوله تعالى في أيوب: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾، أي: نعم العبدُ أيوبُ، فحذف المخصوص بالمدح – وهو (أيوب) –؛ لدلالة ما قبله عليه»(٢).

ومن خلال تمثيل الناظم بقوله: «العلم نعم المقتنى والمقتفى»، علم أن هذه الصورة ليست من باب تقديم المخصوص بالمدح، وإنما هي من باب حذف المخصوص بالمدح.

رابعًا: الترتيب في أسلوب التعجب.

يتكون أسلوب التعجب من صيغتين قياسيتين :

الأولى على هذا الترتيب: ما + فعل التعجب، وهو فعل ماض + فاعل فعل التعجب مستتر مقدر لا يظهر أبدًا + مفعول به، مثل: (ما أجملَ القمرَ).

(١) ألفية ابن مالك ص٣٩.

(٢) شرح ابن عقيل ١٤٤/٢.

الثانية: ويكون ترتيب مكوناتها على النحو التالي: فعل أمر + حرف جر هو الباء لا يكون غيره + اسم مجرور يُعد فاعلًا للفعل، نحو: (أحسِنْ بزيدٍ)، يقول ابن عقيل: «فـ (ما) مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيبويه، و(أحسَنَ) فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على (ما)، و(زيدًا) مفعول (أحسَنَ)، والجملة خبر عن (ما)، والتقدير: شيءٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعله حسنًا....وأما (أفعِلْ) فـ فعل أمر، ومعناه التعجب لا الأمر، وفاعله المجرور بالباء، والباء زائدة»[(١)].

وصيغ أسلوب التعجب من أكثر التراكيب محافظة على ترتيب مكوناتها، وتعد من الصور المسبوكة، أي: التي تلزم صورة واحدة لا يجوز التغيير في مكوناتها لا بتقديم ولا بتأخير ولا بحذف، ومن أحكامها:

-لا يجوز حذف أي مكون من مكوناتها.

-لا يجوز تغيير الصيغ الصرفية لأي مكون من مكوناتها. قال ابن مالك[(٢)]:

وَفِي كِلا الْفِعلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا ... مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

قال ابن عقيل: «لا يتصرف فعلا التعجب، بل يلزم كلٌّ منهما طريقةً واحدة، فلا يستعمل من (أَفْعَلَ) غير الماضي، ولا من (أَفْعِلْ) غير الأمر، قال المصنف: وهذا مما لا خلاف فيه»[(٣)].

-لا يجوز تغيير ترتيب مكوناتها بتقديم مكون على مكون، أو بتأخير مكون عن مكون، قال ابن مالك[(٤)]:

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ ... وَلا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

(١) شرح ابن عقيل ١٤٨/٣.

(٢) ألفية ابن مالك ص٤٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١٥٣/٣.

(٤) ألفية ابن مالك ص٤٣.

قال ابن عقيل: «يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حكم بندوره، ولا يقاس على ما سمع منه»[١].

وقال ابن مالك كذلك[٢]:

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا ... مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا

وفَصْلُهُ بظَرْفٍ اوْ بحَرْفِ جَرّ ... مُستعمَلٌ والخُلْفُ فِي ذاكَ اسْتَقَرّ

قال ابن عقيل: «لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا تقول: (زيدًا ما أَحْسَنَ)، ولا: (ما زيدًا أَحْسَنَ، ولا: (بزيدٍ أَحْسِنْ)، ويجب وصلُه بعامله فلا يفصل بينهما بأجنبي، فلا تقول في: (ما أحسن معطيك الدرهم): (ما أحسن الدرهمَ معطيك)، ولا فرق في ذلك بين المجرور وغيره، فلا تقول: (ما أحسن بزيدٍ مارًّا)، تريد: (ما أحسن مارًّا بزيدٍ)، ولا: (ما أحسن عندك جالسًا)، تريد: (ما أحسن جالسًا عندك)...»[٣].

ويسمح في أسلوب التعجب ببعض الصور التي لا تُخِلّ بالتركيب، مثل:

١-حذف المتعجب منه - وهو المفعول به في الصيغة الأولى، أو الجار والمجرور في الصيغة الثانية - إذا دل عليه دليل، قال ابن مالك[٤]:

وحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ استَبِحْ ... إنْ كانَ عِنْدَ الْحذْفِ مَعناهُ يَضِحْ

قال ابن عقيل: «يجوز حذف المتعجب منه - وهو المنصوب بعد (أَفْعَلَ) والمجرور بالباء بعد (أَفْعِلْ) - إذا دل عليه دليل، فمثال الأول، قوله[٥]:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَدَّرَا ... بُكاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥٦/٣.

(٢) ألفية ابن مالك ص٤٣.

(٣) شرح ابن عقيل ١٣٦/٢،١٣٥.

(٤) ألفية ابن مالك ص٤٢.

(٥) البيت من الطويل، قائله: امرؤ القيس، في: ديوانه ص ٩٧.

التقدير: وما كان أصبرها، فحذف الضمير وهو مفعول (أَفْعَلَ) للدلالة عليه بما تقدم، ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[١]، التقدير والله أعلم: وأبصر بهم، فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه، وقول الشاعر[٢]:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا ... حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

أي: فأجدر به، فحذف المتعجب منه بعد (أفعِلْ) وإن لم يكن معطوفًا على (أفعل) مثله، وهو شاذّ»[٣].

وسهّل تجويز هذه المخالفة للترتيب الأساس أنه لم يغير الأحكام المستقرة للترتيب الأساس، وبقيت مسميات أركان التركيب كما هي.

خامسًا: الترتيب في أسلوب الشرط.

للجملة الشرطية ترتيب رئيس هو:

أداة الشرط + فعل الشرط + جواب الشرط.

وعند تغيير هذا الترتيب تنشأ عدة صور، منها ما هو مقبول، ومنها ما هو مرفوض، ومن هذه الصور:

١) تقديم فعل الشرط على الأداة، مثل: (تذاكرْ إن تنجحْ)، وهذه الصورة مرفوضة.

٢) تقدم الجواب على فعل الشرط، مثل: (إن تنجحْ تذاكرْ)، وهي مرفوضة أيضًا؛ لأن الذي يلي الأداة فعل الشرط وليس الجواب.

٣) تقدم جملة جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط، مثل: (أنت ظالم إن فعلت)، وهذه الصورة يجعلها النحاة من باب حذف جواب الشرط لما يدل عليه، وليست من باب تقديم الجواب على الشرط، فجملة: (أنت ظالم)،

(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٢) البيت من الطويل، قائله: عروة بن الورد في: ديوانه، ص ٦٩.

(٣) شرح ابن عقيل ١٥١/٣ – ١٥٣.

ليست هي جواب الشرط مقدمًا، وإنما هي جملة مستقلة ليس لها علاقة بالشرط، وجواب الشرط محذوف دلت عليه هذه الجملة المتقدمة. وهي صورة مقبولة.

٤) الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[١]، فإن الترتيب يستلزم مجيء فعل الشرط بعد الأداة مباشرة دون فصل بينهما، فإذا فصل بينهما فقد تغير الترتيب ونتج عن ذلك صورة جديدة، فما الحكم فيها؟

يرى النحاة أن هذه الصورة غيرُ مرفوضة، وأنها موجودة في أفصح الكلام، وهو القرآن، فيها يبقى الترتيب كما هو ويدخل في صورة أخرى، وهي حذف فعل الشرط وما هو موجود في الجملة ليس هو فعل الشرط وإنما هو دال على فعل الشرط المحذوف، وتقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك فأجره. قال ابن مالك[٢]:

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عنْ جوابٍ قدْ عُلِمْ ... وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِن المَعْنَى فُهِمْ

قال ابن عقيل: «يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عندما يدل دليل على حذفه، نحو: (أنت ظالم إن فعلت)، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم، وأما عكسه – وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء – فقليل، ومنه قوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ[٣]»[٤].

ورأى ابن عقيل أن حذف فعل الشرط في مثل هذه الصورة حذف واجب، ونسبه إلى جمهور النحويين، قال: «وقد يحذف الفعل وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) ألفية ابن مالك ص٥٩.

(٣) البيت من الوافر، قائله: الأحوص في: ديوانه ص ٢٣٨.

(٤) من الآية ٦ من سورة التوبة.

أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١] فـ (أحدٌ) فاعل بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: وإن استجارك أحدٌ استجارك، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد (إن) أو (إذا) فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبًا، ومثال ذلك في (إذا) قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٢]، فـ (السماء) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وهذا مذهب جمهور النحويين»[٣].

سادسًا: الترتيب في أسلوب التفضيل.

لأسلوب التفضيل ترتيب خاص، وهو:

المفضل + اسم التفضيل + مِن + المفضل عليه.

مثل: (زيد أكرمُ من علي).

والأسلوب يرتكز على أركان رئيسة وترتيب رئيس يستمد منه وجوده وبقاءه، فإذا حدث تغيير في الترتيب أو الأركان فإن ما ينتج من صور من جراء حدوث هذا التغيير يكون تحت أحكام الجواز والمنع، ففي أسلوب التفضيل نجد أن الأركان التي يجب أن تكون موجودة في الأسلوب مهما تغيرت صوره، هي: المفضل، واسم التفضيل، ولا يتسمح فيها بحذف أحدهما أو الفصل بينهما، وما تبقى من الأركان فإنه يتسمح فيها من حيث الحذف والفصل وغير ذلك، والترتيب في الأركان الأساسية أيضًا لا يتسمح فيه بالتغيير بتقديم أو تغيير أو فصل، ومن صور التغيير في الترتيب في أسلوب التفضيل ما يلي:

١) تقديم المفضل عليه على المفضل واسم التفضيل، مثل: (علي زيد أكرمُ مِنْ)، وهذه صورة مرفوضة، وليس لها معنى، فهي ليست بكلام .

٢) (علي زيدٌ أكرم منه)، وهذه الصورة مرفوضة حتى تغير في التركيب بإنابة ضمير مكانه يعود عليه ويدل عليه، فتقول: علي زيد أفضل منه.

---

(١) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٢) شرح ابن عقيل ١٥١/٣ – ١٥٣.

(٣) شرح ابن عقيل ٨٦/٢.

قال ابن مالك[١]:

وإنْ تكُنْ بتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

كمِثْلِ مِمَّنْ أنتَ خَيرٌ وَلَدَى ... إخبارٍ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا

قال ابن عقيل: « تقدم أن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا جيء بعده بـ مِن جارةٍ للمفضل عليه، نحو: (زيد أفضل من عمرو) و(مِنْ) ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافًا إلى اسم استفهام، فإنه يجب حينئذ تقديم (مِنْ) ومجرورها، نحو: (ممن أنت خير؟)، و(مِن أيِّهم أنت أفضل؟)، و(مِن غلام أيهم أنت أفضل؟)، وقد ورد التقديم شذوذًا في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله:

..... وَلَدَى ... إخبارٍ التقديمُ نَزْرًا وَرَدَا

ومن ذلك قوله:

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدتْ ... جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدتْ مِنْهُ أَطْيَبُ[٢]

والتقدير: بل ما زودت أطيبُ منه، وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمن والكسل:

وَلا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأَنْ لا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[٣]

التقدير: وأن لا شيء أكسل منهن، وقوله:

إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَعِينَةً ... فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ[٤]

التقدير: فأسماء أملحُ من تلك الظعينةِ»[٥].

---

(١) ألفية ابن مالك ص٤٤.

(٢) البيت من الطويل، قائله: الفرزدق في: المقاصد النحوية ١٥٣٩/٤.

(٣) البيت من الكامل، قائله: ذو الرمة في: ديوانه، ص ٢٠٧.

(٤) البيت من الطويل، قائله: جرير في: ديوانه، ص ٨٣٥.

(٥) شرح ابن عقيل ١٨٦/٣.

الخاتمة وأهم النتائج

لازال في موضوع «الترتيب» نقاط كثيرة تحتاج إلى مزيد من البحث والتدقيق، ولعلنا نعود إليها في بحثٍ آخرَ، وخاصة ما يتعلق بآراء النحاة الأوائل، وكذلك آراء المحدثين، وإنما اقتصرنا على بعضهم لطبيعة هذا البحث، كذلك علاقتة بنظرية التحويل والتوليد التي يلامسها كثيرًا، وكذلك الأغراض البلاغية من الترتيب، ومن مخالفة الترتيب.

نستطيع في نهاية هذا البحث أن نلخص أهم نقاط هذه البحث فيما يأتي:

–مفهوم الترتيب كان واضحا عند بعض الباحثين، ويختلف تماما عن مفهوم الرتبة.

–ما عولج تحت مسمى الترتيب عند بعض الباحثين يقصدون به الرتبة.

–هناك تداخل يسير بين الترتيب والرتبة، ولكن في المجمل: الترتيب غير الرتبة؛ لأن الترتيب نظام، والرتبة موقع.

–اللغة مجموعة من القواعد المختزنة في الذهن لها نظام، ومن أهم ما يميز هذا النظام هو الترتيب، وهذا الترتيب متواضع عليه بين أفراد الجماعة اللغوية.

–الترتيب في النحو نظام تتموضع فيه أجزاء التركيب النحوي على أساس عدد الأول والثاني والثالث وهكذا.

–التقديم والتأخير يكون للرتبة وليس للترتيب، فالترتيب لا يتقدم ولا يتأخر.

أهم المصادر والمراجع

١- أثر أمن اللبس في الرتبة النحوية، د/ محمد خالد الرهاوي، بحث منشور في مجلة الدراسات الدينية الدولية – جامعة أغادير – تركيا، عام ٢٠١٨م.
٢- أثر القرائن في إيضاح المعنى عند الدكتور تمام حسان، فطام أمينة، مجلة آفاق علمية، المجلد ٢٢، العدد ٤٠، السنة ١٤٢٢ هـ.
٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧م.
٤- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.
٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
٦- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان.
٧- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
٨- ألفية ابن مالك، دار التعاون، القاهرة.
٩- أمالي ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١م.
١٠- البيان في روائع القرآن- دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، الطبعة الأولى، عالم الكتب القاهرة، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
١١- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

١٢- التركيب النحوي أسسه المعنوية والوجودية، أ.د/ أحمد حسن رصن، جامعة البصرة – كلية الآداب- بحث منشور بمجلة دواة، المجلد السابع، العدد الثامن والعشرون، ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م.
١٣- التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٤- التضام وقيود التوارد ، تمام حسان، بحث منشور بمجلة المناهل المغربية، العدد السادس السنة الثالثة، رجب ١٣٩٦هـ يوليو ١٩٧٦م.
١٥- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة الحلبي، القاهرة، ١٩٣٨م.
١٦- جماليات الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية، إبراهيم أحمد سلام الشيخ عيد، امارباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٨، العدد ٢٥، ٢٠١٧:
www.amarabac.com
١٧- الخصائص لابن جني، تحقيق/ محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
١٨- دراسات في علم اللغة، د/ كمال محمد بشر، دار غريب، مصر.
١٩- دراسة الرتبة النحوية في الجملة القرآنية، شفاقت علي الأزهري، إسلام آباد إسلاميكس، ٢٠١٩م.
٢٠- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢١- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشير، عمان، الأدرن، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٢٢- ديوان الأحوص، جمعه وحققه:عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ١٩٩٠م.

٢٣- ديوان البحتري، طبعة قسطيطنينة ١٣٠٠.
٢٤- ديوان امرؤ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
٢٥- ديوان جرير، تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه، طبعة دار المعارف القاهرة، الطبعة الثالثة.
٢٦- ديوان حسان بن ثابت، قدم به: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ١٩٩٤م
٢٧- ديوان ذو الرمة، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٢٨- ديوان عروة بن الورد، تحقيق: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
٢٩- ديوان كثير عزة في الأبيات المنسوبة له، جمعه وحققه د/ إحسان عباس، دار الثقافة بيروت لبنان، ١٣٩١هـ ١٩٧١.
٣٠- الرتبة بين القدماء والمحدثين، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مقال منشور بجريدة الجزيرة الإلكترونية، العدد ١٤٢٤٥، بتاريخ: ١ ذو العقدة ١٤٣٢، ٢٩-٩-٢٠١١م:
http://www.al-jazirah.com/2011/20110929/cu18.htm
٣١- الرتبة والحذف في المبتدأ والخبر، د عبد الرحمن بودرع، مجلة الرائد (منصة علمية إلكترونية):
https://www.arrabitacademy.ma/wp-content/uploads/2016/03/Boudraa
٣٢- الرتبة بين النحو العربي واللسانيات التوليدية التحويلية، عبة الزهرة، طرشي هدى، رسالة ماجستير بجامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الآداب واللغات الأجنبية . قسم الآداب واللغة العربية، ٢٠٢٠/٢٠٢١م.

٣٣- الرتبة بين النظرية والتطبيق،Mesut CEVHER مقال منشور في مجلة جامعة كيركالي للعلوم الاجتماعية، تركيا، المجلد ١٠ ، العدد ٢ ، يوليو ٢٠٢٠م.
٣٤- الرتبة في تركيب عناصر الجملة الاسمية، رسالة ماجستير في جامعة عبد الرحمن ميرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، عيسات زوليخة، وسعدون ليندة، ٢٠١٥/٢٠١٦م.
٣٥- الرتبة النحوية في ضوء أعراف المجتمع، د/ نايف محمد النجادات، مجلة كلية دار العلوم، ع٤٥، ٢٠٠٨.
٣٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ١٩٨٠م.
٣٧- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق أ.د/ يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م.
٣٨- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة ١١، ١٣٨٣هـ
٣٩- شرح المفصل لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
٤٠- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق/ السيد إبراهيم محمد، طبعة دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.
٤١- ضوابط ترتيب الجملة العربية في الأصل والعدول، عزام محمد ذيب الشريدة، منتديات كل السلفيين:
https://www.kulalsalafiyeen.com/vb/showthread.php?t=54433
٤٢- ظاهرة الاتحاد في النحو العربي، أ.م د. وعد دليان أنور، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد: ١٤ العدد :١ لسنة ٢٠١٩ .

٤٣- ظاهرة التضام في القرآن الكريم: دراسة في ضميمة الصفة والموصوف، بوزيد أمينة، وبابا أحمد رضا، بحث منشور مجلة إشكالات في اللغة والادب، المجلد ١٠، العدد ٢، السنة ٢٠٢١م.
٤٤- في نحو اللغة العربية وتراكيبها منهج وتطبيق، د/ خليل أحمد عمايرة، عالم المعرفة، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٤٥- قرينة الرتبة عند النحاة والبلاغيين القدامى، أ. محمد كركب، مجلة أمارات في اللغة والأدب والنقد، المجلد05 : العدد02 : السنة ٢٠٢١ .
٤٦- قرينة الرتبة وقيمتها في النحو العربي، أحمد عبد الباقي عباس، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، مصر، ١٩٧٧م.
٤٧- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق، رسالة: دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، عام النشر: ٢٠١٦ م.
٤٨- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٤٩- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٥٠- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، حققه وقدم له د/ رمضان عبد التواب، وآخر، دار العروبة الكويت، مطبعة المدني السعودية.
٥١- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت.
٥٢- مسألة الرتبة في الجملة العربية (رسالة ماجستير) ربيعة حمادي، جامعة محمد خيضر بسكره - كلية الآداب والعلزم الاجتماعية والإنسانية . قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥.

٥٣- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٥٤- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك وآخر، دار الفكر دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
٥٥- مفتاح العلوم، للساكي، تحقيق/ نعيم زرزور، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٥٦- مفهوم الرتبة النحوية، د/ سامي عوض وحسن شحود، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية – المجلد (٢٤) العدد (١٧)، ٢٠٠٢.
٥٧- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، بدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
٥٨- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر.
٥٩- نظام الرتبة في الجملة العربية دراسة نحوية دلالية، (رسالة ماجستير)، حميدة عاشور، جامعة العربي بن مهيدي، كلية الآدب واللغات والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة والأدب العربي، ٢٠١٢ / ٢٠١٣م.
٦٠- نقد كتاب الموازنة بين الطائيين، محمد محمد رشاد، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨٧م.
٦١- الوظيفة البلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، أحمد حنيحن، مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، ع ١، مج ٥، مارس ٢٠١٥.

****

مصطلحات ومفاهيم

وردت هذه الألفاظ والمصطلحات في كلام الباحثين:

- الترتيب.
- الرتبة.
- التركيب.
- الجملة.
- الأسلوب.
- التركيب الأصلي أو الأصل.
- التركيب الأساس.
- النمط الجملي.
- التقديم.
- التأخير.
- الموقع التركيبي.
- الموقع النحوي.

****

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	١٨٧٣
منهج البحث.	١٨٧٥
أهمية البحث.	١٨٧٦
الفصل الأول: الترتيب.	١٨٧٨
المبحث الأول: مفهوم الترتيب في النحو.	١٨٧٩
المبحث الثاني: أغراض الترتيب.	١٨٨١
المبحث الثالث: الترتيب وعلاقته بالنظرية التحويلية والتوليدية.	١٨٨٧
المبحث الرابع: الترتيب في كتب النحو.	١٨٩٠
المبحث الخامس: الترتيب عند بعض النحاة القدامى والمتأخرين.	١٨٩١
الترتيب عن الجرجاني	١٨٩١
الترتيب عند ابن مالك.	١٨٩٢
الترتيب عند ابن عَقيل.	١٨٩٣
الترتيب عند تمام حسان.	١٨٩٤
الترتيب عند خليل عمايرة.	١٨٩٥
الترتيب عند الدكتور إبراهيم الشمسان.	١٨٩٧
المبحث السادس:الألفاظ التي عبر بها النحاة عن مفهوم الترتيب.	١٩٠١
المبحث السابع: الترتيب القياسي أو الترتيب الأساس.	١٩٠٥
المبحث الثامن: أقسام الترتيب.	١٩٠٧
المبحث التاسع: الترتيب وعلاقته ببعض المصطلحات. ١-الرتبة. ٢- التقديم والتأخير.	١٩١٣

الفصل الثاني: مخالفة الترتيب الأساسي أو القياسي.	**١٩٢٩**
المبحث الأول: ماذا نعني بمخالفة الترتيب؟	**١٩٣٠**
المبحث الثاني: أغراض تغيير الترتيب.	**١٩٣٠**
المبحث الثالث: أشكال مخالفة الترتيب الأساس.	**١٩٣٣**
المبحث الرابع: الأحكام المترتبة على مخالفة الترتيب القياسي للتركيب.	**١٩٣٧**
المبحث الخامس: الصور النحوية الناتجة عن مخالفة الترتيب الأساس.	**١٩٤٦**
المبحث السادس: الضرورة الشعرية وعلاقتها بمخالفة الترتيب.	**١٩٥٠**
الفصل الثالث: الترتيب في الأبواب النحوية.	**١٩٥٩**
المبحث الأول: الترتيب في الجملة الاسمية.	**١٩٥٩**
المبحث الثاني: الترتيب في الجملة الفعلية.	**١٩٦٥**
المبحث الثالث: الترتيب بين المفاعيل.	**١٩٦٧**
المبحث الرابع: الترتيب في التوابع.	**١٩٧٢**
المبحث الخامس: الترتيب في الحال.	**١٩٧٤**
المبحث السادس: الترتيب في بعض الأساليب النحوية.	**١٩٧٧**
الترتيب في أسلوب النداء.	**١٩٧٧**
الترتيب في أسلوب الاستثناء.	**١٩٧٧**
الترتيب في أسلوب المدح والذم.	**١٩٨١**
الترتيب في أسلوب التعجب	**١٩٨٣**
الترتيب في أسلوب الشرط.	**١٩٨٦**
الترتيب في أسلوب التفضيل.	**١٩٨٨**
الخاتمة.	**١٩٩٠**
المراجع.	**١٩٩١**